الفصل الأول
دراسات في علم السياسة

يتحدد مجال البحث على أساس القيام بدراسات مقارنة بين مجموعة من الأفكار والنظريات بهدف الوصول إلى معرفة حقيقة مجال علم السياسة. وقد ركزت هذه الدراسة على مصادر في غالبيتها باللغة الانكليزية وذلك بسبب كثرة العطاء الفكري للناطقين بهذه اللغة في هذا المجال فقط وإنما أيضا للإضافات الجديدة في هذا الحقل. يضاف إلى ذلك اللجوء إلى المصادر الفرنسية لتنويع أفكار هذا العلم .وقد حاولنا في كثير من الأحيان تطبيق بعض من هذه الأفكار على واقع عالم الجنوب وخاصة عالمنا العربي كمحاولة لتفسير بعض القضايا المتعلقة في مجالات السياسة. لقد قسمت مواضيع هذا الكتاب إلى ستة فصول يتناول كل فصل فيها مجموعة من النظريات والتحليلات. ففي الفصل الأول نتناول مفهوم علم السياسة وفي الفصل الثاني نركز على التحليل السياسي وذلك من خلال بحث مجموعة من النظريات المتعلقة بهذا الموضوع. وفي الفصل الثالث سنبحث إطار

مفهوم الدولة وشرعيتها وذلك من خلال القيام بدراسة مقارنة بين مجموعة من النظريات. وبما أنه لابد للدولة من حكومة فان الفصل الرابع سيركز على مفهوم هذه الأخيرة وطريقة تشكيلها .ولما كان هذا التشكيل يتم عبر هيأت المجتمع السياسية فالضرورة تدعو أن نتناول بالبحث والتحليل الأحزاب السياسية والمجموعات الضاغطة العاملة داخل المجتمع المدني وواقعية هذا المجتمع في عالم الجنوب إضافة إلى تناول مفهوم الحركات الاجتماعية للوقوف على طبيعتها الاجتماعية والسياسية. وفي فصل السادس سيدور الحديث حول العلاقات الدولية وبالخصوص أهم النظريات التي تفسر هذا المجال من العلوم السياسية مع تناول تحليل مفهوم العولمة وأهدافها.

مفهوم علم السياسة

أن مجال علم السياسة مجال معقد لكونه يرتبط بحياة المجتمع سواء كان المجتمع مجتمعا بدائيا أو متطورا. ويرجع هذا التعقيد إلى كون أن علم السياسة يبحث في ماهية القوة التي تأخذ لها صورة السلطة والتي يفترض وجودها البحث في كيفية عملها وتصرفها والأرضية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية التي تستند عليها. إن الغرض من وراء هذا البحث هو الوصول إلى معرفة تطور مفهوم القوة التي يتفرد المجتمع الإنساني بوضع القواعد لتنظيم ممارستها وإضفاء الصفة الثقافية عليها كمحاولة لإقناع أعضاءه بقبولها. فلكون أن نشاطات الإنسانية تتميز بصفتي التصارع – صراع المصالح- والتعاون من أجل المحافظة على ديمومة المجتمع -فأن فكرة التنظيم وفكرة الإقناع تعتبران الحجر الأساسي لتطور علم السياسة لأنهما يشكلان وجهي السياسة التي تدفع إلى المزيد من الجهد للتجديد من وسائلها لكون أن نشاطات الإنسان في تغير مستمر والصراعات الناتجة عنها تفرض مزيدا من التنظيم ومزيدا من محاولات الإبداع الفكري لترسيخ فكرة الإقناع بزيادة درجات التعاون البشري داخل المجتمع الإنساني . يضاف إلى ذلك أن علم السياسة يبحث في إشكالية الدولة كتعبير عن القوة الجماعية للمجتمع المنظم وذلك من خلال دراسة تشكيلات مؤسسات الدولة ووظائفها والصلاحيات المناط بها للقيام بنشاطاتها بهدف المحافظة على صيرورة المجتمع،من جهة ومن جهة أخرى،يبحث في علاقاتها مع نظيراتها في المجتمع الدولي أو مع

المنظمات الدولية الهادفة بالدرجة الأولى المحافظة على كيانها الدولي وذلك من خلال محاولاتها إشباع مصالحها الحيوية والمحافظة عليها. ويبحث علم السياسة أيضا في سلوكية القائمين بالعمل السياسي ودراسة شخصيتهم ودوافع أعمالهم وتصرفاتهم.

ولكن وقبل البدء في البحث في مجالات هذا العلم يجب التفريق بين ما هو سياسة كممارسة وما هو علم السياسة فكل ما يدور على السنة الناس،حكاما أو محكومين، يمكن وضعه في مجال السياسة والتي تنطوي في حيثياتها تلك المعطيات المجانية التي يتناقلها الناس والتي لا تستند في غالبيتها على التحليل العلمي بل تبني جل تصوراتها على المعطيات المبسطة الفاقدة لكل بعد فكري مثال حالة التحليلات المقدمة من قبل الصحفيين والسياسيين الذين تبنوا السياسة كمورد رزق. ولكون أن معطيات هؤلاء تنحصر في قضايا اجتماعية أو حوادث اجتماعية ولو كانت لها علاقة مع السياسة فهي تبقى في جوهرها تعبير عن حوادث وقضايا اجتماعية لسبب تغليب المصالح الضيقة الشخصية على المصالح العامة. وعليه فان صراعاتهم وتعاونهم يمكن وضعها في مجال العمل السياسي. وبهذا فان الممارسة السياسية تختلف عن معطيات علم السياسة من زاوية أن هذا الأخير يستند في إفراز معطياته على البحث العلمي الذي يعني الملاحظة الدائمة للظواهر وتحليل أسباب وجودها وكيفية عملها، أي معرفة ديناميكية عملها ومقارنتها بشكل دائم مع ما سبق من ظواهر للوصول إلى نتائج يمكن رصدها والتوقع لما قد يحدث في المستقبل. ولهذا فأن الهدف من القيام بتلك المقارنة هو الحصول على نتائج مستقبلية يستفاد منها في التصدي أو التعامل مع مجريات الأمور أو تغييرها. وبعبارة أخرى أن رفض علم السياسة لمنطق المعطيات المجانية والتحليل المبسط وببحثه في ما وراء الشيء وفي أعماقه يعود إلى كونه ذلك العلم الذي يبحث في القضايا الاجتماعية الخاصة التي لها علاقة مباشرة بتلك الظواهر(... المرتبطة في داخل المجتمع بوجود السلطة السياسية التي تأخذ على عاتقها تحديد وفرض القرارات الجماعية. بمعنى أخر أن البحث في مجالات أو قضايا تقتضي ضرورة وجودها تدخل السلطات السياسية لما لديها من صلاحيات واختصاصات وموارد تساعدها على معالجة قضايا لها علاقة مباشرة بكل ما يتعلق بالمصالح العامة للمجتمع والتي قد يثير عدم الاهتمام بها مخاطر قد تهدد استقرار المجتمع نفسه بسبب

تنازع المصالح مثلا وتأثير ذلك على تنظيم المجتمع كمحاولة تهدف إلى إبقاءه في عالم مليء بالمتغيرات. وعليه يفرض هذا البحث على علم السياسة بأن لا يستجيب إلى العاطفة ولا إلى ردود الفعل الآنية بل عليه أن يقوم بعملية جمع المعلومات وتحليلها وعقد المقارنة مع حوادث سابقة أو قضايا تتعلق بالسلطة السياسية أو بمواقف أفراد المجتمع في أوقات معينة وذلك بهدف تقديم تفسير لوجودها. ولا يمكن التوصل إلى نتائج علمية إلا من خلال استقلالية الباحث العلمي في هذا المجال عن منطق السلطة أو التكوينات السياسية، حزبية كانت أو غير حزبية. ويعود سبب التأكيد على هذه الخصوصية إلى أن منطق السلطة أو تلك التنظيمات دائما ما يكون مرتبطا بالمصالح الضيقة مما يفسد من عملية المقارنة لأن هذه السلطة أو التنظيمات تجبر من ينتمي إليها بالالتزام بمنطقها لتحقيق أهداف معينة. ولهذا السبب نرى أن تخلف علم السياسة في بعض مناطق العالم يعود بالدرجة الأولى إلى غياب هذه الاستقلالية التي تتعارض مع معطيات السلطة والتنظيمات السياسية القائمة وتجرد عنهم حيادية عملهم وتسلبهم حرية الانتقاد التي تعتبر الأرضية الأساسية للوصول إلى معرفة الحقيقة. وعليه فان القول بجمع المعلومات وتحليلها وعقد المقارنة فيما بينها بهدف الوصول إلى معرفة الحقيقة يعني بان هناك منهجية لابد من الالتزام فيها كأي منهجية لأي علم كان من العلوم الإنسانية تهدف إلى الإجابة على: أولا، عن أي شيء نبحث وثانيا،الكيفية التي يتم بها البحث، بمعنى أخر تتركز عملية البحث على المجال الذي يراد البحث فيه ومن ثم طريقة البحث، وهي عمليتين متداخلتين في آن واحد.

أن القول بان علم السياسة يبحث في حياة المجتمع السياسية الداخلية منها والخارجية بسبب وجود سلطات سياسية يعني تحديد استخدام معطياته فقط بهذا المعنى وهذا ما يقلص من مجالات التي يمكن لهذا العلم بحثها.فقصر مفهوم السياسة فقط على وجود السلطات يعني التزام معطياته بتحليل ودراسة النظام كما هو قائم وذلك بإخراج كل ما يحيط بهذا النظام من إشكاليات وتنظيمات وقوى سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية لكون أن نشاطاتها تفتقد إلى صفة القرارات الجماعية. أن هذا التحديد في فهم السياسة يتناقض مع الواقع الاجتماعي للمجتمع الحديث حيث تتداخل الظواهر في كونها أسباب ونتائج وذلك لتداخل عوامل وجودها. ويدور محور هذه العوامل حول فكرة الصراع من أجل القوة بهدف خلقها وتقاسم مصادرها. ولهذا

السبب أعطي أو ارتبط مفهوم السياسة بفكرة القوة لأن استخدام هذه الأخيرة ما هو إلا نتيجة التنازع بين أطراف أو مؤسسات وتنظيمات على المصادر المالكة لهذه القوة مما حدا بالبعض بأن يصف السياسة كمرادف للقوة، لكون انه ينضوي في طيات اصطلاح كلمة السياسة فكرة (.. الإرغام على استعمال القوة. ومن هنا ولدت فكرة ضرورة دراسة وتحليل ليس فقط النظام القائم الشكلي وإنما أيضا كل الأطراف و المؤسسات والتنظيمات والقوى التي يتشكل منها المجتمع المدني لمعرفة مكوناتها والكيفية التي تتم فيها فكرة توزيع مصادر القوة. وعليه فأنه يمكن تحديد مجال السياسة (بكل ما يتعلق في المجال الداخلي وكذلك المجالات الدولية والعالمية). وبهدف معرفة معنى القوة التي تعتبر في أساس تكوين التنظيمات والمؤسسات فللمرء أن يتساءل هل تختلف القوة السياسية في معناها عن أي قوة اجتماعية أخرى؟

معنى القوة السياسية

تعني القوة التي وصفها الإغريق قديما بأنها القوة المفسدة وأن شكلها المطلق مفسدة بشكلها المطلق هي تلك العلاقة الاجتماعية المتداخلة بين الحكام والمحكومين،التي تتحدد بقدرة التأثير بين مصدرين،المؤثر من يملك والمتأثر من لا يملك قدرة التأثير على الآخرين. أما لماذا وصفت بالمفسدة فيعود سبب ذلك ليس لتملكها منطقها الخاص بها، بل لان علاقات القوة تفرز نوعا من العلاقات الاجتماعية التي تفرض على القائمين بها الابتعاد عن القواعد المكونة للمجتمع بسبب تشابه المصالح المشتركة بينهم والتي هي في أساس قيام الشعور بالوعي الطبقي الذي يعبر عنه من خلال ما يسمى بثقافة السلطة. وإذا كانت هذه الثقافة تجد لها في أرضية المجتمع الثقافي بعض المرتكزات، إلا إنها تبتعد عنها من زاوية درجة اندماجها وتميزها عنها من خلال نوعية العلاقات التي تربط أفرادها. وعليه فان القوة السياسية تعني تلك القوة الاجتماعية التي ترتبط أو تتبلور فقط في نطاق الدولة والسلطة لأن هذه الأخيرة وجدت من أجل تنظيم العلاقات بين الأفراد والتأثير على سلوكهم وذلك من خلال السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. ولا يعني تعريف القوة بهذا المجال عدم تواجدها في مجالات أخرى، فعلاقات المجموعات ذات المصالح في تحقيق أهدافها سواء كان ذلك في علاقتها مع السلطة أو في علاقتها مع بعضها البعض يمكن أن توصف بأن هذه المجموعات تملك القوة مادامت تملك قدرة التأثير على تغير من مسيرة الأشياء لهدف تحقيق مصالحها. وعليه فان القوة السياسية تعبر عن علاقة اجتماعية وليس عن صفة مرتبطة بتنظيم ما أو بشخصية معينة. وأساس هذه العلاقة

تعتمد على قوة التأثير التي يتمتع بها فرد ما أو مجموعة معينة أو دولة في التغير من سلوكية فرد ما أو مجموعة معينة أو دولة أو دول. بعبارة أخرى، أن منطق القوة يعني تلك العلاقات التبعية التي تنشأ نتيجة التفاوت بالمستويات بين مالك لعوامل مادية ومعنوية وأخر وخاضع لها،عوامل تملك القدرة بالتأثير على سلوكية الخاضع والتي يمكن أن تأخذ لها ثلاث إشكال:

١- في تقييد حرية شخص مقابل شخص أخر أو مجموعة مقابل مجموعة أو دولة مقابل دولة كالقرارات الدولية المتخذة ضد دولة ما أو شخصية سياسية معينة.

٢- علاقات القوة هي أيضا علاقات تبادل المنافع بين مجموعتين تختلفان من زاوية طبيعة كل واحدة منهما، كالعلاقات السياسية والاقتصادية بين عالم الجنوب والشمال.

٣- القوة هي علاقة إجبار في التغيير من سلوكية الأخر كالإجراءات المتخذة ضد دولة لإيقاف مثلا برنامجها النووي أو إيقاف استخدام عنف سلطة ما ضد مواطني بلدها.

أما كيفية القيام بهذا التأثير فيمكن تحديد ثلاث طرق للوصول إلى ذلك:

١- سلطة التهديد. ٢- سلطة الإقناع. ٣- سلطة التعويض.

في الواقع تعني سلطة التهديد التلويح باستخدام القوة،اللجوء إلى الوسائل المادية – العنف والقمع – سواء كان ذلك باتجاه الخارج ضد دولة ما، أو باتجاه المجتمع الداخلي بهدف تحقيق الأهداف المنشودة للسلطة مثال علاقة السلطة مع بعض الأقليات المكونة للمجتمع. أما فيما يخص سلطة الإقناع فإنها تعني استخدام القوة اللامادية بممارسة التأثير على رغبات المتأثر ومتطلباته واختياراته من اجل التغيير من سلوكيته لتصبح مطابقة مع رغبات صاحب التأثير مثل محاولة السلطة إقناع المضربين على العمل أو المهددين باللجوء إليه بعدم اللجوء إلى هذا الأسلوب في فترة معينة. أما سلطة التعويض فان المقصود بها قدرة مالك التأثير على ضمان تغيير سلوك الخاضع من خلال تقديمه للمغريات المادية والمعنوية لضمان استمرار خضوعه مثال على ذلك، تقديم المساعدات الدولية لغرض ضمان وقوف دولة ما

– الخاضعة -مع الدولة المانحة للمساعدات،الاقتصادية منها أو العسكرية.

وكما يبدو واضحا أنه لا يمكن فصل هذه الطرق الواحدة عن الأخرى لان إبعاد أي واحدة منها يعني فقدان القوة لقدرتها في التأثير. أما آليات الوصول إلى ذلك فإنها تقوم على أساس نفسي يتحدد بدوافع قبول أو رفض فرد أو مجموعة وحتى دول لهذه السلطات الثلاث.ومن بين أهم هذه الميكانيزمات المستخدمة لزيادة حجم التأثير أو استمراره هي: آلية التلاعب بالمعطيات والمشاعر والتي تعني إخفاء على المتأثر الأهداف والنوايا الحقيقية المحفزة لصاحب التأثير، وذلك باستغلال الأحاسيس الأكثر بدائية لدى الإنسان مثل مشاعر الخوف وذلك باستخدام المعطيات المجانية وتقييماتها التي تستند على فكرة تصوير الأخر بشكل بغيض بهدف إثارة مشاعر القلق التي تدفع بالفرد والدولة بالارتماء في أحضان خالق هذه الصورة. ولمعرفة الواقع الاجتماعي الذي تمارس فيه القوة السياسية فمن البديهي أن يتم التعرف على معاني النظرية السياسية التي تم وضعها كأداة لتفسير وتحليل الظاهرة السياسية.

في التحليل السياسي المقارن

يثير وجود التجمع الإنساني في صيغة المجتمع قضيتين: الأولى وتتحدد بالسؤال التالي كيف يمكن حل الصراعات الناتجة عن وضعية التجمع ؟ والثانية وتتحدد في السؤال كيف يمكن المحافظة على التجمع واستمرار بقاءه ؟ لقد قدم المختصين في علم السياسية والاجتماع عدة نظريات تقترح تفسيرا للإجابة على هذين السؤالين. وهناك أربع معاني للنظرية السياسية فهي تعني:

أولاً: تلك الأفكار التي تحاول تفسير ظاهرة السلطة وتحليلها،وذلك من زاوية طرح مجموعة من الأسئلة حول ماهية السلطة وكيفية تمكنها من الحصول على شرعية وجودها،أو ما هي السلطة العادلة، أو كيف يقام النظام الاستبدادي مثلا.

ثانياً: دراسة الفكر السياسي من زاوية نشأت هذه الأفكار بمعنى الظروف التي قادت إلى ظهورها.

ثالثاً: تلك الدراسات التي يدور محتواها حول البحث عن خصوصية المجال السياسي بمعنى التعرف على أو البحث في مجموعة

الأفعال التي يقوم فيها الأفراد والتي من خلالها يفسر الأفراد العادين سلوكهم السياسي بمقارنته مع أفعال أفراد عادين آخرين يشاركونهم في نفس اللعبة السياسية.

رابعاً: مجموعة الافتراضات والمقولات التي تطرح من أجل تقديم تفسيرا للعبة السياسية.

في الحقيقة أن كل هذه المفاهيم تتداخل فيما بينها لتفسير الظاهرة السياسية التي تعني في معناها هنا ليس فقط كوسيلة وجدت من اجل تنظيم المجتمع بهدف إيجاد الحلول للصراعات الدائرة حول تقاسم المنافع وتوزيعها وكأداة في المحافظة على وجود هذا التنظيم واستقراره، بل أيضا كبدعة فكرية يراد من خلال المقولات التي تقدمها البحث عن القناعات لدى أعضاء المجتمع بالقبول بالحلول المقدمة فيما يخص تصارع المصالح وتوزيع المنافع وبهدف الحصول ليس فقط على شرعية هذا التصرف وإنما أيضا كمحاولة للخروج من حالة التكامل إلى حالة الكمال من خلال المقولات النظرية التي تقدمها لتفسير وجودها. ولذلك فان التعريف الذي يقدمه تيموتي . س. ليم Timothy.C.Lim. يوضح هذا التداخل ،فبالنسبة له تعرف النظرية بكونها (تمثيل مبسط للواقع. وهي الإطار الذي يتم في داخله ليس فقط اختيار الحوادث وإنما أيضا تقديم تفسير لها) وتحليلها،أي بعبارة ثانية أن هدف وجود النظرية هو في المساهمة والمساعدة على تحديد الوقائع والأحداث التي لها معنى معين بسبب قوة تأثيرها على أوضاع المجتمع، أي إفراز الوقائع وترتيبها حسب تأثيرها وذلك بهدف تقديم تفسير لها حيث تكمن وراء معطياتها محاولة الحصول على شرعية السلطة في تصرفها. فما هي المدارس التي تناولت دراسة النظرية السياسية لتقديم تحليل لظاهرة السياسية:

أولا: التحليل الماركسي:

يركز هذا التحليل على المجتمع بكامله كنقطة انطلاقة حيث يعتبر المجتمع كتنظيم عضوي يقرر فيه العامل الاقتصادي وبشكل حتمي ادوار كل من الأفراد والمجموعات . فالعامل الاقتصادي المرتبط بنظام الإنتاج القائم على الملكية الخاصة يقسم المجتمع إلى مجموعتين، تلك التي تملك الرأسمال وتلك التي لا تملك وتستغل من

قبل الأولى. وهذا العامل هو المسؤول عن هذا التقسيم، حيث يهدف من وراء ذلك ضمان استمرارية النظام القائم على الاستغلال لصالح الطبقة المالكة .لذلك فكل ما يصدر من نشاطات فكرية أو جسدية أنما هي نتيجة للتقسيم المرتبط بنظام الإنتاج. ومن بين تلك النشاطات الصراع الطبقي الذي يخلقه هذا التقسيم الذي يدفع بالمالكين لأدوات الإنتاج إلى الخلق الفكري في مجال مفهوم الدولة ومؤسساتها أولا واللجوء إلى أيديولوجية مؤسساتها كالمدرسة والعائلة والمراكز الدينية وأجهزة الأعلام ثانيا، وأخيرا اللجوء إلى المؤسسات الأمنية والعسكرية والبيروقراطية، لتثبيت آليات الفرض بما فيها استخدام العنف كوسيلة لضمان ديمومة النظام. بمعنى أخر أن السياسة ومن خلال كل وظائف هذه المؤسسات تعمل على ترسيخ التقسيم الطبقي داخل المجتمع بين مالك ومستغل. وبعبارة ثانية إن السياسة لا تتمتع بأي استقلالية وإنما هي وسيلة لتثبيت علاقات السيطرة الرأسمالية لمالكي وسائل الإنتاج لكونها تعبير عن مصالح هذه الطبقة. وبناء على هذه الوضعية فأن القول بوجود استقلالية للسياسة ما هو إلا تعبير عن وهم فالبناء (... الفوقي السياسي الذي يتدلى رسميا من البناء التحتي الاقتصادي ما هو إلا انعكاس للصراع الطبقي المنحدر من التناقضات الخاصة لطريقة الإنتاج). في الواقع إن كان هذا التحليل ينكر على السياسة استقلالها فهناك من بين الماركسيين من يؤمن بوجود استقلالية نسبية للسياسة. فبالنسبة لكرامشي Gramsci هناك عاملين يجب التميز بينهما في البناء الفوقي فهناك، أولا المجتمع المدني الذي له علاقة بالإيديولوجية بكل إشكالها – الدين،القانون،الثقافة والإعلام – وهناك ثانيا المجتمع السياسي المؤسس من قبل الدولة وأجهزتها القمعية .وأن الفرق بين هذين المجتمعيين تحدده القدرات التي يتمتع بها تنظيم المجتمع المدني،ضعيفة كانت أم قوية. فإذا كان هذا المجتمع يعاني من ضعف في تكوينه فان الدولة تكون في هذه الحالة أداة بيد الطبقة المسيطرة اقتصاديا التي الطبقة على خلق الخضوع والاقتناع لدى المواطنين بسيطرة الدولة وأجهزتها. وحسب هذا التحليل فأن هذه المساهمة من قبل إيديولوجية الطبقة البرجوازية تمنح للسياسة تلك الاستقلالية النسبية التي تعيشها الأنظمة الغربية وذلك من خلال الأهمية التي تعطى إلى الأيديولوجية ومؤسساتها في عملية إعادة الإنتاج الطبقي للمجموعة المسيطرة اقتصاديا. إلى جانب هذا التحليل هناك التحليل الذي يقدمه

بيير بورديو Bourdieu Pierre والذي يركز فيه على أن المجال السياسي،وأن كان يعطي الانطباع باستقلاليته، إلا انه في الحقيقة يبقى خاضع للمقررات الاجتماعية والاقتصادية التي تكون أو تشيد هذا المجال في إنتاج أو إعادة إنتاج العلاقات الطبقية. كيف يتم ذلك ؟

حسب هذا التحليل أن المجتمع بكليته يشكل مجالا اجتماعيا يتشكل أو يتكون من شبكة من العلاقات شيدت أسسها على فكرة الصراع بين المجموعات وضمن منطق اجتماعي يقرر أوضاع المنافسة بين مكونات هذا المجال، وفي القيام بعملية إنتاج وإعادة إنتاج هذه السيطرة. أن فكرة الصراع داخل هذا المجال وحسب هذا التحليل لا تقوم على أسس مادية صرفة بين مالك ومستغل على غرار التفكير الماركسي الكلاسيكي وإنما تقوم أيضا على أسس غير مادية كتنافس بين المجموعات والمؤسسات الثقافية أو كتنافس الرمزي بينهما من أجل التفاخر على السمعة الاجتماعية. وهذا المسلسل من عمليات الصراع والتنافس أن فسح المجال إلى تغيير المواقف والتقليل من حدة الصراع الرئيسي الاقتصادي، فأنه يعطي الانطباع لدى محتلي هذه المواقع بأنهم لا يشكلون طبقة وإنما يحسبون كإفراد أو هيئات،أي إنهم يتمتعون باستقلالية مقابل الرأسمال وذلك في قدرتهم على تغيير الأوضاع. ولكن (الهيئات – أفراد أو مجموعات – عندما تعتقد بحريتها داخل المجال الاجتماعي فإنها غالبا ما تتبع القواعد المفروضة عليها من قبل المسيطرين) أي الرأسمال الاقتصادي أو الرأسمال الثقافي حيث يمكن التعرف على هذه القواعد من خلال طريقة التصرف. والمقصود هنا بالتصرف (تلك الأحكام المستمدة والقابلة لتكرار والتي تختلف عن العادة بكونها ليست تلقائية وميكانيكية بل كشيء منتج وليس كشيء إنتاجي في حين تعتبر العادة كشيء مكتسب). أن تصرف هذه الهيئات،مجموعة كانت أم أفراد،هي في الواقع نتيجة لعملية التنشئة الاجتماعية للمجال الاجتماعي التي رسخت قواعد ومفاهيم وتصورات في نفسيتها. وبالتالي فان ما ينتج عنها من نتائج يعكس مواقف مكتسبة لا دخل للتفكير فيها. بمعنى أخر أن التصرف كما يراه بورديو أنما هو نتاج عملية المعالجة التي تذهب إلى إعادة إنتاج منطق المعالجة الموضوعية مع إدخال بعض التغييرات عليه، لذلك يعتبر التصرف (كماكينة للتغيير الذي نعيد فيه إنتاج

الظروف الاجتماعية لمنتوجنا الخاص) أي وضعنا الخاص وبشكل أنه لا يمكن التفريق بين ما هو ناتج وما هو منتج.

في الواقع تثير وضعية فكرة عدم التساوي بين مصادر التأثير بين مسيطر وخاضع،بين مالك وتابع،لدى الخاضعين شعورهم بضعفهم أمام إغراءات قيم الثقافة البرجوازية ويدفعهم هذا الشعور لتقليد سلوكية المسيطرين في المجال الاستهلاكي بهدف التساوي معهم وأن هذا التظاهر بالتساوي إن اشعر الأفراد والمجموعات باحتلالهم لموقع اجتماعي أعلى فأن هذه العملية هي وراء عملية إعادة إنتاج نفس الظروف الاجتماعية وهي وراء هذا الشعور بالاستقلالية والشرعية التي تتمتع بها الطبقة المالكة في قيادة السلطة. وفي الواقع هناك فرق بين وعي الفرد فعليا بظروف واقعه وبين التظاهر بمظهر احتلال موقع جديد، لأن هذا الأخير يبنى على أحلام ورغبات المتظاهر أو باقتنائه لبعض مكونات الموقع الاجتماعي في أعلى الهرم الاجتماعي. وبالتالي لا تستدعي الضرورة لاقتنائها إلى استخدام العنف فانه يكفي أن يتم ترسيخها في دواخل نفسية الفرد عن طريق،زيادة المغريات وفسح المجال وإعطاءه الإمكانية للحصول عليها أو لإشباعها ومن ثم ترك آليات التنشئة الاجتماعية تلعب دورها في عملية ترسيخ هذا الشعور باحتلال موقع جديد. وعليه فان كل المظاهر المرافقة بالشعور باحتلال موقع والناتجة عنه، ستعتبر كأشياء طبيعية بفعل ميكانيزم أو آليات الأسس المنظمة للمفاهيم والمواقف التي يملكها كل فرد بسبب موقعه الاجتماعي والذي سيعبر عنها وكأنها تعبير عن النتاج التاريخي الفردي والجماعي وذلك من خلال عمله وفكره. وبفضل قدرة هذه آليات في ترسيخ هذه المفاهيم والمواقف في الشعور الجماعي للطبقات الشعبية فانه يمكن إعادة نفس العلاقات الإنتاجية التي وضعت أسسها المجموعات المسيطرة كما وكأنها أشياء طبيعية.

ثانيا: التحليل النسقي السلوكي:

ينطلق هذا التحليل من المجتمع أيضا حيث يعتبر هذا الأخير كنتيجة للتنسيق بين الأدوار والتي تعكس تداخل نشاطات الأفراد الهادفة إلى إشباع مصالحهم الشخصية، ولكن مع اختلاف جوهري عن التحليل السابق من زاوية إن مفهوم السياسة هنا لا يعكس فكرة تعارض المصالح والتناقضات الطبقية بل إن مفهومها يعكس تلك

الإجراءات الهادفة إلى تقسيم المصادر والعوائد الصادرة منها بين الأفراد والمجموعات. وتعكس القرارات التي يتوصل إليها الأفراد والمجموعات طبيعة هذه الإجراءات والتي تأخذ لها صفة السلطة. وعليه فان السياسة تعني هنا مجموعة النشاطات الهادفة للتأثير على صناعة هذه القرارات وأن جل هذه النشاطات تأخذ لها صفة النظام عندما تتلاءم مع الأهداف التي ترغب الوصول إليها. ولكونها تأخذ صفة النظام فهي تترجم بذلك دور المجموعات كفاعلين لهم ادوار محددة وفي مواقع متداخلة داخل المجتمع الكلي. وكنتيجة لهذه الأدوار فمن لا يواظب على استمرار نشاطه بتداخله أو تفاعله مع الآخرين يخرج من العملية السياسية أو من المسرح السياسي كنتيجة لفقدان فعاليته في تقوية نشاطات المجتمع بأكمله. أن ممارسة هذه النشاطات التي أخذت لها تسمية النظام لا تكون معزولة عن البيئة، بل إن عملها يكون متأثر بالبيئة التي تدار فيها هذه النشاطات، وهذه البيئة هي البيئة الداخلية، يضاف إلى ذلك أيضا البيئة الخارجية التي لها نفس التأثيرات على النظام. فكل من البيئة الداخلية والخارجية يؤثران على نشاطات النظام. ولذلك فان النظام السياسي هذا ومن وجهة واضعه ديفيد استن David Easton يشكل صندوق أسود لا يمكن التعرف على طبيعته إلا من خلال هذا التفاعل المتنوع بين النظام وبين البيئة المحيطة من حوله. وعليه ومن اجل معرفته فلابد من تحليل الآليات هذا التفاعل بمعنى أخر معرفة أثار وأنواع التأثيرات التي يتعرض لها والكيفية التي يتعامل معها. ويمكن وصف عملية التفاعل على الشكل التالي:

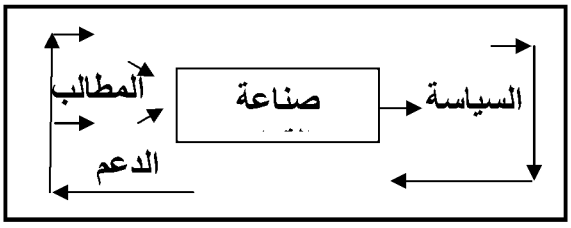

هناك الدواخل التي تتكون من المطالب البيئة السياسية والدعم المقدم من قبلها إلى النظام. حيث تعكس المطالب مجموعة الرسائل الموجهة للنظام من قبل البيئة والتي تتضمن تطلعات المجموعات والأفراد اتجاه النظام التي يراد إشباعها. وللوقوف على هذه المطالب يجب تحليل طبيعتها من أجل تحديد أهمية كل واحد منها والإمكانية

التي تتوفر لدى للنظام في قدرته على إشباعها وبنفس الوقت للحد من تزايد المطالب التي لا يمكن إشباعها لعدم توفر المصادر أو لنقص في الموارد. أن تعامل النظام مع هذه المطالب له نتائج تعرف بالخوارج تتضمن ردود فعل النظام بإتجاهها تأخذ لها صورة قرارات وبرامج وعمل حيث يمكن وضع جلها تحت اسم السياسة العامة للحكومة. وبالطبع استجابة النظام لهذه المطالب يهدف بالدرجة الأولى إلى تعزيز مواقعه من زاوية دعم وجوده السلطوي والذهاب إلى مدى ابعد في عملية التعامل مع البيئة الداخلية لانجاز أهداف أخرى غير التي طرحتها البيئة. وكما يبدو لنا أن النظام هنا يمكن وصفه كمكان لتبادل المعلومات وتنفيذها. فعلى قدرة النظام في إشباع وأثارت تطلعات جديدة لدى البيئة من خلال قراراته، سوف تساعده على خلق التغذية الاسترجاعية التي لابد منها لاستمرار وجوده .فلكون أن إثارة مطالب جديدة داخل البيئة وتزايد التطلعات إلى أهداف جديدة سوف تضاف إلى النظام كدواخل جديدة يفترض إشباعها. أي أن عملية دعم النظام تظهر من خلال المواقف العامة للمواطنين بإتجاه عمل النظام والتأييد والانضمام إلى العمل الحكومي وذلك من خلال تعلق المواطنين بأوامر النظام وقواعد عمله. وبهدف الوصول إلى هذه النتيجة يلعب النظام بمؤسساته على دور التنشئة السياسية والاندماج الثقافي وعلى المعطيات السياسية لتثبيت هذا الدعم. وعليه فعلى قدرة النظام في خلق المطالب الجديدة والدعم سيحافظ على عملية التغذية الاسترجاعية feed back مستمرة التي ستضمن له استقرارية وجوده ويتمكن بذلك في الحصول على الشرعية والمحافظة عليها. ومن خلال هذه الآليات يمكن تفهم ليس فقط عمل النظام السياسي بل أيضا استقراره لأن فشل النظام في الاستجابة إلى مطالب مواطنيه يعني توقف عمل النظام في قدرته على خلق عملية التغذية الاسترجاعية التي يحتاج لها من أجل استمرار الدعم له.

في الحقيقة أن مقارنة التحليلين المذكورين أعلاه تبين لنا أن الأول-التحليل الماركسي-يركز على كل التناقضات مهما كانت طبيعتها وتفعيلها من أجل الوصول إلى حلول لها، في حين يعتمد الثاني-التحليل ألنسقي-على قدرة المساومة في تغيير الأشياء. هذا من جهة ومن جهة أخرى أن تركيز التحليل الأول على حتمية الصراعات وربطها في عملية التأطير الأيديولوجية يؤطر العملية السياسية ويفقد النظام القدرة

على التفاعل مع تغيرات الواقع الداخلي والخارجي في حين أن انفتاحية الثاني على تأثيرات البيئة الداخلية والخارجية يدعم قوة النظام في مواجهة الأزمات بفضل قدرته على المساومة لتجاوز المصاعب وللتصدي لعملية التآكل ألحامضي للفكر المؤطر بأيديولوجية ما. ويظهر هذا العيب إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار بأن النظام يعمل هو الأخر داخل بيئة دولية ومطالب هذه البيئة تدخل هي الأخرى كدواخل لابد من إشباعها إذا ما أريد للنظام استمرار دولته واستقرارها ضمن عالم العلاقات الدولية. فالفشل في عملية التفاعل وعدم التوصل إلى قرارات تدعم عملية التغذية الاسترجاعية الدولية ستنعكس على النظام نفسه في تأخره بكل الجوانب وهذا النقص في التعامل يفسر بعض من المشاكل الدولية المعاصرة التي تعاني منها بعض الأنظمة. ويفسر انفتاح القسم الأخر من الأنظمة على الخارج للاستفادة من هذا التفاعل لتقوية قواعد وجودها الدولي والسياسي، نجاحها في تجاوز العقبات.

أن النقد الذي يمكن أن يوجه إلى التحليل ألنسقي هو في مبالغته بقدرة النظام على تجاوز الأزمات لأنه ينطلق بشكل مسبق من فرضية أن كل من لا يتفاعل مع العملية السياسية يخرج منها. والتساؤل الذي يطرح هو لماذا لا تشارك بعض القوى بهذه العملية وما هي المعايير التي يمكن وضعا لإفراز من لا يشارك في التفاعل في العملية السياسية ؟ أن هذا التحليل لا يفسر في الواقع لماذا أسباب استمرار الصراعات السياسية داخل النظام والتي قد تقود إلى تغييره رغم توافر كل عناصر استمراره. ولا يقدم من جهة أخرى أي تفسير لاستقرارية بعض الأنظمة الدكتاتورية التي وجدت على الساحة السياسية ولا لدور الدولة في هذا الاستقرار. يضاف إلى ذلك أن هذا التحليل لا يمكن تطبيقه خارج مكان بيئة نشأته-الولايات المتحدة-لكون يتجاهل طبيعة المجتمعات وخصوصية كل واحدة منها وهذا النقد دفع ببعض المختصين بالعلوم السياسية وعلى رأسهم الموند وباول اللذان أصدرا كتابهما المشهور (السياسات المقارنة) في سنوات الستينات بطرح معايير أخرى متعلقة بالعملية السياسية. وقد أعطي لأسلوب تحليلهم للنظام السياسي تسمية (التحليل الوظيفي). يضاف إلى ذلك هناك النظرية الداعية (بالتفاعلية المتداخلة) التي وضعها كل من ميشيل كروزير وايرهارد فريدبيرج في كتابهم المعروف (الفاعل والنظام) الصادر عام ١٩٧٧ وهناك نظرية أخرى وضعها كل من بيتر بيرجير

وتوماس لوكمان في كتابهم البناء الاجتماعي للواقع ١٩٩٦ والتي تعرف (بالنظرية البنيوية) وأخيرا هناك التحليل التعاوني الجديد أو التحليل التعاوني المفتوح. فما هي خصوصية كل واحدة من هذه النظريات؟

ثالثا: النظرية الوظيفية:

أن تطور منطلقات هذه النظرية جاءت كنتيجة لصعوبات التي واجهتها دول العالم الثالث لتطبيق نماذج السياسية الغربية في مجتمعاتهم. فالصعوبات التي واجهتها الكثير من دول العالم الثالث في اقتباس هذه النماذج والاحتذاء فيها كأداة في عملية التحديث كانت تكمن في عدم قدرة النظام السياسي بالقيام بوظيفته وليس إلى أسباب تعود إلى تخلف أسسه. وأن هذه الوضعية كانت وراء وضع كل من كابريل الموند Gabriel Almond وجورج باول Georges Powell لفرضيتهم القائلة بأن في أساس كل عملية اقتباس لابد أن يكون هناك وجود قاعدي للوظيفة السياسية التي تساهم في إعادة إنتاج النظام بشكل آلي لضمان تبنيه في بيئة معينة، ويفترض بأن يكون هذا الأساس موجود في كل الأنظمة السياسية .وعلية ومن أجل التوصل إلى معرفة هذا الوجود فان التحليل ينصب على تشخيص أسس هذا الوجود في بيئة معينة. وحسب هذه النظرية هناك أربعة وظائف سياسية قاعدية رئيسية في كل نظام وهي:

١- القدرة الاستخلاصية والتي تعني قدرة النظام على تعبئة الموارد المالية والإنسانية لتحقيق هدف معين.

٢- القدرة على التنظيم والتي تعني تملك النظام على مكانيزيمات أو الآيات السيطرة القانونية والمؤسسية على السلوك والتبادل الاجتماعي والاقتصادي في محيط بيئة معينة، وسيطرة قادرة على تجنب ومنع قيام صراع المصالح والاحتجاجات الاجتماعية داخل هذه البيئة.

٣- القدرة التوزيعية أو التعويضية للموارد والمنافع على المواطنين بهدف تقوية الدعم للنظام.

٤- القدرة على أثارة مشاعر المواطنين عن طريق دفعهم للاهتمام بما يطرح لمعرفة ردود فعلهم بغية التوصل إلى حلول للقضاء على حالة الإحباط التي قد تظهر نتيجةعمل ما قد يؤدي ظهوره بالتأثير على وضعية النظام.

من خلال هذه الوظائف تحاول هذه النظرية القيام بمقارنة بين الأنظمة الغربية وأنظمة العالم الثالث بهدف التوصل إلى معرفة خصوصية أسس كل واحدة منها تجاه الأسئلة الرئيسية المطروحة وهي: إعادة إنتاج النظام السياسي وتبنيه في عالم الجنوب، وذلك لمعرفة فيما إذا كانت هناك وظائف متشابهة. والمقصود بهذه الأخيرة إمكانية تنفيذ وظيفة معينة من قبل أسس مختلفة في بيئة معينة مثل على ذلك قدرة الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية والمؤسسات التنظيمية والدينية على القيام بعملية إفراز المطالب وصياغتها. أو أسس تقوم بوظائف متعددة. بعبارة أخرى إمكانية وجود أساس معين قادر على القيام بعدة وظائف بمفرده بدلا من مساهمة أسس ثانية، مثال على ذلك قدرة رئيس الدولة بتنظيم برنامج عملية التحديث بمفردة بدون اللجوء إلى أسس ثانية لاستشارتها أو مساهمتها كما هو الحال في العالم الغربي، بوجود أسس متخصص تتمتع بصلاحيات منحتها أسس مؤسسية في كل مجال من مجالات الحياة السياسية وظيفتها تقديم الاستشارة أو القيام بالبرنامج المطروح من قبل الحكومة مثلا. في الحقيقة أن الهدف من وراء هذه المقارنة هو الوصول إلى وضع قوانين عامة منبثقة من إجراءات هذه المقارنة تلزم المحلل عند تطبيقها أو تبنيها على النظام، التمسك بها لمعرفة واقعية هذه الأنظمة المتبناة على الواقع.

رابعا: النظرية التفاعلية المتداخلة:

تستمد تحليل هذه النظرية لعالم السياسة معطياته من التيار المعروف بالفردية فهي تنطلق من مبدأ أن الإنسان ذو عقلانية نسبية في تصرفه وذلك حسب رأي كل من ميشيل كروزير Michel Crozier وايهرارد فريدبيرج Ehrard Friedberg وأن إرادة الفرد أو إرادة المجموعة هي وراء قبولهم بالقيود الهيكلية التي

تفرض عليهم علاقاتهم في محاولة ملائمة تطابق تبني سلوكهم مع سلوكيات ثانية والقيام بدور معين لتحقيق أهداف ما تتطابق مع حسابات الفرد أو المجموعة العقلانية بهدف الحصول تصرفه أو تصرفهم على مردودية ايجابية.فكل ما يصدر عنهم من مواقف تعكس تلك الإستراتيجية التي يضعونها بغية الحصول على اكبر عائد ممكن. بعبارة أخرى تكمن وراء الإستراتيجية التي يضعها الفرد أو المجموعة في تصرفاتهم ومواقفهم، رغباتهم وأمانيهم كعامل فعال يقرر على ضوءها حتمية التصرف. وعليه فليست قواعد العمل ومعاييره هي التي تقرر شكلية التصرف-كما تذهب إلى ذلك تحليلات بورديو المذكورة أعلاه،رغم كون أن هذه القواعد تعتبر مهمة من زاوية التنظيم والخدمة التي تقدمها لغرض تحقيق العوائد، إلا أن البحث على المردودية القصوى في تحقيق مصالحهم هي وراء عملهم .لذلك فان معيار الفاعلية هي دليل على عقلانية إرادة الفرد أو المجموعة في تصرفاتهم. ولا تشكل هذه الفاعلية الأرضية للسياسة التي تحاول من خلال صفتها العقلانية الوصول إلى تحقيق مصالح خاصة بل إنها تهدف إلى استخدامها لأطول فترة بهدف تثبيت علاقات دائمة-تأخذ لها شكل تنظيمات -تتجاوز من خلالها كل المعايير الثانية وذلك لغرض تحقيق المصالح الجماعية. وهذا التوجه يذهب عكس النظرية الفردية التي تؤكد على عقلانية الفرد الكلية والمتمثلة بسيادة اختياراته وذوقه، لأن عقلانية الفرد والمجموعة حسب هذا التحليل تبقى نسبية بسبب كون بحثهم على العوائد لا يتم إلا بفضل فاعليتهم وبالتداخل مع نظرائهم حيث يمكن اعتبار هذه الفاعلية كقاعدة تهدف بتحقيق ظروف العيش الجماعي. لذلك فكل الظواهر الاجتماعية الجماعية أنما هي تعبير عن نتاج لتصرف الأفراد والجماعات التي يمكن بفضل تفاعلهم وعقلانيتهم الوصول إلى طرح جانبا كل ما يضر بالحياة الجماعية والغير مرغوب فيه من قبلهم والبحث عن كل ما يتناسب ومصالحهم. بعبارة أخرى أن الأفراد في سعيهم المتبادل يهدفون إلى تكيف عملهم وتصوراتهم بالشكل الذي ينتظره كل طرف من الأخر أو يتوقعه منه.

في الواقع وفي نظر هذا التحليل أن المجتمع بكامله لا يحدد وجوده النظام السياسي المالك للقرار، وإنما يحدد وجوده أفعال الأفراد التي تختلف بدرجات متباينة وتتسم باستقلالية ذاتية كل واحد منهم. بمعنى أخر أن تنوع المؤسسات والتنظيمات كفعاليات في كل

المجتمعات الحديثة والتي تتعارض في مصالحها، لا يقود إلى غياب قدرتها على التفاوض والوصول إلى حلول. فلكون أن عمل كل هذه التنظيمات والمؤسسات يقوم ضمن إطار ما أقامته من علاقات دائمة اقتصادية اجتماعية ثقافية.. إلخ -لكونها مستقلة الواحدة عن الأخرى، فإن هذا الإطار يفسح المجال أمام (الفاعلين في تحقيق إمكانيتهم بالقيام بحسابات-التكلفة والعوائد-والتفاوض أو الاختيار) كل حسب مجال اختصاصه. ويعني هذا أن هناك غياب لأي تدخل حكومي في هذا المجال-ما عدا المجال التنظيمي والقانوني الذي يفترض وجوده من أجل استمرارية المجتمع المنظم-والذي يعني أيضا استقلالية هذه الظاهرة التي لم تتحقق بدون إرادة الفاعلين الحرة والتي لم يتمكن الأفراد في التمتع بها إلا من خلال الدور الوظيفي الفعال للقيم الثقافية في عملية تنشئة الأفراد ضمن إطار نظام العلاقات الدائمة. ولتوضيح ميكانيزم منطق هذا تحليل فهناك: **أولا:** العلاقات الدائمة التي يتم تأسيسها بين أطراف متعددة على قواعد رسمية وغير رسمية والتي هي بحد ذاتها نتاج لإعمالهم. فكل طرف ليس سيد في هذه الوضعية لأن حريته محددة بقيود التنظيم نفسه، وهو أيضا غير خاضع لأنه قادر على تعبئة مصادره التي يمتلكها من أجل تطوير قدراته أو استغلال الفرص أمامه من أجل خلق هذا التطور. **وثانيا:** أن هذه الوضعية بين لا سيد ولا خاضع تعني أن الأطراف الفاعلين يحتلون مواقع وسطية تسمح لهم في الدخول في تفاعل فيما بينهم وسيقود هذا التفاعل إلى خلق نوع من العمليات الإنشائية تسمى بالنموذج البنيوي والذي يعني أن الأفراد في بحثهم عن حلول لمشاكلهم فان الوصول إليها يتم عبر تفاعلهم ويعكس ما هو واقعي وممكن. وهذه الحلول هي التي ستلعب دورا في تغيير الأشياء.وعليه فهذه النتائج المتوصل إليها كبناء للتفاعلية هي في أساس الخلق والإبداع. فبدون تفاعلية وتداخليه بين الإطراف الفاعلين لا يمكن خلق ديناميكية إنتاج الحلول بل ستبقى العلاقة بين أطراف متسمة بصفة السطحية والعلاقات الشكلية كقطبين وضعا على نفس المستوى بدون أي تفاعليه بينهما. وعليه فما يمكن استخلاصه من هذا التحليل لعالم السياسة هو أن السلطة تعكس (علاقات القوة، فمثلما يتمكن طرف من الاستفادة منها فان الطرف الأخر في نفس الوقت غير عائلا أمامها.

في الواقع ما تقدمه هذه النظرية من افتراضات تبنى على فكرة استحالة تأطير الفرد الذي يتمتع بالحرية التي بفضلها يتمكن الفرد من الاختيار واتخاذ القرار بعيدا عن التأثيرات المحيطة فيه. فمادامت الحرية قائمة فهناك إمكانية للاختيار وكل غياب لها سينعكس بردود فعل سلبية لأن غيابها يعني شل عملية التفاعل المنتظر بين الأطراف لفقدان الشرط الرئيسي لوجودها ألا وهي هجلية العلاقة بين الموضوع والقضية. فلكون وجود بيئة تتسم بعلاقات مفروضة على الأفراد بشكل مسبق فليس هناك فقط جهود محبطة وإنما أيضا تأطير لحرية الفرد في اختيار ما هو قائم وليس ما هو منتظر ومفضل.

خامسا: النظرية البنيوية:

وتنطلق هذه النظرية من رفضها الخطاب العلمي الداعي إلى إمكانية التوصل إلى قوانين عامة لتفسير الظواهر المتلازمة في عالم متغير وحساس والتي يمكن ملاحظتها بشكل مستقل من قبل المحلل. فهي تنطلق من الأسئلة الباحثة عن ماهية العوامل المقررة للسلوك السياسي والتطبيقات السياسية. أن الفكرة الأساسية لهذه النظرية تقوم على أن معرفة الواقع شيء مستحيل بسبب صفة التغير الناتجة عن خضوعه للتأثيرات خارجية كانت أو داخلية. وبالتالي فأن الانطلاق من مقولات توصل إليها الخطاب العلمي سوف يعني في هذا المجال خلق عالم صنعته هذه المقولات وليس لها إلى اثر على الواقع. فلكون أن الأسس الاجتماعية، بالنسبة لهذه النظرية، تتكون من مجموعة من النماذج والأنماط المختلفة التي يعيشها العالم، فهي إذن بالضرورة متنوعة. فبالنسبة لواضعي هذه النظرية، بيتر بيرجير Peter Berger وتوماس لوكمان Thomas Luckmann،أن المفاهيم تأخذ لها صورتها الحقيقية عندما يمنح الأفراد معنى لتفاعلهم والتي تصبح بفضل صفة التعود على استخدامها كشيء حقيقي. وتعرف هذه المرحلة بمرحلة تشكيل النمط الذي لا يعني محاولة الأفراد التعديل من واقعهم بل إن هذا الأخير يعبر بحد ذاته عن إحساسهم المشترك به وانطباعاتهم عنه. بعبارة أخرى أن هذه الانطباعات وهذه الأحاسيس ستؤطر بالمواقف المتفاعلة. ويقود هذا التشكيل النمطي إلى التمثيل الاجتماعي الذي يأخذ له صفة المؤسسات والتي يمكن ملاحظتها عندما نركز البحث في عناصر تكوين الشعب والدولة والأمة والعائلة

والمدرسة والمشروع الاقتصادي وعندما يتقاسم الأفراد قيم مصادر هذا التمثيل الاجتماعي مثل قيم الحرية والمساواة والشرعية كشيء معاش، فيصبح هذا التمثيل حقيقة واقعية. بعبارة أخرى أن الذاتية الفردية-ما يشعر فيه الفرد- ستكون المعيار الفاصل لمعرفة وتفسير واقعية النشاطات الاجتماعية والأفعال الاجتماعية، لأن هذه الذاتية ستعكس ما تم قبوله من قبل الأفراد من معتقدات وليس للنهج الموضوعي معنى في صياغتها. ولكون أن دراسة الفردية كواقع موضوعي لا يمكن بحثها بسبب طبيعتها الذاتية نفسها، فمن غير الممكن البحث في مجالها لكون أن هناك الكثير من معاني مواضيعها تبقى بعيدة عن تعبيرها البسيط كتمثيل أو كرموز. ويمكن ملاحظة هذه الذاتية في مجال السياسة باستخدام اللغة كعالم مليء بالرموز له معانيه وقادر على تقرير عملية تسييس الحوادث والمشاكل والمساهمة فيها. وعليه وبهدف التوصل لمعرفة واقع ما يجب البحث مسبقا في المحتوى التفاعلي لهذا الواقع الذي سيساعد على تفهمه. وانطلاقا من هذه الملاحظة فان وضع قوانين مسبقة لدراسة واقع ما والتعرف عليه وتحديد عمليات التفاعل في داخله على ضوء هذه القوانين، سوف يقود إلى نتائج مغالطة للواقع. فعليه يجب الانطلاق في التحليل من الواقع الاجتماعي الذي يمكن اعتباره كنظام يتقيد به الأفراد.

في الواقع أن كل هذه التحليلات النظرية التي ذكرت أعلاه وضعت من أجل تقديم تفسير ما عليه المجتمع السياسي في العالم الغربي. فمنطلقات تحليلها أن صدقت في الواقع الغربي فهي لا تنطبق بالضرورة على أوضاع عالم الجنوب، بل وفشلت في محاولاتها بتقديم تفسير مقنع وواقعي بسبب الاختلاف ليس فقط بالظروف الاقتصادية بين هذين العالمين، بل أيضا بسبب الأوضاع الاجتماعية والثقافية لهذه المجتمعات. فالعوامل الاقتصادية-إشارة إلى التحليل الماركسي-غير كافيه في عالم الجنوب لتفسير ظاهرة السياسة وكذلك العوامل الاجتماعية والثقافية بسبب غياب عقلانية التصرف وحرية الاختيار- إشارة إلى التحليلات المذكورة أعلاه. ويعود سبب ذلك إلى نسبية تأثير عامل معين في بيئة ما على معنى السياسة وغيابه في بيئة ثانية.وكل ذلك يقود إلى صعوبة التوصل إلى تحليل أساسي شامل تنطبق نتائجه على الكل بسبب عمق وتعدد العوامل وتداخلاتها فيما بينها. لذلك فان الاتجاه الحالي في هذا المجال يركز على التحليل التعاوني كمنهج ثالث

بين التحليل الماركسي والتحليل الليبرالي المتعدد فما هو المقصود بمنهج التحليل التعاوني الجديد أو المنهج التعاوني المفتوح Open corporatism؟

سادسا: المنهج التعاوني المفتوح *Open corporatism*

يعرف هوارد ويارد Howard Wiarda هذا المنهج كالتالي (أنه النظام للتنظيمات الاجتماعية السياسية الذي تندمج فيه كل المجموعات المجتمعية وذات المصالح-كالجماعات العمالية أو رجال الإعمال والمزارعين والعسكريين والاثنية والقبلية .. والدينية-في النظام الحكومي، والتي غالبا عندما تقوم بمهمات تنسيق التطور الوطني تكون أما تحت قيادة الدولة أو إنها تفرض عليها وصايتها أو إنها تراقبها). وهو نهج يختلف عن المفهوم التعاوني في الأيديولوجية الليبرالية من زاوية أن مجموعات المصالح في هذه الأيديولوجية تتسم بحريتها في التصرف واستقلاليتها عن الدولة في حين تعمل هذه التنظيمات في هذا النهج بشكل متوافق وبانسجام فيما بينها. ويختلف أيضا عن المفهوم التعاوني في التحليل الماركسي من زاوية أن الصراع الطبقي بين المجموعات لا يشكل القاعدة في تفسير التغيرات بل أن التجانس بين المصالح المتعارضة هو القاعدة في تحليل هذا المنهج. وكذلك فانه يختلف أيضا عن المفهوم الفاشي للتعاونية في كون أن الدولة في هذا النظام هي التي تنظم وجود هذه التعاونيات. بعبارة ثانية أن المجموعات ذات المصالح في هذا المنهج التعاوني الجديد لا تخضع لسيطرة الدولة ولا هي حرة بالكامل. أن أهمية هذا النهج في التحليل تظهر عندما يحاول المرء البحث عن تفسير للظواهر الجديدة التي بدأت تتطور داخل الأنظمة السياسية منذ التغيرات الدولية والتقدم التكنولوجي،حيث تداخلت العوامل والنتائج التي فرضت على الباحث الغوص في أعماق جذور المشاكل المطروحة وذلك من خلال اللجوء، ليس إلى الأطروحات السابقة للأيديولوجية، في تفسيرها للقضايا الجديدة لأنها، أما ستقوم بتعقيد ما هو ليس معقد، بسبب تطبيق مقولات جاهزة على واقع جديد، أو إنها ستساهم في زيادة درجة الغموض في المواقف والرؤيا، بسبب الصراعات الفكرية لكل واحدة منها مع الأخرى، بل اللجوء إلى أرضية الواقع بخصوصيته، وذلك بخلق نوع من الديناميكية داخل مكونات النظام السياسي، بين الدولة ومكوناتها

والمجتمع. فمثلا أن محاولة الدولة كتنظيم بالقيام بهيكلة المجموعات ذات المصالح يذهب إلى منع التنافس فيما بينها وذلك لغرض إدماجهم في سياسة الدولة. وبالنسبة للمجموعات الاستفادة من استقلالها الذاتي عن الدولة في التفاوض معها لغرض تحقيق إشباع مصالح أفرادها وكل ذلك من أجل خلق توازن القوى بين الدولة والمجتمع. بعبارة ثانية الاستفادة من التبعية المتبادلة لكل مكون في تطوير وتغير مواقف وطبيعة المكون الأخر. فعندما تقوم الدولة بضمان واحترام مؤسساتها ويتفاعل أفراد المجموعات فيما بينهم وبين الدولة، و ضمن إطار القانون، في التأثير على القوة، أي على أصحاب القرار السياسي في تحقيق أهداف كل واحد منهم، فأن هذا التفاعل سينتج أسلوب في التعامل السياسي يذهب إلى دعم كل تطور كان سواء كان على المستوى الكمي أو النوعي، لأن في أساس هذا التعامل يكمن التفاوض وليس الصراع كلغة وكسياسة ضمن إطار إستراتيجية التطور والتحديث.

في الواقع أن الأخذ بهذا النهج في التحليل جاء **أولا:** لمعالجة سيطرة الدولة وتحكمها بالمجتمع وذلك من خلال إعطاء للمجتمع بتنظيماته الحق في ممارسة القوة عن طريق التأثير في عملية صناعة القرار وبهذا الشكل يمنع إن لم نقل سيعرقل هذا الحق احتكار السلطة من قبل مجموعة معينة. **وثانيا:** ثم أن وجود مؤسسات قوية للدولة قادرة على التحكيم بين تصارع المصالح للمجموعات المنظمة داخل المجتمع سوف يمنع هذه المؤسسات من الوقوع في فوضى الصراعات من أجل السلطة بين المجموعات المتنافسة ومهما كانت أصول جذورها اجتماعية، قومية كانت أو اقتصادية أو ثقافية، لأن هذه المؤسسات تعكس توزيع المنافع بين الأطراف المكونة للمجتمع لكونها تشكل هيكلية مستقلة لها تأثير على العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا يقف دورها فقط على وضع قواعد الحكم وترتيباتها كما تنص عليه النظرية التقليدية للمؤسسات والتي تؤكد فقط على القانون والدستور وطبيعة السلطات والهيئات الحكومية وتنظيماتها والصلاحيات المنوط بها كما يقول بذلك ديفيد ابتير David Apter، بل تذهب المدرسة المؤسساتية الجديدة وعلى حد تعبير فيفين لونديس Vivien Lowndes إلى التأكيد (ليس فقط على تأثير المؤسسة على الأفراد بل إلى ذلك التفاعل بين المؤسسات والأفراد). بمعنى أخر أن

المؤسسات وحدها لا تقرر سلوكية ومصالح الأفراد ولكن يمكن لها أن تؤثر على هذه السلوكية من خلال تأثيرها على البيئة التي يؤخذ فيها القرار من خلال ما يسمى بتأثيرات إستراتيجية التداخل عندما تزود الفاعلين بالمعلومات بخصوص مواقف الآخرين وحوافزهم أو عدم اهتمامهم في الإجراءات المتخذة وكل ذلك بشكل عقلاني لأنها لا تترك في حساباتها أي عامل وتأثيره سواء كان ثقافي أو اقتصادي أو اجتماعي ودولي إلا وأن بحثت فيه لغرض التوصل إلى حلول لها. وعلى ضوء هذه الإستراتيجية ستقرر أهمية أي عمل ونتائجه.

في الواقع أن التحليل السياسي للواقع يفترض ليس اللجوء إلى تحليل معين من التحليلات النظرية المذكور أعلاه بل يجب توافر وكما يذهب إلى ذلك تيموثي ليم Timothy Lim (الاندماج الفعال للمنهج والنظرية والشواهد) وفقدان إحدى هذه الثوابت يفقد ويضعف محاولة التعرف على حقائق الأشياء. ولذلك فان تحليل الطبيعة السياسية للمجال السياسي في المجتمع بمكوناته التنظيمية الفردية والجماعية ومؤسساته السياسية وعوامل البيئة المحيطة لا تفهم إلا إذا أخذت كل العوامل المؤثر والمتأثر بتفاعل وتداخل لكون أن طبيعة هذا المجال تختلف من مجتمع إلى أخر من الزاوية الاجتماعية الثقافية والاجتماعية الاقتصادية ومن زاوية البيئة الدولية المحيط به.

أن حل الصراعات التي تدب في داخل المجتمع لأسباب اقتصادية كانت أو سياسية أو ثقافية والتي يفترض إيجاد حلول لها إذا ما أريد للمجتمع أن يستمر بالوجود يفترض وجود قوة مسيطرة تعمل داخل كيان، وهذا الأخير يعرف بالدولة بسلطاتها فكيف يفسر وجود الدولة القومية ؟

في التحليل المقارن للدولة وشرعيتها

يمكن تعريف الدولة بأنها ذلك الكيان المتواجد على جزء من أرض التي يعيش فوقها مجموعة من الأفراد بشكل دائم-شعب- تربطهم روابط متداخلة لها عمق في التاريخ، تنظمها قواعد قانونية توصل إليها الأفراد فيما بينهم من خلال ذلك التقاسم المشترك للعيش سوية والذي أنتج ثقافة معينة تتفرد بخصوصيتها. أن هذه العلاقات هي في أساس قيام تلك الهيئات التي أنيط بها صلاحية حل الصراعات وتنظيم

المجتمع السياسي والتي عرفت باسم الحكومة وهيئاتها الإدارية. ومن أجل أن تأخذ هذه الدولة صفتها القانونية فلابد من الاعتراف بها دوليا بأنها دولة لها سيادة على أرض وعلى شعب يمتلك حكومة بسلطاتها الحقيقية التي تمثله.

في الواقع أن كلمة الدولة كثيرا ما مزج معناها مع مصطلحات أخرى، فهناك مثلا مصطلح الدولة القومية الذي يتضمن في محتواه حق الشعوب في تقرير مصيرها في مقابلة شعوب أخرى. بعبارة أخرى ينضوي في طيات هذا الاستخدام تلك الروح التي تناضل بهدف حصولها على حقها في الحياة والتخلص من حالة التبعية في حين استخدام كلمة الدولة في الانثروبولوجيه السياسية يعني تلك التجمعات التي تحتل إقليم معين والتي تملك سلطة ما يعود لها حق تنظيم المجتمع السياسي بين حكام ومحكومين بمعنى أخر وجود سلطة سياسية يدعمها جهاز إداري وتقسيم للعمل هو في أساس هذا المعنى. أن معنى الدولة في دراسات الانثروبولوجية السياسية هذا يجد له تشابه مع فلسفة هيكل. فبالنسبة له أن الدولة تعبر عن حقيقة جماعية يمكن وضعها في علاقة هجلية مع المجتمع المدني الذي يتكون (من تجمع يتكون من أفراد مختلفين تربطهم علاقات اقتصادية حيث يواصل كل واحد منهم رغم تواجده على نفس الإقليم تحقيق مصالحه الخاصة، في حين تعبر الدولة عن كيان تنظيمي وهرمي يعكس الإرادة الجماعية الضرورية لتحقيق الوحدة العقلانية الهادفة لإعطاء هذا التجمع المعنى الأخلاقي لوجوده). أن هذا المعنى للدولة يتجلى من خلال الوظائف التي تقوم فيها،فبالإضافة إلى كونها تقوم من خلال سلطاتها على تنظيم المجتمع بوضع القواعد القانونية فلديها أيضا وظائف سياسية تتمثل في (المحافظة على الأمن استخراج الإيرادات -عن طريق الضرائب- وضع القواعد لفض الخلافات وتخصيص الإيرادات لصرفها على الإقليم الذي تمارس عليه صلاحياتها القانونية). وللتمكن من القيام بهذه الوظائف فإنها-أي الدولة-تستند بشكل أساسي ومن خلال مكوناتها السياسية-سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية-على (القوة -المادية ضد مواطنيها إذا دعت الضرورة لذلك، على الإقناع -من خلال المراسيم والقانون -على التلاعب -بالرأي من خلال الدعاية السياسية-وعلى التبادل ألمصلحي-تعزيز نمو الاقتصاد رفع من مستوى المعيشة لشراء قبول المواطنين .

أن السؤال الذي يطرح هو كيف تم تشييد ما يسمى بالدولة القومية الحديثة ؟ في هذا المجال هناك عدة اتجاهات تذهب لتقديم تفسير لدور العوامل المختلفة وآلياتها في تشييد أساس تكوين الدولة. ولكن وقبل الإجابة على هذا السؤال لابد لنا من ذكر المدارس التي حاولت إعطاء الدولة خصوصية تتفرد بها عن غيرها من التنظيمات وهذه المدارس هي:

أولا: المدرسة القانونية:

وتنطلق هذه المدرسة من أهمية القانون في تكوين الدولة. فبالنسبة لها أن الدولة هي تعبير عن وحدة شعب ما على أرض معينة يمتلك هيئة سياسية قائمة على قواعد القانون وتمتلك هذه الهيئة وحدها سلطة الزجر والقمع.

وحسب تحليل الفقيه كلسن Kelsen أن الدولة هي القانون بمعاييره الوضعية التي يضعها الإفراد لتحديد سلوكهم، وهي ليست النظام الاجتماعي الذي يمارس فيه الحكام في داخل الإقليم، سلطتهم على المحكومين، ولا هي الأجهزة الإدارية التي تحتكر سلطة الإرغام والقمع. الدولة نظام قانوني يتصف بأن ممارسة السلطة لا تتم إلا من قبل حكام اختيروا بشكل قانوني من قبل المحكومين المعرفين قانونيا .وعليه فالدولة لا تكون إلا دولة قانون ولا يمكن فصلها عن القانون. فالدولة بدون قانون ليست بدولة لان غياب قواعد التنظيم القانوني الذي يعكس النظام الجماعي، حيث يتم على ضوءه تحديد سلوك الأفراد أعضاء المجتمع السياسي، يعني فقدان وجود هذا النظام الجماعي، وكنتيجة فقدان الشعب المتواجد على إقليم معين لوحدته. لذلك فإذا كان أساس وجود الدولة هو القانون، فلا يمكن تصور قيام التنظيم أساس وجود المجتمع مع غياب القانون لأن مع غيابه تنتهي الدولة كفكرة وكوجود. وهذا القانون لا يمكن أن يوجد خارج الدولة- قانون البلد- لأنه لا يمكن الحصول على شرعية قانون ما إذا لم يكن هناك شعب وهيئة سياسية على أرض ما. فدولة القانون هي تلك الدولة التي تستند شرعيتها على موافقة أفراد الشعب على القواعد القانونية التي تضعها الهيئات السياسية المنظمة للمجتمع السياسي لكونه-أي-الشعب-صاحب السيادة الفعلية. أن قبول الأفراد بالقواعد القانونية هذه يعبر عن خضوعهم لقواعد التنظيم الذي ارتضوا بوجوده بشكل طوعي وإرادي

حيث يعكس هذا التنظيم حالة المساومة بين المصالح المتعارضة والتعاون ألمصلحي بين الأفراد والمجموعات وبشكل عقلاني وعلى أساس اختصاصي.

أن التأكيد على أن القانون يشكل أساس الدولة يعني إعطاء هذه الأخيرة شخصية أخلاقية وككيان مجرد، وجدت بهدف وضع حد للتفرد الشخصي للقائمين على السلطة واحتكارهم لها. بعبارة أخرى أن (الحكام لم يعودوا يتكلمون باسمهم الخاص كما هي الحال في الأنظمة التقليدية و السلطات الكراسماتيكية بل باسم السلطة المجردة الدولة والتي باسمها يضع ممثلي السلطة القواعد بمعنى القانون والأحكام والقرارات...-ويعني هذا-فصل السلطة عن حاملها-وكنتيجة-الحكام يمضون والدولة باقية).

أن من أهم نتائج كون الدولة ككيان مجرد هو الغموض في مواقفها فلكونها تستند في بناءها على القانون فهي أيضا خالقة لهذا القانون عن طريق التشريعات التي تضعها لتنظيم المجتمع، فلذلك فإنها تتمتع بسلطات مطلقة فلا يوجد من الناحية النظرية أي قانون وضعي أو طبيعي يحد من هذه السيادة المطلقة غير لالتزامها هي بنفسها بالقواعد القانونية المنظمة للمجتمع الدولي على المستوى الدولي بعبارة أخرى أن الواقع يفرض عليها أن أرادت البقاء على المسرح السياسي الدولي أن ترضخ طوعا لهذه القواعد. ولكنها يمكن أن ترفض هذا الخضوع إن رأت أن مصالحها الحيوية معرضة للخطر، خصوصا وكما ذكر إنها هي المسئولة على خلق تشريع القوانين.

أن فكرة اطلاقية سيادية الدولة التي ظلت سائدة منذ بروز الدولة على المسرح السياسي الدولي ودعمت بقواعد القانون الدولي الذي ينص على أن الدولة هي وحدها مالكة للسيادة ولا يمكن التدخل في شؤونها الداخلية، هذه الاطلاقية بدأت مع نهاية قرن العشرين وبداية قرن الواحد والعشرين بفقدان أهمية هيمنتها لتحل بدلها فكرة نسبية هذه السيادة وذلك بفعل عاملين: **الأول:** هيمنة العولمة التي تفرض شروطها بسبب تداخل العلاقات الاقتصادية والثقافية والبيئية الدولية التي تجبر الدول على التقليل من صلاحيات السيادة،إن رغبة الدول الاستفادة من عوائد الهيمنة بكل جوانبها. أما **العامل الثاني** فيتمثل بحق الأفراد ومنظمات المجتمع المدني اللجوء إلى المؤسسات

القانونية الدولية كالمحاكم لمقاضاة الدولة لطلب التدخل الإنساني لحماية الأفراد والأقليات من قمع سلطات لرعاياها . أما على المستوى الداخلي فان الغموض يكمن في كون إنها هي صاحبة التشريع الذي يضمن لها التمتع بسلطان كبيرة وبنفس الوقت أن سلطتها مقيدة بنصوص الدستور،حيث يعني هذا خضوعها هي الأخرى إلى القواعد القانونية المنظمة للمجتمع السياسي. وقد يثير هذا التناقض في المواقف فكرة كيفية الملائمة بين من يملك التشريع وسيادته من جهة والتزامه الذاتي بما يشرعه لنفسه من جهة أخرى.

في الحقيقة أن تمسك الدولة التي تحترم دستورها تشريعاتها يتوافق والعقيدة الداعية إلى التحديد الذاتي للدولة في خضوعها للمعايير القانونية. فلكونها دولة قانون فان ذلك يعني (احترامها للحريات الأساسية.. وبشكل أوسع خضوع كل السلطات العامة إلى الدستور الذي يحدد صلاحيات كل واحدة منها) وهو شرط أساسي لقيام المجتمع السليم الذي يفترض أن مؤسساته هي المسئولة على تشريعات القواعد القانونية حيث تتوافق هذه الفكرة مع فكرة الدولة صاحبة السيادة لكون أن التشريعات الصادرة تعكس الإرادة الجماعية للشعب التي يعبر عنها ممثليه في المجالس المنتخبة.

ثانيا: المدرسة الاقتصادية:

على عكس التصور القانوني للدولة الذي يركز بشكل أساسي على فكرة أهمية القانون في إرساء الدولة وأسبقية وجوده على وجودها، تنطلق هذه المدرسة من فكرة تأثير العامل الاقتصادي في ظهور الدولة القومية. وفي هذا الخصوص هناك اتجاهين،**الأول:** يركز على تداخل العامل الاقتصادي والعسكري **والثاني:** يركز على دور البرجوازية الصاعدة بالدرجة الأولى في هذا الإنشاء.

ينطلق الاتجاه الأول من دور جني الأمراء في العصور الوسطى في أوربا لحق الجباية والضرائب في الانتقال من عصر الإقطاع إلى ظهور الدول القومية. وهذه هي فكرة نوربيرت الياس Norbert Elias. فحسب رأي هذا الأخير أن تملك القيادات الإقطاعية لحق احتكار جمع الضرائب وتحديد قيمتها، بفضل اللجوء إلى احتكار أساليب القمع في تدجين الأفراد، ضمن لهما نوعا من الاستقلالية السياسية التي ساعدتهما المنافسة فيما بينهما على التمكن من القوة، في

تطوير وبشكل آلي للمؤسسات المركزية من جهة ومن جهة أخرى أن اللجوء إلى القوة العسكرية مكنها من فرض سلطاتهما على أقاليم تواجدهما. أن تداخل العاملين،عامل جمع الضرائب بتقوية قواعد القوة العسكرية لانجاز هذا الهدف، وعامل تقوية هذه القوة من خلال تجريد الآخرين من ممتلكاتهم بفضل التنافس وجمعها بيد قوة واحدة-الأمير- ضمن تقوية قواعد وجود هذه السلطات واستمرار وضع الاحتكار الضرائبي والعسكري تحت يدها. ومن نتائج هذا الاحتكار ظهور الحكم المطلق لشخصية واحدة وخضوع الآخرين له وتمثيله هو لوحده للكيان الجديد-أنا الدولة والدولة أنا-عندما بدء بتوزيع الوظائف على المجموعات الخاضعة ليشكل له قاعدة يستند عليها في فرض علاقات الحاكمية الجديدة والاستفادة من دور النقود التي حلت محل الأرض في التبادل الاقتصادي وتطبيق تقسيم العمل الذي فرضه التركز الاحتكاري في إنشاء وظائف اجتماعية تسند إلى مجموعة معينة غرض وجودها هو دعم سلطة الأمير. وكذلك وبفضلها دعمت سلسلة العلاقات التبعية المتبادلة بين الأفراد من اجل خلق النظام الاجتماعي الجديد، ليتجاوز بواسطته تناقض المصالح بين مجموعتين، نبلاء الأرض من جهة، والطبقة البرجوازية الصاعدة. وكما ذكر أعلاه فإذا قادت هذه الإجراءات، إلى الحكم المطلق، فأن الرقابة والسيطرة الإدارية أخذتا عمق أكبر عندما فرضت سلطة التحكم على جميع القطاعات الاجتماعية وحيث أصبحت الجهاز الرئيسي الذي تستند عليه في توزيع وتنظيم وتخطيط كل مجالات تقسيم العمل.ولكن وبالمقابل قاد هذا التركز السلطوي ومع تزايد مجالات تقسيم العمل والاختصاص إلى نتيجة عكسية وهي تقوية قواعد الطبقة الصاعدة البرجوازية على حساب هذه السلطة ومطالبتها بامتيازات وسلطات جديدة مما قاد إلى انقطاع في سلسلة العلاقات التبعية المتبادلة المتوازنة بينهما. وبسبب هذا الاختلال في مستويات صراع القوى تمكنت الطبقة البرجوازية في النهاية من إحلال سلطتها محل السلطة القديمة وذلك بفضل تطور قوتها الاقتصادية فأعلنت دولتها الجديدة القائمة على فكرة تقاسم السلطة والمصالح.

وفي إطار نفس التحليل هناك تحليل الذي قدمه شارل تيليCharles Tilly الذي ركز على حاجة الأمير في صراعه مع الآخرين إلى امتلاك المصادر الاقتصادية لغرض تعزيز دور القوة

العسكرية في خلق التطور السياسي الذي قاد إلى ظهور الدولة القومية. فبالنسبة له أن (أسس ظهور الدولة كان كنتاج ثانوي لجهود الحكام في الحصول على الوسائل الحربية). أن وراء هذه السلوكية تكمن رغبة الأمراء في المحافظة على وجودهم ضد المجموعات المعارضة مما دفعهم إلى اللجوء إلى الآلة الحربية لدعم قوتها عن طريق فرض وجمع الضرائب. بعبارة ثانية أنه بفضل الآلة الحربية تم خلق الدولة عندما أعطى الأمراء لمصالحهم الخاصة صفة الوطنية المرتبطة بقومية معينة وواجب الالتزام بالدفاع عنها. وكما يقول شارل تيلي أنه (لم يكن في ذهن مالكي القوة -الأمراء-خلقهم الدولة القومية في متابعتهم للحرب بشكل إرادي أو غير إرادي وفي جنيهم و جمعهم للمصادر-المادية-من أجل الحرب من مواطنيهم الذين يخضعون تحت سلطتهم،عندما اضطلعوا بالنشاطات-المركزية والتباين والاستقلالية والتنظيمات السياسية الواسعة النطاق، ولم يكن في حدسهم أن الدولة القومية ستظهر من خلال إعلان الحرب. وإنما الحرب هي التي قادت للوصول إلى هذه النتيجة عندما أعطى دعم القوة العسكرية نتائجه في تركز القوة بيد الحكام واحتكارها.

بخصوص الاتجاه الثاني والذي يركز على دور العمل الاقتصادي فأنه ينطلق من فكرة دور المؤسسات الاقتصادية في المساهم في تكوين الدولة وهذه هي فكرة ايمانوئيل واليرستين Immanuel Wallerstein الذي يؤكد على أن الدولة ما هي إلا (مؤسسات خلقت لتعكس حاجيات القوى الطبقية في عملها داخل الاقتصاد العالمي) الرأسمالي الذي بدأ انتشاره منذ عصر النهضة والذي تجاوز الحدود الإقليمية للمناطق التي وجد فيها. إن ظهور الدولة القومية بالنسبة لهذا الباحث تواكب مع التغيرات الاقتصادية التي عاشتها بعض المجتمعات فيما بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر. فمع التطور العلمي الذي بدأ انتشاره والذي ترافق مع (. . نشوء الاقتصاد الدولي والبحري والتجاري، فرض هذا النشوء تقسيم العمل بين عدة مجموعات جغرافية في العالم . . . حيث تعود جذور الاختلاف وعدم المساواة بينهم إلى تقسيم العمل الذي انعكس تأثيره على تطور الأنظمة السياسية الأوروبية). ويعود سبب الاختلاف هذا إلى استفادة الدول الأوروبية التي تقع على المحيط الأطلسي من سيطرتها على المجال البحري الذي مكنها من السيطرة على التبادل التجاري وتحقيق

التراكم الرأسمالي مثل انجلترا وهولندا وفرنسا وبعكس دول أوروبا الشرقية ودول وسط أوربا التي انحصر اقتصادها في المجال الزراعي فقط. وقد مارس الاقتصاد العالمي الرأسمالي سيطرته على مناطق المحيط داخل الساحة الأوروبية قبل أن ينقل هذه السيطرة خارج هذا المجال ويمارسه على مناطق المستعمرات بعد تطوره. ومن تأثيرات هذا التطور خلقه لما يسمى بالدول المطلقة. فحسب رأي واليرستين استفادت البورجوازية الصاعدة من مواقعها الجغرافية واتصالاتها مع مجموعات أخرى وفي مناطق ثانية من خلق تعاون اقتصادي فعال فيما بينها. وقد اتسمت هذه المرحلة وحسب واليرستين بوجود ثلاث عوامل داخل نظام الاقتصاد-عالم الرأسمالي ساعدته على انطلاقة الاقتصادية وهذه العوامل هي **أولا:** وجود داخل حدود كل بلد (قواعد تقسيم العمل متفردة ومركزية واستقطاب بين الفعاليات الاقتصادية على شكل مركز ومحيط. **وثانيا:** فرض ارتباط الأسس السياسية الرئيسية فيما بينهم احترام تقسيم العمل المركزي، داخل نظام بين الدول. **وثالثا:** متابعة تراكم الرأسمال بشكل مستمر تقود في أحسن الأحوال-إلى نتائج مهمة-مما لا يقوم بهذا الشيء). في الواقع لقد خصصت البرجوازية عوائد التعامل التجاري ليس فقط في تقوية قواعد الرأسمال وضمانه بل أيضا في تدعيم الأجهزة البيروقراطية المركزية، لكونها خير وسيلة لضمان حماية وجودها، وعلى هذا الأساس تم تثبيت قواعد اقتصاد النظام والدولة الرأسمالي الذي اتسم بكونه عالم يتصف بعدم تجانسه الثقافي والسياسي والاقتصادي لكون أن المصادر التي كانت في أساس تطوره لم تكن متساوية مما قاد إلى نتيجة مهمة مازال العالم حتى هذا اليوم يعاني منها وهي عدم تساوي القوة السياسية في قدراتها على خلق التطور الاقتصادي المتساوي في جميع دول العالم. وبهذا الشكل وكنتيجة لعدم التساوي ظهر المركز الاقتصادي المتطور، من جهة، والمحيط المتخلف والتابع والخاضع للمركز، من جهة أخرى.

وعلى خلاف ما حدث في أوربا الغربية تميزت دول أوروبا الشرقية والوسطى. بضعف مركزيتها ويعود سبب ذلك إلى سيطرة ارستقراطية-نبلاء الأرض-على الحياة الاقتصادية بمعنى آخر سيطرة النظام الإقطاعي الذي منع قيام تطور تجاري وصناعي، وأدى حتى بعد التطور النسبي الذي تم من بعد، إلى عدم قدرة أنظمته في خلق

الانفتاح السياسي المشابه لما حدث في العالم الغربي والمقصود هنا الانفتاح على الديمقراطية.

لقد انتقدت فكرة واليرستين في كون أن الدولة في العالم الغربي لم يرتبط وجودها بالتطور الرأسمالي، بل يعود تطورها إلى القرن الثالث عشر والرابع عشر وفي أوجه التوسع الاقتصادي والزراعي حيث تحددت وظيفة الدولة بضمان حماية المجتمع الزراعي والاقتصادية وكذلك ضمان تطور المجتمع التجاري.

وفي إطار نفس هذا التحليل يقدم بيري انديرسون Perry Anderson تحليلا منطلقا من خصوصية كل مجتمع في تحريك التطور متجاوزا بعض الهفوات في تحليل واليرستين. فبالنسبة لانديرسون آن الاختلاف بين المجتمعات الأوروبية لم يكن سببه تقسيم العمل للاقتصاد الدولي الرأسمالي، بل يعود إلى ظروف تكوين الدولة المطلقة نفسها فقد اتصفت هذه الظروف بسيطرة النظام الإقطاعي مدة طويلة في أوروبا الغربية في حين اكتشفت أوروبا الشرقية النظام الإقطاعي في مرحلة لاحقة من تطورها بعد أن تم (. . . استيراده حيث طبق في واقع لم يكن مؤهلا لذلك إلا جزئيا) فالمجتمع في أوروبا الشرقية ووسط أوروبا لم يسمح بظهور هرمية اجتماعية اقتصادية على غرار الهيمنة الاجتماعية والاقتصادية في أوروبا الغربية، بل قادت ظروف هذا المجتمع إلى ظهور نظام استبدادي ومطلق، في حين تميز المجتمع في أوروبا الغربية بتعدد المراكز كنتيجة لسيطرة النظام الإقطاعي وهذه التعددية سمحت بمرور رياح التغيير من داخلها، وفتحت المجال من قبل لظهور سلطة مركزية مهمتها مراقبة المجتمع. ولعبت هذه التعددية دورا بعد ظهور النظام الديمقراطي في مراقبة السلطة.

أن نشوء الدولة المطلقة حسب تحليل انديرسون إنما كان وليد تفسخ سلطة الارستقراطيين بعد تقوقعهم على أنفسهم. وقد تلخص دور الملكية المطلقة،التي أخذت لها شكل الجهاز المركزي، في البداية ضمان استمرارية استغلال الفلاحين من قبل هذه الارستقراطية وتحت إشراف الجهاز المركزي الأمر الذي يفسر رفض بعض من مجموعات هذه الارستقراطية لهذا الإشراف لأنها شعرت إن وراء هذه الممارسة هناك تجريدا لمصالحها وامتيازاتها يذهب إلى صالح الأمير .وهو ما

يفسر تكاثر الصراعات فيما بينهم من جهة ومن جهة أخرى وبين الأمير. أن تقوية قواعد الحكم المركزي للأمير على حساب هذه الارستقراطية من خلال عدم قدرة هذه الأخير على القيام بوظائفها التقليدية في استحصالها على الريع الزراعي بكامله وخضوعها وتبعية قسما منها إلى الأمير من أجل ضمان حمايتها، تمركزت الدولة المطلقة في هذه المجتمعات، عندما تحول الولاء المقدم من قبل هذه الارستقراطية وتابعيها إلى الهرمية الإقطاعية من خلال سلسلة من التحالفات، إلى الأمير وسلطته المركزية وذلك من خلال أسلوب تعين قسما منهم كنبلاء إداريين والقسم الثاني نبلاء عسكريين. ولكن تحول هذا الولاء لم يكن كافي لخلق قاعدة يستند عليها الحكم المركزي لذلك فكان من الضروري توفير هذه القاعدة وذلك من خلال خلق التوافق بين سلطة النبلاء السياسية والنخبة الجديدة الصاعدة المتمثل بصعود الطبقة البرجوازية على المسرح السياسي وذلك في إطار ما يسمى بالدولة القومية. في الحقيقة أن لجوء الدولة المطلقة إلى خلق حالة التوافق بين الطبقات الاجتماعية كان يهدف في أساسه إلى تمكين الأمير من فرض سلطته واحتكاره لها لأن في احتكاره لسلطة القمع والزجر يتمكن من انجاز أهداف سياسته بتكوينه للحكومة وأجهزتها الإدارية. ولكن وعلى الرغم من خضوع هذه الأجهزة لسلطة الأمير غير أن تطور قوة البرجوازية اقتصاديا مهد إلى أن تأخذ السياسة استقلالها عن سلطة الأمير ومن خلال هذه الاستقلالية تمكنت الدولة ككيان خاصة من تثبيت وجودها على المسرح السياسي.

أما فيما يخص تطور الدولة المطلقة في أوروبا الشرقية فكان نتيجة لتأثير العامل الدولي وكرد فعل له. فأمام قوة سلطة دول أوروبا الغربية العسكرية المهددة لوجودها اقتضت الضرورة بأن تؤطر السلطات السياسية المركزية في أوروبا الشرقية نفسها هي الأخرى في إطار الدولة القومية. أي بعبارة ثانية لم يكن التطور تطور قاعدي وإنما كان قرار سلطوي فرضته ظروف الصراع الدولي حينذاك في الرد على التهديد الخارجي من جهة ومن جهة أخرى للتمكن من فرض سيطرتها على المجتمع الداخلي. وقد اتسم هذا التأطير بنوع من الضعف ويعود سبب ذلك إلى ضعف قوة هذه السلطات الاقتصادية والصناعية واعتمادها الكلي على القطاع الزراعي وتركز جهود تطورها على القطاع العسكري بهدف تقويته من اجل ضمان وجودها

والدفاع عنه. وعلى المستوى السياسي لجأت إلى أسلوب القمع كوسيلة لتحقيق هذا الضمان ولزيادة درجة مركزيتها مما عرقل بشكل كبير حصول السياسة كمركز سياسي على استقلاليتها عن الأمير وتحولها إلى دولة حديثة. وعليه فانه يمكن للمرء أن يستخلص بأن ظهور الدولة في أوربا ككيان له خصوصيته إنما حدث عندما تمكنت السلطة السياسية من تحقيق استقلالها بفضل احتكارها لسلطتي القمع وجمع الضرائب وحينما تمكن المركز السياسي والذي أخذ له صورة كيان المعروف بالدولة من تشييد وبناء الأجهزة الإدارية الضرورية لاستمرار استقلالية هذا المركز.

أن ما يؤخذ على هذا التحليل تناسيه لمجموعة من المتغيرات التي لعبت دورا في ظهور الدولة القومية مثل دور المتغير الثقافي بما يتضمنه من قيم وعادات وقواعد موروثة والذي-إذا ما أخذ بعين الاعتبار-يفسر لنا هو الآخر أسباب الاختلاف بين دول العالم الغربي في مجال ظهورها وتطورها.

ثالثا: مدرسة التأثير السياسي الثقافي الجغرافي :

يؤكد تحليل هذه المدرسة على تداخل مجموعة من المتغيرات لعبت دورا في التغير السياسي الذي حدث في العالم الغربي. فبالنسبة إلى ستين روكان Stien Rokkan أن ظهور الدولة القومية جاء وليد تداخل المتغيرات الاقتصادية والثقافية والإقليمية. فمنذ بداية عصر النهضة يمكن ملاحظة تداخل أربعة متغيرات في بعض من أجزاء العالم الغربي ساعدت على إقامة المراكز التي لعبت دورا في إنشاء الأسس لقيام الدولة. فهناك **أولا:** موقع هذه المراكز كمراكز مركزية في وسط محيط إقليمي معين وهو أوربا الغربية. **وثانيا:** وجود رقابة على الإقليم ومهما كانت طبيعة هذه الرقابة ضعيفة أو قوية. **وثالثا:** تواجد شبكة من الطرق الحضرية الرابطة بين المراكز وطبيعة هذه الشبكة منظورا إليها من زاوية انتشارها أو قلتها وأخيرا وجود المراكز الدينية الكاثوليكية ذات وجه قومي، أو بروتستانتية أو إصلاح ديني تذهب وظيفتها إلى تقديم أو عدم تقديم الولاء إلى بابا الكنيسة الكاثوليكية. أن ازدهار تطور التبادل التجاري بين أقاليم معينة إن كان بسبب كثرة طرق المواصلات وانتشارها، وخاصة تلك التي لها موانئ بحرية، فأنه ساعد على تقوية أسس المراكز التي تم إنشائها أو دعمت

من وجدودها حيث تمكنت شبكة الاتصالات من زيادة حجم التبادل التجاري والذي بفضله تم استثمار عوائده في فرض المراكز الإقليمية سيطرتها العسكرية والإدارية على مناطق تواجدها ومن ثم على المناطق المحيطة بها . وقد عجل العامل الثقافي سواء كان ديني أو لغوي في تقوية هذا التواجد وإعطاءه صبغة التواجد القومي بتوحيد مكونات هذه المراكز. أن المقصود هنا بالعامل الثقافي هو مدى تأثير ارتباط هذه المراكز بكنيسة الفاتيكان والولاء لها واستخدام اللغة المشتركة للمكونات الاجتماعية في إحداث التغيير.فعدم تقديم الولاء إلى البابا يعني استقلالية هذه المراكز عن سلطة الكنيسة وإحلال الولاء لها بالولاء إلى المؤسسات بدلا عنها هذا من جهة ومن جهة أخرى أن التكلم بلغة واحدة سهل من عملية الاتصال وقبول التغيير على أساس أن اللغة تعني صفة الاختلاف مع الأخر ورفض الخضوع له، بمعنى أخر خلق الشعور الوطني لدى متكلم هذه اللغة. وعليه فان انسجام كل هذه العناصر المكونة لهذا المحتوى وتداخلها أعطى لكل مجتمع شخصيته الاجتماعية والثقافية ضمن كيان ما عرف من بعد بالدولة القومية. وهكذا يستخلص ستين روكان إلى نتيجة أن الدول التي تطورت ضمن التقاليد البروتستانتية عرفت تطور نحو الديمقراطية بصعوبات اقل من دول ذات التقاليدالكاثوليكية.

على العكس من هذا التحليل يركز كل من بيرتراند بادي Bertrand Badie وبيير بيرنيوم Pierre Brinbaum على أهمية القيم الثقافية في ظهور الدولة القومية .فبالنسبة لهما أن قيام الدولة الكنسية وكل الصراعات الدينية التي حدثت-من بعد-في أوروبا ساهمت في تطور فكرة الدولة. فمثلا أن الدولة في المجتمع الكاثوليكي (فرضت ليس على أساس المنطق العالمي للاختلاف-بين قمة وقاعدة بكل أنواعها فحسب-بل فرضت على أساس كونها تعبر عن طريقة خاصة بها تبحث عن الانفصال الراديكالي بين ما هو سماوي وما هو زمني، بين ما هو مدني وما هو سياسي بهدف إعطاء هذه الأخيرة-أي السياسة-شرعية مستقلة ومعبرة للسيادة.

سياسي بهدف إعطاء هذه الأخيرة-أي السياسة -شرعية مستقلة ومعبرة للسيادة. إن ما حدث في أوروبا الغربية لم يحدث في أوروبا الشرقية، لأن التقاليد الدينية الأرثوذوكسية الشرقية تؤكد على خضوع كل المجموعات البشرية كقساوسة أو المؤسسات الدينية إلى الإمبراطور ممثل الله في الأرض، وبسبب هذه الوضعية لم تستطع

السياسة الحصول على استقلاليتها، وقد انعكس هذا الشيء على الدولة نفسها. فإذا كانت هرمية المؤسسات الدينية قد لعبت دورا في ظهور الدولة القومية، في حين ما حدث في أوروبا الشرقية، فأن غياب هذه الهرمية منع من ظهور روح التعددية التي ساعدت النخبة السياسية في دول أوروبا الغربية على تسلم للسلطة السياسية. لذلك ففي رأي كل من بيرتراند بادي وبيير بيرنيوم فان النظام السياسي الذي ظهر في أوربا الشرقية (لم يعبر عن إجراءات تطورية ولا عن انسجام مبادئ، وإنما كحل لبعض الأزمات التي أثرت على إعادة إنتاج وتبني بعض التشكيلات الاجتماعية وبشكل تاريخي وعلى نحو مستقل عن الأسس الاقتصادية.

في الحقيقة أن التأكيد على دور العامل الثقافي في المساهمة بتشكيل الدولة لا يلغي دور العامل الاقتصادي في هذا البناء لأن استخدام العامل الثقافي هنا ما هو إلا تبرير لإثبات حقيقة ما وهي محاولة إعطاء مجموعة ما شرعية تواجدها على قمة الهرم الاجتماعي وذلك من خلال استغلال المعطيات الثقافية لإثبات هذا الوجود وهذا ما يمكن استخلاصه من رأي انتونيو كرامشي Antonio Gramsci في تحديده لمعنى الدولة حيث تعني بالنسبة له (في معناها الضيق الجهاز الحكومي القامع وأما المعنى الواسع لها فبالإضافة إلى كونها جهاز خاص لهيمنة الطبقة الحاكمة فإنها تستخدم الوسائل والتنظيمات الخاصة المرافقة لسلطتها بهدف الحصول على موافقة المحكومين وبشكل خاص من خلال المؤسسات ذات الطبيعة الإيديولوجية في مجالات الثقافة والأعلام والتربية.

في الواقع أن تحليل كرامشي إن كان يمزج بين الدولة ككيان له شخصيته وبين أجهزة الدولة الضرورية لاستمرارية تواجدها ككيان مستقل بحد ذاته فأنه لا يبين بوضوح الآليات التي قادت لتفرد الدولة ككيان مستقل. فالدولة كما ذكر أعلاه لم تظهر إلا من خلال تداخل العوامل الاقتصادية والثقافية والعسكرية والجغرافية التي قادت إلى تمكن طبقة ما من المساهمة في تغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وفي تغيير الوضع العالمي بظهور الدولة. أن هذا الظهور لم يتم إلا من خلال صراع القوى بكل ما تحتوي كلمة الصراع من معاني، وأثاره على كل طرف من إطراف الصراع. لذلك

فـأن اسـتمرار هـذا الأخيـر يعنـي وبالضـرورة الإضـرار بالمصـالح المرتقب الحصـول عليهـا لكـل واحـد مـنهم. لـذلك فـان تفـرد السياسـة باستقلالية وجودها أن كـان يعكس تمكن هذه الأخيرة كسلطة مركزيـة على تملك بمفردها مصـادر شرعيتها باستخدام القوة وجمع الضـرائب بتحولها إلـى سلطة غير شخصية. بمعنـى لا علاقـة لهـا بالقـائمين علـى تسيرها عندما تمكنت من خلق أجهزتها الإدارية، فـان ذلك قد تم تحت ضـغط الصـراع ولا علاقـة للأخلاقيـة ولا اللجوء إلـى الثقافـة فـي تثبيت هذا التواجد كما يذهب إليـه كرامشـي. ولكن وفـي مرحلـة ثانيـة وبهدف تثبيت فكرة الشرعية اللجوء إلى الخلق الفكري أصـبح حاجـة مهمـة من أجل استمرار الهيمنـة وذلك من خـلال فكرة تقاسم المشترك للمصـالح كفكرة لتقليل من حدة الصـراع لأن استمراره سـوف يعنـي لـيس أنتهـاء أطراف الصراع أنفسهم بل أيضا المجتمع نفسه.

أن كـل هـذه الآراء السـابق ذكرهـا جـاءت لتفسـير فكـرة نشـوء الدولة فـي العـالم الغربـي الأوربـي ولكن لـدى رأي بعض المفكرين أن هناك خصوصية تتفرد بها الولايـات المتحدة فـي تكوين دولتهـا.فالنسبة لهذا البلد وأبان إنشاءه اتسم بغياب المركز السياسي وغياب الصراعات الطبقية والدينية عند اكتشـافه، وأن دخـول الاسـتعمار لهذه المنطقـة مـن العـالم، والـذي أخـذ لـه صـورة اسـتعمار اسـتيطاني، كـان وراء تشـكيل المراكز السياسية والتي كانت تابعة وخاضعة لسيطرة المراكز الأصلية فـي كـل مـن لنـدن وبـاريس ومدريـد، غيـر أن اسـتقلالية المراكـز التـي وجدت من بعد والتي لعبت دور فـي تكوين الدولـة لا تتشـابه إجـراءات تشكيلها بتلك التـي عاشـتها مجتمعـات الأوربيـة مـن زاويـة إنهـا لـم تكـن خاضعة لا إلى أمير ولا إلى طبقة معينة أو طائفة دينيـة محـدد. وعلـى حـد تعبيـر فرانسـوا هيزبـورك François Heisbourg فلقـد (شـيدت الولايـات المتحـدة كبلـد-ذات دولـة-بنـاء علـى مشـروع إيـديولوجي حيـث امتزجـت السياسـة والديانـة، أفكـار اسـتوحتها مـن عصـر النـور و فكـرة الإصلاح الديني-التي انتشرت في أوربا القديمة-..... وهي تختلف عن اسـتراليا- كـون هـذه الأخيـرة أيضـا كانـت خلـق اصـطناعي أوجـدها الاستعمار الاستيطاني-وذلك من زاوية أن استراليا كانت محط لأربـاب السـوابق البريطـانيين. فلكـون أن الولايـات المتحـدة هـي تعبيـر عـن مشـروع إرادي فإنهـا تختلـف عـن الأمـم الأوربيـة... بهـذا المـزيج مـن

الأفكار الديمقراطية الموروثة من عصر النور والروح النضالية الدينية والعنف بين الأفراد... وبين الأفراد والمجتمع).

أن التركيز على فكرة المشروع يفهم منه بأن عملية تكوين الدولة في الولايات المتحدة إنما كان تعبير عن عملية عقلانية توصل إليها المواطنين ولا علاقة لها بغياب السلطة المطلقة وغياب المجتمع الإقطاعي، وإنما هي تكوين يعكس النضج السياسي للمجموعات القيادية في هذا الإنشاء. بعبارة أخرى أن مشروع التكوين هو مشروع ثقافي أكثر مما هو مشروع صراع طبقي لأنه يعكس التأثير الثقافي للصراعات الفكرية الأوربية الذي تمثل بذلك التأليف الثقافي الذي عرفت بالدولة الفدرالية والرافضة لكل أسس طبقية في تكوينها.

هناك بعض من المحللين السياسيين من يرفضون هذا التحليل الذي يحاول التقليل من فكرة الصراع الطبقي ويؤكدون على وجوده، فمثلا بالنسبة لمور برينكتون Moore Barrington أن الطبقة البرجوازية كان لها دور في تكوين الدولة حيث استفادت من غياب السلطة المطلقة وغياب الطبقة الإقطاعية في تثبيت وفرض سيطرتها ونظرتها إلى الحياة مستغلة بذلك الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجموعات المهاجرة إلى أمريكا. فالقوى الاجتماعية كان لها دورفي عملية التغيير السياسي ،بدلالة أن تبلور الصراع الذي قام بين الشمال والجنوب يعكس التناقض الطبقي بين مجموعة النخبة الشمالية الرأسمالية التي اصطدمت مصالحها الطبقية مع مصالح النخبة الجنوبية التقليدية الزراعية والتي طالبت ببعض الحقوق على المناطق الغربية.

في الواقع فان هذا الصراع إن عكس صيرورة تلك التناقضات،إلا إن جذور بدايتها يعود إلى الاستعمار الاستيطاني وليس من بعد تشكيل الولايات بدليل إن الصراعات بين القوى الاستعمارية على الساحة الأمريكية كان أيضا صراعا بين النخب المرتبطة معها، حيث تمتد جذورهم الاجتماعية والثقافية إلى الأرضية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي انطلقت منها، وهو ما يفسر تلك الاختلافات الثقافية التي ظهرت على الساحة السياسية بين الفدرالية والكونفيدرالية والتي أثرت من بعد على مفهوم الدولة في الولايات المتحدة.

في الحقيقة أن كل العوامل التي طرحت في كل التحليلات التي تم ذكرها بخصوص ولادة الدولة القومية لا يمكن أخذها بمفردها. فأي ظاهرة لا يمكن تقديم تفسير لها بعامل واحد. ففي أسس كل الظواهر السياسية هناك فعل ورد فعل وأسباب الفعل هي بحد ذاتها ردود فعل لأفعال سابقة وكل هذه الأفعال وردود الأفعال لابد من وضعها في واقع بيئتها المكانية والزمنية بمعنى ظروف الداخل والخارج وزمن هذه الظروف. فإذا كان عصر الرأسمال وطبقته البرجوازية يكمن في أسس ظاهرة ولادة الدولة القومية ، فهو كان أيضا عصر نبلاء وتفسخ سلطانهم وتصارع الأفكار الدينية وانقساماتها. يضاف إلى ذلك، والمهم أيضا، كان عصر بؤس الفلاحين وأنماط معيشتهم وتقاسمهم للتقاليد والمشاعر واللغة. و كل هذه العوامل لعبت دورا في التمهيد إلى بزوغ الدولة القومية كرد فعل على كل هذه العوامل يهدف إلى قيام حاكميه جديدة وسيطرة جديدة تتوافق مع زمن النهضة الحضارية التي انطلقت مع انتهاء العصور الوسطى المظلمة بأفكارها الفلسفية والسياسية، حيث أثرت بشكل مباشر على سلوكية القائمين على السلطة وعلى النخبة السياسية التي ظهرت. أن وراء انتشار وتوسع مفهوم الدولة الحديثة يكمن، وحسب تحليل كريستوفر الآن بايلي Christopher Alan Bayly،تقليد سلوك وأفكار الطبقة الوسطى لدى المجموعات الصاعدة في مجتمعات ثانية حيث لعب انتشار الرغبات الجديدة لدى الآخرين في طريقة الاستهلاك، نتيجة التقليد، دورا في خلق التطور الحديث والذي تمثل بانتشار الدولة الحديثة كمرادفة لكل ما هو حديث وكرد فعل على أزمة النظام السابق ودولته في تحقيق إشباع الطموحات الجديدة. أن هذه الطموحات لم تكن فقط انعكاس للتطور الرأسمالي بل إنها تعكس أيضا تلك الأرضية التي كانت مؤهلة لقبول التغيير بسبب عوائد عصر النهضة والاستكشاف التي أثرت على قواعد المعرفة القديمة في تكوين أفكار الإيديولوجيات القومية التي أثرت هي الأخرى على بناء الدولة الحديثة وذلك حسب طبيعة المجموعة القائمة عليها وطبيعة البيئة الاجتماعية الاقتصادية والظروف الخارجية المحيطة بها. أن كل هذه العوامل لا تفسر فقط أسس قيام الدولة بل هي أيضا وراء تغير نظرة الإنسان لها. وعلى حد تعبير كينث مينوكو Kenneth Minogue (أن الإنسان في العصر القديم كان يجد في خدمات الدولة إشباع أغلب حاجياته الطبيعية في حين اهتمام الإنسان الأوربي الحديث

بالدولة يذهب بالدرجة الأولى إلى وظيفتها لكونها وسيلة للامان تضمن له السلام الضروري لتحقيق مشاريعه.

السؤال الذي يطرح هو هل تنطبق نفس هذه التحاليل المذكورة أعلاه على نشوء الدولة في عالم الجنوب أم إن هناك خصوصية تتفرد بها؟

الدولة في عالم الجنوب

إن طرح هذا السؤال عن نشوء الدولة في عالم الجنوب بهذا الشكل يعود إلى التعقيدات التي تعيشها مجتمعات هذه الدول، وبالتالي فالباحث يجد نفسه أمام مفترق طرق في تحليله للظاهرة السياسية، فإما أن ينطلق في تحليله من التعاقب الاجتماعي الاقتصادي التاريخي. أو يأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذه المجتمعات. فإذا اتبع المنهج الأول سيجد نفسه أمام وضعية تختلف كليا عن الوضعية التي عاشتها دول العالم الغربي إذ لا يوجد هناك تعاقب للمجموعات الطبقية في صراعاتها على احتلال السلطة السياسية والذي مكن في السابق من قيام مركز سياسي شيد على أسسه ما عرف من بعد بالدولة القومية .وقد يعترض البعض على ما ذ كر بحجة أن الدولة كانت معروفة في عالم الجنوب قبل دخول الاستعمار بدلالة أن كيان ما يسمى بالدولة كان موجودا في الأدبيات الهندية ولكن وحسب ما يذهب اليه روميلا ثابار Romila Thapar فان أول (تنظير لمفهوم الدولة ظهر في القرن الرابع قبل الميلاد وفي الهند) وكذلك الحال بالنسبة للمركز السياسي أيضا بدلالة أنه وقد وجدت في إفريقيا (. . .إمبراطوريات ومجتمعات بدون أن تكون هناك دول. وقد وجدت الدولة في العالم العربي الإسلامي أيضا حالة الدولة الأموية والعباسية. ولكن كل هذه الأمثلة إن أريد منها إثبات وجود مركز سياسي كالذي وجد في العالم الغربي، فأن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل الدولة التي وجدت في عالم الجنوب تتشابه من حيث الأساس الاجتماعي الاقتصادي مع مثيلتها في العالم الغربي؟ هذا الأساس الذي قاد إلى قيام النظام الديمقراطي.

كما هو معلوم أن وجود الدولة في العالم الغربي ارتبط بالأساس بوجود طبقة سيطرت على المركز السياسي الذي أنشأته بفضل قوتها الاقتصادية أو بفضل تملكها لأيديولوجية معينة، استعملتها

لتبرير الوجود الاقتصادي والثقافي الذي ساعدها على الحصول على الشرعية بعد تمكنها من فرض سلطتها المركزية الإدارية والمالية والعسكرية على المحيط. في حين نجد أنه في غالبية مجتمعات عالم الجنوب وقبل دخول الاستعمار اتسمت هذه المجتمعات بغياب المركز السياسي وذلك بسبب خصوصية تكوينها الاجتماعي والثقافي، باستثناء مجموعة صغيرة تملكت هذا المركز-حالة المغرب-غير أنه اتسم بغياب استقلاليته وذلك بسبب اندماجه في المجتمع. ويمكن إرجاع أسباب هذه الخصوصية إلى العوامل التالية:

أولاً: لعبت صراعات القوى الدولية الإقليمية في العالم العربي بين الفرس والأتراك ما قبل الاستعمار وتنافسهم على تقاسم مناطق النفوذ، دورا في منع تطور المراكز السياسية القادرة على التحرك السياسي باستقلالية نحو خلق الأرضية التي تؤهلها لتكوين الدولة. فالمجموعات النخبوية التي تواجدت داخل هذا المجتمع أما أنها كانت مندمجة مع الإدارة الاستعمارية وتعمل في إطار خدمتها، وأما إنها كانت منفصلة عن هذه الإدارة ولكن بقت تعمل داخل الإطار الديني لإحدى القوتين. وقد أثرت هذه الوضعية على تطور قواها السياسية بشكل لم يسمح لها العمل على إفراز نفسها كقوة قادرة على تجميع الطاقات في إطار تكوين المركز السياسي على غرار ما حدث في العالم الغربي، حيث استفادة النخبة أما من وضعيتها الاقتصادية والإدارية أو من وضعية الهرمية الدينية وتعددية المناصب في خرق الإطار الديني والمشاركة في إفراز المراكز السياسية التي أخذت على عاتقها القيام بالتغيير.

ثانياً: يعود سبب الغياب إلى بدائية المركز، كما هو الحال في أفريقيا قبل دخول الاستعمار حيث اتسمت المؤسسات بضعفها وعدم قدرتها على فرض سيطرتها بشكل فعال على كل أجزاء المجتمع، لانقسام هذا الأخير بين مجموعات قبلية وعنصرية مختلفة ومتصارعة، تقسيم اثر بشكل مباشر على استقلالية المركز،أن وجد، فأظهره بمظهر الضعف مما أثر-من بعد-على تكوين الدولة.

قد يثار اعتراض حول حقيقة هذه الوضعية بحجة أن وجود المركز يرتبط كما هو في تحليل ماكس فيبر Max Weber، باستعمال القوة المادية الشرعية واحتكارها داخل المجتمع. ولكن هذا الاعتراض يبقى نسبيا في مجتمعات عالم الجنوب، لأن انقسام المجتمع إلى طوائف وقبائل أضعف من دور احتكار سلطة المركز للقوة المادية بسبب تقاسم هذه التكوينات لهذه السلطة على المستوى المحلي .يضاف إلى ذلك تواجد داخل المحيط-مكونات المجتمع -نوع من شعور باللامبالاة اتجاه سلطة المركز مما أوقعت المركز في وضعية حرجة: فلكون أن اللامبالاة كسلوك سياسي تعني عدم الثقة بسلطة المركز، فغيابها يعني افتقاد المركز للشرعية أو إنه لم يفلح بضمانها بشكل دائم. ويعود سبب ذلك إلى أن أي ممارسة للقوة في بيئة الانقسامات تثير لدى العناصر المكونة للمجتمع رد فعل مباشر إذا ما شعرت بأن هناك إضرار بوجودها في استمرارية حاكمية المركز كما هو عليه، فيتحول شعور اللامبالاة إلى شعور تمردي فتتعمق أواصر الانقسام وتتوسع وفي النهاية تنعكس أثارها على فعالية المركز في التحرك. يضاف إلى ذلك أن ارتباط وجود المركز السياسي بوجود قاعدة اقتصادية يستند عليها، لم تتحقق أيضا بالشكل الذي تم حدوثه في المجتمعات الأوروبية، لأن غياب الأسس الطبقية بالمعنى الحرفي لها هو وراء ضعف التكوين الطبقي للمركز. فالطبقات التي يقال أنها وجدت عالم الجنوب لم تشكل فعلا طبقة وذلك لعدة أسباب:

أولاً: في كثير من المجتمعات الإفريقية لم تسمح شيوعية الأرض بخلق فوارق طبقية بين الأفراد، ولكن بالمقابل ظهرت الفوارق الاجتماعية بشكل واضح حيث تستند هذه الفوارق في أسسها على الاختلافات المذهبية الدينية والى التكوين الاجتماعي والعرقي والقبلي.

ثانياً: أما في المجتمع العربي ء فلكونه مجتمعا قبليا وعشائريا، ولتقاسم كل أفراد المجتمع نفس القيم العقلية التقليدية فإن هذه الوضعية أثرت على التكوين الطبقي وذلك بإضعافه أو بغيابه. حتى ولو اعترض البعض على هذه الفكرة بالقول أن وجود أساس اقتصاديا ذا طابع تجاري في بنية المجتمع لكونه مجتمعا بدوي قد ساعد على خلق التميز الطبقي داخل المجتمع، إلا إن سيطرة

العقلية البدوية وسلوكها التمردي من جانب، ومن جانب أخر سيطرة العقلية الريفية بثقافتها التقليدية المتأثر بالدين واستعداداتها الخضوعيه واستسلامها للطبيعة، لعبتا دورا في الحد من تطور هذا التميز الطبقي داخل المجتمع .يضاف إلى ذلك أن التقاسم ألقيمي للعقلية التقليدية والانتماء القبلي والعشائري وحتى الطائفي حد من هذا التطور نحو مجتمع طبقي.

ثالثاً: أما في أمريكا اللاتينية. فإن التكوين الطبقي لم يظهر إلا بعد دخول الاستعمار وخلقه للأنظمة الإقطاعية أو الشبه الإقطاعية ووضعه للأسس الاقتصادية للنظام الرأسمالي. لذلك فقد اتسم المركز السياسي بشدة الصراع بين هذين الاتجاهين-الإقطاعي والرأسمالي-والذي انعكس بدوره على الدولة ونظامها السياسي في ظهوره بمظهر هش وضعيف. ويعود سبب ذلك إلى أن (البيروقراطية التي خلقت من قبل الاستعمار والتي وجدت أساسا من أجل فرض السيطرة الاستعمارية، لم تتمكن هذه البيروقراطية من تكوين مركز سياسي حقيقي قادر على الامتداد داخل المحيط المقسم. لذلك فإن ممارسته للحكم بقيت محافظة على طابعه التقليدي. وعليه فإنه يمكن القول بأن الدولة كمفهوم حديث لم يخلق في عالم الجنوب إلا بفعل عاملين: **الأول**: دخول الاستعمار حيث اعتبر مفهوم الدولة كنقلة تم استيرادها مع وقوع عالم الجنوب تحت الاستعمار الغربي وتميزت أسس هذا التكوين بهشاشته ولصقت بها، وعلى حد تعبير كل من فردريك لامبير Frédéric Lambert وساندرين لوفرانك Sandrine Lefranc، علامة (النموذج السياسي الغربي والذي

يبدو أنه لم ينتج إلا دول مصطنعة وذلك بسبب أسلوب وطريقة القائمين على الدولة في مزج-وعلى العكس ذلك الفصل القائم في النموذج الأصلي-بين المجال الشخصي-فرديا أو لصالح المجموعة التي ينحدرون منها- بالمجال العام. بمعنى أخر لم يحترم مفهوم الدولة المستورد في عالم الجنوب الأسلوب العقلاني والقانوني في إدارة مؤسساتها عندما قامت الدولة بتوزيع الامتيازات المادية والمعنوية على القائمين على إدارتها ومجموعاتهم بدلا من توزيعها على كامل أفراد المجتمع. فقادت هذه الوضعية إلى خلق الروح الزبائينية التي

استفيد منها في خلق الشرعية الصورية التي تحتاجها حكومات هذه الدول وقيادتها، وفي نفس الوقت خلقت الروح التبعية لدى أفراد المجتمع باتجاه القيادات السياسية والمحلية، والذي انعكست أثاره أولا عندما أصبح ولاء المجموعات يذهب إلى هؤلاء بدلا من المؤسسات السياسية. **وثانيا:** في خلقه بما يسميه بيرتراند بادي Badie Bertrand بثقافة الطلب التي قادت-كما هو الحال في عالم العربي والإفريقي -إلى ثقافة الاضطرابات الأمر الذي قاد إلى قيام أزمة عدم استقرارية الأنظمة السياسية لهذه الدول: فلكون تبعية الأفراد إلى سلطة الدولة، تعني عدم استقلاليتهم المادية، لكون أن الدولة هي التي تزود وتقترح وتنفذ برامجها بشكل انفرادي وبدون أي مشاركة من قبل أفراد المجتمع. وعليه فأن كل عائق يمنع الدولة من القيام بهذه الأعمال وله تأثير مباشر على أوضاع الأفراد المادية سوف يثير غضبهم ويدخلهم في صراع مع الدولة وسلطتها، مما يقود إلى زيادة عدم استقرارية أنظمة هذه الدول. أما العامل الثاني فهو فرض النظام الدولي من خلال القانون الدولي وقيمه المسيطرة مفهومه بخصوص الدولة بجعل هذا الأخير (.. النموذج الوحيد الذي يجب على كل مجتمع التطابق معه بهدف الحصول على اعتراف جيرانه وكبرهان على تطوره .فقد ربط النظام الدولي وجود الدولة بمفهوم سيادتها. فإذا كانت شروط وجود الدولة قائمة بكونها سائدة على إقليمها وعلى شعبها ولديها حكومة تمثلها على المستوى العالمي والدولي، فهذا دليل يكفي بقبولها كشخص معنوي في هذا النظام. ولكن ارتباط الدولة في عالم الجنوب اقتصاديا وبشكل تابعي بالدول المستعمرة أعطى لمفهوم دولة الجنوب صيغة دولة الزبون في اتجاه دولة رب العمل-الدولة الاستعمارية-حينما أصبح سوقها مجال لتصريف منتجات الدولة المستعمرة وتشغيل الأيدي العاملة الرخيصة لديها لصالح أرباب العمل في الدولة المستعمرة. وكنتيجة لهذه العلاقات فان فكرة السيادة فقدت معناها الحقيقي لتبقى محافظة على شكلها الحرفي وذلك عندما فرضت الدول الصناعية الكبرى مفاهيمها التطورية على المحيط-الدول الحديثة دول عالم الجنوب-وهذا ما أكدت عليه تحليلات كل من فيرنادو هنيريك كاردوسو Fernando Henrique Cardoso واينزو فاليتو Enzo Faletto في قولهم بأن تبعية عالم لجنوب لم تكن فقط بسبب (... عامل استغلال دول المحيط الذي تذهب فوائده إلى صالح دول

المركز-الدول الصناعية-بل أن الرأسمال الصناعي دفع بالعالم غير مصنع-دول الجنوب-إلى البقاء في موقع تابع بحجة أن تحديث هذه الدول يمر عبر هذه التبعية. ايمانوئيل واليرستين Immanuel Wallerstein من جانبه يذهب إلى أبعد من ذلك حيث يؤكد على أن حجة التحديث التي ولدت مع الليبرالية والتي جاءت لتدعيم عمل الدولة تعني هذه الأخيرة في نظر الليبراليين (.. الجهاز الرئيسي لتحقيق أهدافهم المركزية :مواصلة تحديث التكنولوجية الحديثة وفي نفس الوقت إضعاف وبشكل متعقل الطبقة الخطرة-الطبقة العاملة-أنهم يأملوا بذلك عرقلة تطبيقات مفهوم سيادة الشعب التي تثير الصداع والذي يستمد جذوره من فكرة تحديث الليبرالية).

في الواقع سواء كانت الدولة في عالم الجنوب تمثل الصيغة المنقولة والمحرفة من الغرب أو أن النظام الدولي فرض هذا الكيان كما هو عليه، فأن الحركات الأكثر تطرفا تبنت هذا المفهوم رغم كل عيوبه. فبالنسبة إلى فيليب برو Philippe Braud (أنه حتى الحركات الماركسية الثورية للتحرر الوطني ساهمت ورغم شعاراتهم الراديكالية-في رفض شكل هذه الدولة-في قبول هذه الصيغة للدولة مع إعطاءها وظيفة جديدة: تحرير الشعوب والعمال). أن كل هذه الانتقادات لمفهوم الدولة ما زالت قائمة لحد اليوم حيث أن تطور العلاقات الاقتصادية وتداخلها خصوصا مع عولمة العالم، جعل مفهوم السيادة الذي ربط بها كمرادف لها بدأ يفقد معنى وجوده ليس فقط بسبب التبعية المتبادلة بين الدول التي فرضتها ظاهرة العولمة ودخول أطراف دولية أخرى في الساحة السياسية مثل المنظمات الغير حكومية ودور المجتمع المدني العالمي، بل بسبب ما أنتجته ظاهرة العولمة من نتائج تذهب حاليا إلى تهديد وجود الدولة بحجة عدم قدرتها على التحكم بمستجدات الأشياء وذلك حسب تحليل جيمس روزينو James Rosenau،الذي يقدم خمسة مصادر لتهديد وجود الدولة، وهذه المصادر هي:

١- التطور التكنولوجي بما يتضمنه من تبادل للمعلومات يتجاوز حدود الدولة وسيطرتها الإقليمية.

٢- تكاثر المشاكل الكونية مثل قضايا البيئة والأمراض والأوبئة التي تتجاوز أثارها حدود الدولة وتجعلها غير قادرة ليس فقط في التعامل معها، بل في منع انتشارها أو تأثيراتها في أقاليمها.

٣- رغبة المواطنين بالتعرف على معطيات غير المعطيات المقدمة من قبل سلطات الحكومية للدولة وما يعنيه أثار ذلك في عدم قدرتها على شد وجذب مواطنيها لسياساتها.

٤- قوة المجموعات الداخلية وتصريحاتها في البحث عن مصادر للمعلومات يعيق على الدولة التدخل لمنع هذا البحث.

٥- تزايد معرفة المواطنين وتحليلاتهم تمنحهم القدرة على مقاومة سلطة الدولة.

وكما يبدو للأعيان أن تسارع وتزايد حجم هذه القضايا سوف يعرقل من سلطات الدولة وخاصة تلك التي لا تملك بعد كل القدرة على حماية إقليمها من التمزق أو من الكوارث أو من عرقلة صناعة القرار السياسي ووضع السياسات العامة بسبب شعور فكيف والحالة هذه يتم التمكن من تحقيقها؟

في شرعية الدولة :

في هذا المجال هناك عدة نظريات تبحث في الأسباب الدافعة وراء قبول الأفراد والجماعات الخضوع إلى سلطة الدولة:

أولا: النظرية التعاقدية:

تنطلق هذه النظرية من فكرة الحاجة إلى وجود الدولة التي تعكس ثمرة تعاقد الأفراد فيما بينهم بشكل علني أو ضمني وتكمن وراء هذه الحاجة:

١- رغبة هؤلاء الأفراد في رؤية قيام الدولة بهدف ضمان الأمن والحاجة إلى الحماية ضد الفوضى وقانون الغاب التي يكمن سببها في طبيعة الإنسان الميال نحو العنف مهما كانت وضعية هذا الإنسان قوية أو ضعيفة، وهذه هي فكرة توماس هوبس Thomas Hobbes. أي بعبارة أخرى يكمن دافع الخوف من استمرار العنف أو من التخوف من اندلاعه، وراء قبول الأفراد بكيان الدولة وسلطاتها والذي يمنح لها -أي وجود الخوف-شرعية وجودها

لكونها الكيان القادر على ردع العنف والمحافظة على بقاء الإنسانية. بمعنى أخر أن وضع الثقة في هذا الكيان هو لخدمة مصالح الأفراد لكونها تملك السلطة المطلقة المطلوبة للمحافظة على السلم الاجتماعي. إذن إنها شرعية مرتبطة بفائدة وجود سلطة الدولة وليس لتمجيد هذه السلطة لأن هذه الأخيرة محكومة بقواعد القانون الطبيعي التي تهدف بالدرجة الأولى المحافظة بكل الوسائل المتاحة على السلم الاجتماعي والأمن. ولضمان ذلك فتعاقد الأفراد وبشكل إرادي فيما بينهم وليس فيما بينهم والأمير في التخلي عن حقوقهم وتحويلها إلى الدولة التي يجسدها الأمير ، هي أنجع وسيلة لضمان هذه الحقوق .ولكن لا يعني هذا التخلي تخليا مطلقا فشرعية الدولة المتمثلة بالأمير تبقى محددة بعقلانية هذا الأخير وشعوره المهني بكونه أمير، في عدم مزج مصالحة الخاصة بالمصالح العامة.

٢- قد تعود الحاجة إلى قيام الدولة إلى رغبة الأفراد في قيام هذا الكيان لضمان حرياتهم ضد تعسف مالكي القوة وهذه هي فكرة جون لوك John Locke. فبالنسبة له أن الطبيعة البشرية في أساسها طبيعة مسالمة وان الإنسان في أساس كل عمل له قيمة وليست الطبيعة وراء ذلك. فكل القوانين التي يضعها الإنسان لنفسه ووجود الحكام والشرطة، كل هذه الأشياء والأفعال غير موجودة في الطبيعة، بل هي من صنع الإنسان أوجدت لخدمة مصالحه، وأن السلطة في جوهرها هي سلطة الحرية التي تهدف إلى تحقيق سعادة الإنسان.. وتعني هذه الأفكار أن جذور شرعية الدولة تجد سبب وجودها في حاجة الأفراد الذين ولدوا أحرارا لحماية حريتهم وملكيتهم الخاصة ضد ممارسات السلطة التعسفية لمالكي القوة بالتنازل عن حقهم الطبيعي والتعاقد فيما بينهم على العيش معا وإعطاء المجتمع المدني حق تعين حاكم يقوم بوظيفة حل النزعات. وكنتيجة لهذه الحرية فان السلطة التي وجدت لابد أن تكون سلطة عدل ووظيفة الحكومة هي للحكم وليس لإدارة المجتمع والقيام بالتشريع. أما وظيفة الأمير فهي لمتابعة الخير العام. فلا يمكن له أن يجمع السلطة التنفيذية والتشريعية بيده لان كل احتكاريه للسلطة يعني الدخول في تناقض مع قواعد العقد الذي أقيم على أساسه المجتمع في احترام إرادة الأغلبية وقرارها. أن السلطة التشريعية

عند لوك هي أسمى من السلطة التنفيذية لكونها تعطي للدولة روحها ووحدتها. وبالنسبة له أيضا أن مقاومة الأفراد في الدفاع عن حريتهم هو من أجل ضمان استمرار النظام أو تثبيته ضد كل التجاوزات وليس فكرة الدفاع عن سيادة الأفراد وراء هذا التصرف، إنها محاولة لتذكير الأمير بضرورة التزامه بالقوانين واحترامه للمشروعية.

٣- قد تعود جذور شرعية الدولة في رغبة الأفراد تشيد هذا الكيان كتعبير لإرادتهم الجماعية وهي فكرة جان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau . فبالنسبة له أن الإنسان ولد حر وتنازل عن هذه الحرية لصالح العام الذي يعكس الإرادة المشتركة لجميع أعضاء المجتمع في العيش سويا الممثلة-أي الإرادة المشتركة-بالهيئة السياسية والتي يطلق عليها أعضاء هذا المجتمع اسم الدولة. بمعنى أخر أن الدولة تجد شرعية وجودها من خلال التقاسم المشترك لأفراد مجتمع ما للمصالح المشتركة بتفضيل المصالح العامة على الخاصة في تنظيم المجتمع من خلال تقاسم السلطات حيث تعتبر إرادتهم المشتركة مصدر للقانون لأنها تمثل سيادتهم التي لا تعلوها سيادة ثانية. وللتعبير عن هذه السيادة فان فكرة التفويض تترجم عمليا تلك الإرادة الجماعية بحكم المواطنين أنفسهم بأنفسهم من خلال ممثليهم المنتخبين عندما يفوض هؤلاء بالتكلم عنهم لوضع القوانين وصنع السياسة كتعبير عن الإرادة الجماعية.

وكما هو ملاحظ أن كل هذه الآراء بنيت على منطلقات ذاتية وتفتقد للأساس الموضوعي، فمثلا تعكس فكرة هوبس فترة ولادة الليبرالية وصراعها مع النظام الإقطاعي وتخوفه من الفوضى السياسية التي قادت به إلى تفضيل مركزية السلطة على تقاسمها مع إطراف أحرين في حين فكرة لوك تعكس قوة البرجوازية الصاعدة ومطالبتها بتقسيم السلطة السياسية والتي تظهر بشكل واضح نضج تفكيرها مع فكرة روسو في خلق ودعم النظام الديمقراطي. أن غياب الأسس الموضوعية لهذا العقد لم يمنع البعض من أن يبحث في تحليلات علم النفس السياسي التحليلي عن أرضية يستند عليها في دعم بعض من اتجاهات هذه النظريات. ومن بين هؤلاء المفكرين لايين هانت Hunt

Lynn التي ترى أن فكرة الدولة الديمقراطية وسلطاتها تجد جذورها في قصة العائلة الغربية وذلك من خلال أسطورة اوديب ورموزها، حيث تمثل هذه الأسطورة الصراع بين الأب ممثل السلطة الانفرادية للتمتع الجنسي وبين الأولاد الطامعين بالحصول على هذه السلطة، وتحميل الأم مسؤولية وجود هذا الصراع لكونها مصدر للأغراء. ومن نتائج هذا الصراع قتل الأب وشعور الأولاد بالذنب الذي دفعهم إلى التعاقد فيما بينهم بتقاسم السلطة والتعهد باحترامها بعد ظهور الفوضى بسبب غياب سلطة الأب. أن تقاسم السلطة بين الأولاد يعني خلق كيان يناط له وظيفة الحفاظ على الأمن-فكرة هوبس- وضمان المحافظة على الحرية من كل الاختراقات-فكرة لوك-و كوسيلة لتحقيق المساواة والرخاء بين الجميع-فكرة روسو-وقد أخذ هذا الكيان شكل الدولة بسلطاتها المعروفة حاليا وكفكرة تحل محل سلطة الأب، وبالمقابل فقد أحل الوطن محل الأم كرمز على تقاسم الأفراد لذة العيش معا وكرمز لإنجاب الأبطال أن كانت هذه الاستنتاجات قد تم التوصل إليها من خلال أحداث الثورة الفرنسية، فمن الممكن تعميم نتائجها على الثورة الأمريكية ضد الاستعمار البريطاني،الذي يمكن تصويره كسلطة الأب المتحكمة بدليل ذلك الاتفاق-كتعبير عن عقد-بين المواطنين الأمريكان على أهمية التنظيم السياسي والاجتماعي الذي وضعه الدستور والتفافهم حول قيادات الثورة وواضعي الدستور وللصورة التي يمثلوها في تفكير الأمريكان كصورة الأب الحنون. ولا تهرب وضعية المجتمع البريطاني هي الأخرى من هذا التحليل الذي وأن لم يعش ثورة على غرار الثورة الفرنسية والأمريكية، غير أن فكرة تقييد سلطة الملك من قبل الرعية في البداية وكمواطنين من بعد تفهم كتعبير عن تجريده عن سلطته الحقيقية في السيطرة. وبناءا على هذه المعطيات يمكن القول أن في أساس كل المجتمعات التي أخذت الدولة فيها صفة الكيان المجرد الذي أضفي عليها صفة السلطة تكمن فكرة تجريد أو تقليص سلطة السيطرة التي تجد جذورها في ذلك السند النفسي الثقافي المرتبط بالتاريخ العائلي للمجتمع. أن السؤال الذي يطرح في هذا الخصوص هل يمكن تعميم هذا الاستنتاج على وضعية العالم العربي؟

للإجابة على هذا التساؤل لابد من الوقوف قليلا عند المجتمع العربي وتكويناته الاجتماعية والنفسية. وعليه وانطلاقا مما ذكر أعلاه

وفي محاولة تطبيق نفس التحليل على المجتمع العربي، فان أول شيئا يمكن تأكيده هو غياب وجود أسطورة أو ديب في تاريخ قصة العائلة العربية في جوانبها العربي والإسلامي وثانيا تأثير هذا الغياب على تشكيل العقد الاجتماعي. في الحقيقة أن غياب وجود هذه الأسطورة يعود إلى أن جذور الفكر السياسي العربي والإسلامي هي جذور بدوية ولا علاقة لها بجذور المدينة كتلك الموجودة في التفكير الإغريقي وتشكيلاته الطبقية، حيث تميزت الجذور البدوية بصفة العلاقات القبلية التي أخذت لها صفات التبعية أكثر مما تكون تعبير عن صفة التضامن بين أفراد المجتمع الواحد، وكنتيجة فان صيغة التعاقد في التقاسم الأشياء بين الأفراد والجماعات أن تم وضعها، فأن صيرورة وجودها لا تدوم طويلا بسب صفة التبعية ونفسيتها التي تفضل المصالح الخاصة للقبيلة على المصالح العامة للمجتمع. أن هذه الإشكالية لم تؤثر على عرقلة قيام الدولة فقط، وإنما أيضا على قيام مركز سياسي قادر على تنظيم المجتمع بشكل واضح لا تكون للروح القبلية علاقة به. أن التكوين التاريخي لهذه العائلة اجتماعيا ونفسيا أخذ منحا أخرا مع ظهور الإسلام تمثل بإحداث المركز السياسي القائم على فكرة العقد الاجتماعي باعتبار البيعة كنموذج لعقد بين الرسول وبين الأفراد، ولكن صيرورة هذا العقد سرعان ما ذبلت بوفاة الأب واضع الأسس المجتمع الجديد وفاة طبيعية. فبعد وفاة الرسول-كمسئول في خلق العقد الاجتماعي-وانتشار الإسلام في بقاع العالم العربي فان صراع الأولاد-المؤمنين- فيما بينهم كان بسبب البحث عن من هو الأقدر أهلية من بينهم لتمثيل سلطة الأب في احتلال موقع السلطة وليس في أحلال سلطته، بمعنى تجريده كما هو الحال في أسطورة اوديب لدى الفكر الإغريقي. ومن بين أهم نتائج هذا الصراع وعلى العكس مما حدث في التفكير الإغريقي عندما قاد الصراع إلى توحد الأفراد فيما بينهم و خلقهم للانا الجماعية المثالية التي عبر عنها بصياغتهم للعقد الاجتماعي الذي اخذ له صورة الكيان المجرد المعروف بالدولة، قاد الصراع في المجتمع العربي إلى انفراط العقد الذي تم وضعه وانعكاس ذلك على الأمة رمز الأنا الجماعية المثالية بتقسيمها. وبتقسيمها تجزأت مرة ثانية العواطف التي كانت تجمعهم. ومع تعمق هذه التجزئة تعقدت إجراءات التماثل حيث حلت مشاعر الكراهية والغيرة محل الحب والوئام. وبهدف التخلص من هذه المشاعر وللتقليل من حدة مشاعر

الذنب في عدم قدرتهم على التوحد، فأن البحث عن الحرية من خلال التكتلات المذهبية والعرقية أخذت كوسيلة للحصول على التقدير الذاتي للمجموعة من خلال التأكيد على النرجسية الجماعية التي خلقت من خلال المبالغة الفكرية المذهبية والعرقية والتي أخذت لها مع تعمق هذه النرجسية صورة أيديولوجيات متخلفة لا تتطابق مع الواقع لكونها بنيت بشكل رئيسي على الحنين إلى الماضي المفقود. وكنتيجة مفهوم الدولة كتعبير عن الإرادة الجماعية لم ترسخ في ذهنية المجتمع.

أن شرعية الدولة التي تم خلقها مع دخول الاستعمار في العالم العربي هي الأخرى لم تستمد وجودها من وجود المؤسسات التي تم وضعها بل من خلال ذلك المزج بين نوعين من المصادر فهناك النظام التقليدي للسلطة الذي يستند على مجموعة العقائد بوجود قدسية لمالك السلطة (فالسلطة تمارس بشكل مجسد بمالك السلطة.... أنه لا يمثل السلطة بل أنه السلطة). والمصدر الثاني القائم على الشخصية البطولية لمالك السلطة حيث (يخضع المحكومين بشكل تام.... بسبب بطولة هذه الشخصية وقوتها وبعض الصفات النموذجية المرتبطة فيه. في حين وبالعكس من هذه الوضعية فأن شرعية الدولة في العالم الغربي تستند على اتفاق عقلاني وقانوني يتصف بكونه مجرد وغير شخصي تحدده قواعد تعين طريقة الاختيار ومدتها والصلاحيات المنوط لها. وأن انتماء وتماثل وخضوع الأفراد لهذه السلطة يفترض أن يكون طوعي وإرادي وبعيد عن ممارسة القوة بكل شكل من الأشكال.

في الواقع أن التركيز على فكرة افتراض طوعية خضوع الأفراد في العالم الغربي يعني هناك شكوك في صحة هذا الاعتقاد، ويعود سبب ذلك إلى تأثير عوامل معينة في خلق هذا الخضوع أو في فرضه ولمعرفة هذا التأثير فان للنظرية الماركسية رأي فيه.

ثانيا: النظرية الماركسية:

تنطلق هذه النظرية من فكرة أنه ليس للعقد الاجتماعي دخل وراء شرعية الدولة وما يقرر هذه الأخيرة هو عامل العلاقات الإنتاجية المرتبطة بالنموذج الاقتصادي الرأسمالي الذي تشيد عليه أسس الدولة القانونية والسياسية. فالحياة المادية للمجتمع، سياسيا وثقافيا، ما هي إلا انعكاس لطريقة الإنتاج المطبقة داخل المجتمع، وهذا يعني أن شعور الفرد ليس هو الذي يقرر مواقفه وإنما الحالة

الاجتماعية هي التي تقرر شعوره. فبناء المؤسسات السياسية والقانونية للمجتمع يتم تأطيرها بالبنية التحتية الاقتصادية للطبقة المسيطرة البرجوازية فكل ما يصدر من هذه المؤسسات هو انعكاس للمصالح هذه الطبقة. وعليه فأن الدولة ومؤسساتها تستمد شرعيتها من شرعية الطبقة البرجوازية وقدرة هذه الأخيرة على خلق تماثل القاعدة معها من خلال قدرتها على خلق الوهم الاجتماعي بأن الدولة هي كيان تجريدي في خدمة المجتمع السياسي. أن قدرة هذه الطبقة على خلق الوهم الاجتماعي متوقفة على قابلية هذه الأخيرة في ربط إشباع مصالح الطبقات السفلى بوجودها على قمة السلطة وإمكانية تأطيرها لهذه الطبقات من خلال أيديولوجيتها. وحسب هذه النظرية أن لا شرعية للدولة إلا عندما تكون الطبقة البروليتارية هي المسيطرة على السلطة. وهذه الشرعية هي شرعية مرحلية، لأن برنامج حكم الديكتاتورية البروليتارية بتطبيقه للنظام الاشتراكي، يهدف إلى تحويل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج لملكية الدولة من أجل القضاء على الفوارق الطبقية وكمرحلة للوصول إلى تطبيق الشيوعية. وبعد القضاء على الفوارق الطبقية بفضل هذا الانجاز سوف تنتهي الدولة كمعبرة لمصالح طبقية معينة وكما يقول انجلز (عندما تحل إدارة الأشياء وقيادة العمليات الإنتاجية محل إدارة حكومة الأفراد، فالدولة لا يقضى عليها وإنما ستذبل ومع ذبولها تنتهي فكرة شرعيتها أن النقدالذي يمكن يوجه لهذه النظرية هو طوبائية الفكرة في تأكيدها على قدرة حكم الطبقة البروليتارية كطليعة ثورية قادرة على تغيير من طبيعة الدولة. فمن أجل أن تكون الطبقة القادرة على تحقيق التغييرات الجوهرية داخل المجتمع يجب عليها أن تكون مستقلة عن كل الطبقات الأخرى ليس فقط بسبب عددها وإنما بسبب قوة تلاحمها الطبقي الذي يمنحها هذا الاستقلال حيث يعبر عنه من خلال ثقافتها الطبقية.في حين وما ظهر مع الواقع، فأن حاجة هذه الطبقة للمجموعة المثقفة-ومهما أعطي لها من تسمية-من أجل تنويرها وتقوية شعورها الطبقي، جعلها من الناحية النظرية والعملية مجموعة تابعة لهذه الأخيرة، لكون أن هذه المجموعة هي خالقة الفكرة وحتى ولو أخذ بنظر الاعتبار فكرة كرامشي لتبرير هذا اللجوء في تأكيده على (أن هذه المجموعة تشكل الشريحة العضوية للطبقة العمالية التي تمنح لهذه الطبقة انسجامها وقوة

شعورها. لأن هذه الشريحة هي تعبير عن قوة هذه الطبقة وهي في نفس الوقت مالكة معرفتها).

في الواقع أن حاجة الطبقة العمالية للمجموعة المثقفة لا يعني فقط تبعيتها لها وإنما أيضا عدم قدرتها على قيادة التغيرات لكون أن عملية التغير ستكون تعبير عن اعتبارات ومعطيات وأفكار من يملك المعرفة وليس من يكون في محل التبعية ومهما حاول المرء تبرير هذا التصرف بمعطيات ثانية. يضاف إلى ذلك أن اعتبار المجموعة المثقفة الشريحة العضوية ومالكة المعرفة هو اعتراف صريح بغياب الثقافة البروليتارية كطبقة بحد ذاتها لأن شعورها بالوعي الطبقي لن يتم تحقيقه إلا من خلال تدخل المجموعة المثقفة من جهة ومن جهة أخرى وكنتيجة طبيعية لحالة تملك المعرفة للمجموعة المثقفة فأن الانتماء والشعور بالوعي الطبقي الذي سيتمحور حول موضوع المعرفة سيقوي من الأسس الطبقية لمالكي المعرفة على حساب المجموعات التابعة لها فكريا وبالخصوص كلما أثيرت فكرة المعرفة وعلاقتها بقيادة السلطة وعملية التغيير. لذلك فرفض خضوع هذه المجموعة لمن لا خبرة له ستثير لدى هؤلاء (شعور بالذنب كلما طرحت فكرة السلطة) ويدفعها هذا الشعور بالتمسك بالسلطة وبشكل استبدادي مما يمنع من تطور الطبقة العمالية من جهة ومن جهة أخرى مرحلية وجود الدولة مالكة وسائل الإنتاج سيثبت وعلى حساب هذه الطبقة حينما يصبح العامل أداة بيد السلطة بهدف خدمة الاقتصاد بدلا من أن يكون الاقتصاد في خدمته. أي بعبارة أخرى أن نتائج التطبيق الاشتراكي تتوافق ونتائج التطبيق الرأسمالي بكون يبقى العمل والطبقة العمالية أداة لخدمة العمليات الإنتاجية وليس العكس .وعليه وفي هذه الحالة فان الدولة حتى في التفكير الماركسي ستبقى محافظة على طبيعتها ولن تتغير بكونها تعبير عن سيطرة طبقة-المجموعة المثقفة والتكنوقراطية والبيروقراطية-تمارس عقلية الوصاية على طبقة ثانية لكونها صاحبة المعرفة. وكما يقول بوكانين (وجود السلطة يعني وجود السيطرة وكل سيطرة تعني وجود جماهير خاضعة) وبهدف تأطير هذا الخضوع فأن اللجوء إلى المعطيات الأيديولوجية تعتبر خير وسيلة لخلق شرعية ما حول قيادة الدولة.

في الحقيقة أن القول بخلق الشرعية يعني عدم وجودها أصلا وإنما يعمل على استحداثها. ولا تهرب عملية الاستحداث من كونها عملية سرقة ضمير الفرد من خلال بعض المعطيات التي لها أثر ما على نفسيته بسبب الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للفرد والمجموعات. وتتم عملية سرقة الضمير من خلال استعمار شعور الفرد والجماعات عن طريقي الخوف والتعويض. فممارسة القمع بشكله المادي -ممارسة التعذيب-أو المعنوي-إفراز الفرد أو المجموعات كمجموعات مناهضة أو ضد النظام -تجبر هذه الممارسات الأفراد والمجموعات، بسبب دافع الخوف، الخضوع إلى قياديي الدولة وممثليها. أما استعمار الشعور عن طريق التعويض فانه يتم من خلال إغراء الأفراد والمجموعات بالعوائد المادية أو المعنوية بإضفاء صفات المناضل وإطراء المديح والتقريب إلى السلطة وإدخالهم ضمن المجموعات القيادية وبشرط التنازل عن حريتهم بالانضباط بقواعد السلم الهرمي للسلطة الدولة. أن هذه الممارسات لم تقد فقط إلى قيام الشرعية والتي وان وجدت فأن سرعان ذبولها يتم مع بوادر انهيار القواعد التي تمت عليها تشيد الدولة، وإنما قادت أيضا إلى المزج بين فكرة قانونية الشيء وشرعيته. فتمكن مجموعة ما من الوصول إلى قمة الهرم السياسي وقيادة الدولة ومؤسساتها على ضوء قواعد الدستور يمكن وضعه في المجال القانوني، ما دامت هذه المجموعة ملتزمة بالقواعد الدستورية. ولكن هذا لا يعني بالضرورة شرعيتها إذا ما أخذنا في نظر الاعتبار أن الدستور ما هو إلا منحة من قبل القيادة تشرعها لنفسها لتنظيم الحياة السياسية وبشكل يتوافق مع معطيات إيديولوجيتها. وأن وقف العمل بهذا الدستور يبقى بيد هذه القيادة كلما شعرت بأن مصالحها معرضة للخطر. في حين فكرة الشرعية لها عمق أكبر (.. يرتبط بالتاريخ الوطني-للمجتمع-والموقع الجغرافي والقيم الثقافية مثلما لها ارتباط بالعلاقات الطبقية المرتبطة بطريقة الإنتاج.... ولكونها نتاج للتاريخ الإنساني فلابد عند دراسة الدولة-وشرعيتها- أن تؤخذ بنظر الاعتبار مساهمات المسيرة التاريخية والفلسفية والنظرية السياسية إلى جانب معطيات الاقتصاد السياسي).

ثالثا: النظرية العقلانية الشرعية.

أن ولادة الدولة الحديثة في العالم الغربي إن كان يعبر عن الشعور بالوعي بوجود الفوضى السياسية التي كانت تعم المجتمع

الإقطاعي والصفات المتخلفة للامتيازات والعلاقات الاقتصادية المتحكمة داخل هذا المجتمع وغياب الحريات والمساواة بين الأفراد، فأن القانون الروماني الذي شيد على فكرة المساواة فسح المجال أمام البرجوازية الصاعدة كطبقة الاستفادة من هذا التواجد القانوني لوضع قواعد التنظيم القائم على فكرة المساواة في الحقوق وضمان النظام القانوني لها. ومن خلال هذه الفكرة بحثت شرعية الدولة لا على أساس مطابقتها للمعايير الأساسية التي تم وضعها وإنما من خلال شعور الأفراد والفاعلين الاجتماعيين بضرورة وجودها. ففكرة الخضوع للدولة لم تولد من فكرة تملكها لسلطة احتكار استخدام القوة وإنما من خلال حاجة المجتمع العقلانية للتنظيم ولضمان الحماية القانونية للنشاطات الاقتصادية وحماية الملكية الخاصة. بعبارة أخرى أن الدولة تستمد شرعيتها ليس في تطابقها مع قواعد النظام القانوني الموضوع فقط وإنما من خلال قدرة قواعد هذا النظام على التعبير عن التمثيل الاجتماعي للقيم المطلقة لهذه القواعد حينما تأخذ هذه القواعد ليس كأهداف بحد ذاتها وإنما كوسيلة لتأسيس السلوك الاجتماعي المرغوب فيه ونبذ الغير مرغوب فيه من قبل الجميع، أفراد كانوا أو جماعات. وفي هذه الحالة تصبح الدولة كضامنة لهذا التأسيس بما تملك من قدرة على (الإقناع والفرض) وذلك حسب رأي ماكس فيبر Weber Max.

إذا كان وراء حاجة المجتمع للتنظيم تكمن تلك الدوافع التي تدفع بأفراد المجتمع القبول بالخضوع إلى سلطة عليا تأخذ كنموذج وكمصدر للتماثل يتم على ضوءها التفريق ما بين هو ايجابي للمجتمع وما هو سلبي، فان هذا التصرف ينساق في إطار (قدرة الأفراد العقلانية في تحقيق أقصى المنافع الشخصية) كما يقول بذلك تيموثي ليم Timothy C Lim. وتلعب التنشئة الاجتماعية والسياسية دورا في ذلك والتي تفترض إنها تتم على المستوى القاعدي وبشكل طوعي. ولكن هذا لا يمنع من أن يكون وراء هذه العملية جهد سلطات الدولة في تعبئة الأفراد والمجموعات وراء أهداف معينة، ترى إنها ضرورية في عملية تطور المجتمع سياسيا واقتصاديا. وما يجب الإشارة إليه في هذا الخصوص أن عملية التعبئة غالبا ما تتصف بمرحليتها بمعنى أنها عملية مؤقتة مرتبطة بظرف معين وقد تفقد فعاليتها إن طالت مدة استغلالها بسبب الاستهلاك السريع للأهداف التي كانت وراء اللجوء

إلى استخدامها، خصوصا إذا ما تعرضت أو فقدت هذه الأهداف معنى وجودها، بسبب اكتمال إشباعها أو تغير الظروف المحيطة بالمجتمع داخليا وخارجيا. لذلك فان الشرعية التي تقوم فقط على هذا الأساس غالبا ما تجد صعوبة في استمرار وجودها. والعكس من ذلك فان الشرعية التي تركز على المراهنة بدور التنشئة الاجتماعية والسياسية في استمرار صيرورتها لها أكثر الحظوظ في ترسيخ قواعد وجودها ،لان التعليم الذي سيرتبط بمعطيات عملية التنشئة وتداخلها مع نمط الثقافة وقيمها يعد أكبر ضامن لاستمرارية شرعية الدولة ومؤسساتها.

كخلاصة، يمكن للمرء القول أن فكرة شرعية الدولة تبقى قضية أخلاقية وقانونية فهي أخلاقية لكونها تتعلق بطريقة ممارسة القائمين على سلطة الدولة للصلاحيات المنوط إليهم وفلسفتهم السياسية التي تعبر عن نظرتهم لطريقة تصورهم لتنظيم حياة المجتمع. وهي قانونية لأن على ضوءها تتحدد مجالات نشاطات الدولة التي يضع الدستور حدودها برسم ما هو شرعي وما هوغير شرعي وذلك بتحديد نطاق ما هو غير شرعي في تجاوز هذه الحدود المتفق عليها مسبقا. أن هذه الحدود هي التي تمنح القائمين على إدارة سلطة الدولة الاستمرار في مواقعهم السياسية، ومن أجل معرفة كيفية ممارسة سلطات الدولة لابد من البحث في موضوع الحكومة لكون أن هذه الأخيرة هي المسئولة على تمثيل الدولة وسيادتها فكيف تعمل الحكومة ؟

الحكومة وكيفية تكوينها:

في البداية لابد من القول أن ليس هناك دولة بدون حكومة وحتى في تلك الدول التي تكون السلطات محصورة بيد رئيس متفردة بها أو شخصية كرازماتيكية لا تنازعها أي سلطة ثانية في قيادة الدولة، الحكومة تبقى المؤسسة التي لابد منها لإدارة أعمال الدولة. فعلى من رغم دور الرئيس في تمثيل الدولة في المحافل الدولية لكونه يمثل الرمز الوطني للسيادة وتبعا للثقافة السياسية القائمة وطبيعة قواعد الدستورية التي قد تنص على كونه أيضا رئيس الحكومة كما هي الحالة في النظام الأمريكية، تبقى الحكومة الجهاز الفعال داخل الدولة لكون أن مسؤولية تنظيم حياة المجتمع بكل جوانبها تقع على كاهلها. أن أهمية وجود الحكومة أنما جاء وليدة تعقد العلاقات الاجتماعية

داخل المجتمع التي تفرض قيام التنظيم الضروري لاستمرار المجتمع. ويعني التنظيم وحسب رأي كوشكيشي توزيع المسؤوليات على أجهزة متنوعة وهذا التنوع هو الأخر نتيجة الاختصاصات التي تتمتع بها وللصلاحيات المنوط لها . أن القول بالتنظيم يعني وجود هيكلية معينة تنضبط بقواعد ومعايير تحدد طريقة العمل الداخلي .وهذه الهيكلية هي التي تمنح التنظيم قوته وفاعلية أعماله في تحقيق الأهداف المرغوب الوصول إليها. ولهذا فأن محاولة القوى السياسية، أحزابا كانت أو تنظيمات، ومهما كان نوعها وتأثيرها داخل المجتمع، في السيطرة على الحكومة والاستيلاء عليها هو وراء صراعهم السياسي، لأن التمكن منها يساعدها على ترجمة أيديولوجيتها إلى سياسة. فما هو معنى الحكومة؟ في الواقع هناك ثلاث معاني على الأقل للحكومة.

١- **المعنى الأول:** ويشير إلى العمل والقيادة والطريقة التي تمارسها السلطات السياسية بعبارة أخرى الحكومة حسب هذا المعنى تعني إدارة الدولة.

٢- **المعنى الثاني:** ويشير إلى ذلك الجهاز الجماعي المكون من مجموعة من الوزراء-وفي بعض الأحيان ينظم إليهم وكلاء الوزارات-ويترأسها شخصية تسمى بتسميات مختلفة حسب النظام السياسي المطبق وطبيعته .فقد تسمى برئيس الوزراء كما هو الحال في اغلب الدول العالم أو مستشار كما هو الحال في ألمانيا أو رئيس المجلس كما هو الحال في ايطاليا أو الوزير الأول كما في فرنسا. وهذا الجهاز يمتلك الصلاحيات المنوط له من قبل الدستور لإدارة الدولة.

٣- **المعنى الثالث:** ويشير إلى مجموعة السلطات العامة الدستورية التي تأخذ شكل المؤسسات المالكة للقوة السياسية التي حدد ت صلاحياتها من قبل الدستور وهدف وجودها هو إدارة شؤون الدولة.

أن ما يمكن استنتاجه من المعاني المذكورة أن الحكومة هي جهاز الذي يقوم بالأعمال التنفيذية والإدارية الضرورية لاستمرار وجود الدولة على المستويين الداخلي والخارجي وذلك من خلال السياسات التي تضعها والقرارات والمراسيم التي تصدرها في هذا المجال، أو من خلال وضعها موضع التطبيق للقوانين التي تشرعها

السلطة التشريعية. فعلى المستوى الداخلي يقع على كاهلها القيام بإشباع المطالب المتنوعة للشعب من خلال وضع السياسات الضرورية لذلك، إضافة إلى وظيفة المحافظة على ضمان الأمن الداخلي ضد كل ما يؤثر على وجود المجتمع أو أي تهديد يأتي من الخارج. أما على المستوى الخارجي فإنها الجهاز المسئول على تمثيل الدولة على المسرح الدولي من خلال المؤسسات التي تخلقها على المستوى الداخلي والخارجي وهدفها هو المحافظة على المصالح القومية للبلد.ولكونها الجهاز التنفيذي، فإنها مسئولة أمام البرلمان عن أعمالها في الأنظمة البرلمانية، لكون البرلمان يمثل الشعب صاحب السيادة من خلال نوابه حيث يتم تعيين رئيس الحكومة-وبناء على ما تحدده قوانين الانتخابات-أما من قبل رئيس الدولة بعد فوز الحزب الحاصل على أكثرية المقاعد النيابية من بين عدة أحزاب تختلف فيما بينها أيديولوجيا، أو أن نظام الاقتراع يسمح بإعطاء أحد الأحزاب أغلبية مطلقة، وبهذه الحالة فان رئيس الحزب هو الذي يتولى رئاسة الحكومة كما هو الحال في بريطانيا. أما في الأنظمة الرئاسية كحال الولايات المتحدة الأمريكية فان رئيس الدولة هو رئيس السلطة التنفيذية. وعلى عكس الأنظمة البرلمانية فالرئيس هنا لا يخضع إلى السلطة التشريعية بسبب مبدأ فصل السلطات. أما في الأنظمة التي أخذت بالنظام المزدوج أي بنظامي البرلماني والرئاسي،حالة فرنسا، فالحكومة تتشكل من قبل الحزب الذي يتمتع بأغلبية المقاعد البرلمانية ورئيسها يعمل تحت إشراف رئيس الدولة الذي يعينه وتكون في نفس الوقت مسئولة سياسيا أمام البرلمان حيث يتمتع هذا الأخير بمراقبة أعمال السلطة التنفيذية، ولكن مع فارق معين بدأ يتطور كاتجاه جديد في التفكير السياسي الفرنسي. فبعد الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٧ والتغير الدستوري الذي تم في عام ٢٠٠٨،فان رئيس الدولة وبسبب انتخابه عن طريق الاقتراع العام لن يكون فقط مشرف على عمل الحكومة بل يشارك في عملها عن طريق توجيهاته التي يفترض بالحكومة الالتزام فيها. بمعنى أخر لم يعد رئيس الحكومة هو الذي يعد برنامج حكومته بل انه أصبح منفذ لتعاليم رئيس الدولة،مع استمرار نفس الوضعية الموجودة في الأنظمة البرلمانية بصلاحية السلطة التشريعية برقابة أعمال السلطة التنفيذية بإسقاط الحكومة أذا لم تستطع هذه الأخيرة من الحصول على ثقة النواب. أن هذا التحول في

التصرف السياسي يظهر تأثير التفكير الأمريكي على القيادات السياسية الفرنسية بسبب عولمة العالم وتأثيرات نتائجها على الأفكار السياسية. ويتجلى هذا التأثير في هذا المجال في محاولة القيادة السياسية الجديدة الفرنسية تبني نفس التصرف القيادة الأمريكية حيث تكون الاهتمامات السياسية الإجمالية من صلاحية الرئيس في الوقت تبقى اهتمامات أفراد السلطة التشريعية منحصرة (مثلا بالعوامل المتعلقة في إعادة انتخابهم) مع فارق أن في الأنظمة البرلمانية تبقى مواضيع السياسة العامة من اختصاصات النواب.

أن مسؤولية الحكومة أمام البرلمان سواء في الأنظمة البرلمانية أو المزدوجة لا يعني غياب التعاون فيما بينهم،بل العكس فان مبدأ التعاون بين السلطات هو السائد بدلا من مبدأ فصل السلطات. أما عن تشكيل الحكومة في نظام البرلماني وكما ذكر أعلاه، فأنه يعكس فوز حزب ما بأغلبية المقاعد البرلمانية حيث تسمى في هذه الحالة الحكومة بحكومة الأغلبية المنسجمة أو شبه المنسجمة. إلا أنه يحصل في بعض الأحيان أن حكومة الأغلبية تتشكل من حزبين يتقاسمان نفس الاتجاهات الفكرية: فقد تفرز نتائج الانتخابات على حصول حزبيين بشكل متناصف أو بأقل من ذلك على المقاعد البرلمانية، فتفرض هذه الوضعية صيغتها على التشكيل الحكومي، حيث تسمى الحكومة المنبثقة من هذه الوضعية بحكومة الأغلبية المؤتلفة،أو تسمى في بعض الأحيان بالأغلبية المؤتلفة الشبه المنسجمة، أذا كان هناك فرق قليل لصالح حزب على الأخر. إلى جانب هذا النوع من الشكل الحكومي هناك شكل ثاني يعرف باسم حكومة الأقلية، وفي أساس هذا التشكيل هناك حالة الأوضاع الداخلية للمجتمع السياسي الذي يتسم بالاضطراب السياسي وعدم تمكن الأحزاب السياسية من الحصول على المقاعد البرلمانية الكافية التي تمهد لتشكيل حكومة واضحة المعالم لذلك فان الحكومة التي تتشكل أما أن تأخذ لها صورة حكومة بدون دعم من الغالبية أو أن تكون حكومة مدعومة من غالبية النواب المختلفين فكريا. وكما ذكر أعلاه أن تشكيل هذا النوع من الحكومات إن كانت الأوضاع السياسية تكمن وراءه، فإنها تأخذ لها صفة الوقتية، أي بمعنى أخر أن وجودها يبقى متوقف على قدرة الأحزاب السياسية والقوى المعارضة في حل مشاكلها وقدرتهم على

تشكيل الأغلبية في البرلمان متجاوزة بذلك خلافاتها وتشكيل ائتلاف لإسقاط الحكومة القائمة أو دعمها.

في الواقع إذا كان هذا التنوع هو في أساس التكوين الحكومي فان في داخل هذين النوعين هناك تنوع ثاني يظهر مدى تأثير الأحزاب السياسية في التشكيل الحكومي. فعلى العكس من حكومة الأغلبية وحكومة الأقلية هناك أيضا في الأنظمة البرلمانية وبالخصوص في بريطانيا منذ عام ١٩٣٧ وفي فرنسا أيضا التي أخذت بها في فترة معينة من حياتها السياسية وذلك عام ١٩٦٦، بما يسمى بحكومة الظل في بريطانيا والحكومة المعاكسة في فرنسا. وتجد هذه الحكومة جذورها في الحكومة التي فشلت لأسباب معينة وعدم قدرتها على مواصلة عملها،أما بسبب سحب الثقة عنها أو بسبب الانتخابات. وتهدف هذه الحكومة من خلال تشكيلها الحصول على السلطة مرة ثانية. وتتكون هذه الحكومة التي لا تتمتع بصلاحيات فعلية، من رئيس الحزب المعارض ووزراء من الحكومة السابقة، كما هو الحال في بريطانيا،أو يضاف إلى ذلك ،ضم عناصر من المجتمع المدني التي لم تحتل يوما ما مراكز المسؤولية كما هو الحال في فرنسا. في الحقيقة إذا كانت حكومة الظل لا تتمتع بصلاحيات فعلية ألا إننا نلاحظ، وكما تظهر الاتجاهات الفكرية في فرنسا وبعد الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٧،بأن أطراف أحزاب اليسار حاولت أحياء هذه الصيغة في التعامل السياسي، وذلك بتشكيل السلطة المعارضة contre pouvoir والتي هدفها ليس فقط عرقلة الحكومة وإنما في الحد من سيطرة أحزاب اليمين على الساحة السياسية ولكن يبدو إن هذه المحاولة لم تعطي لحد الآن أي مرودية سياسية فعالة.

أن طريقة تشكيل الحكومة في النظامين الرئاسي والبرلماني تلعب دورا مهما في أسلوب عمل الحكومة والحرية التي تتمتع بها في انجاز أهدافها. فالحكومة في النظام البرلماني تتمتع بحرية المبادرة في التشريع من خلال اقتراح مشاريع القوانين على البرلمان، يضاف إلى ذلك سيطرتها على إجراءات العمل البرلماني،بسبب التعاون بين السلطتين كنتيجة طبيعية لتكوين الحكومة التي تجد جذورها داخل الأغلبية البرلمانية. ولكون أن أغلب الوزراء هم أعضاء من الحزب الفائز بالانتخابات، فأن هذه الوضعية تساعد أعضاء الحكومة على

الالتزام بالبرامج السياسية التي طرحوها أثناء عملية الانتخابات. في حين يعاني الرئيس في الأنظمة الرئاسية كحالة الولايات المتحدة من مشكلة السلطة وبالخصوص في مجال التشريع، حيث تتصف سلطته بأنها موزعة بينه وبين الكونغرس مما يجعل الرئيس في كثير من الأحيان تحت رحمة النواب والشيوخ. ومع غياب حدود هذه السلطة بشكل ثابت، فأن الخلافات سرعان ما تدب فيما بينهم و تعطل، من ثم، عمل السلطة التنفيذية. يضاف إلى ما ذكر أن قوة فعالية الحكومة أيضا تختلف بين النظامين فإذا كان التعاون بين السلطات في النظام البرلماني يجبر النواب (على الالتزام بالسياسة العامة للحكومة فإنه من الصعب تحول البرلمان كناطق أو معبر عن الخصوصيات الجهوية كما هي الحالة مع الأنظمة الرئاسية حيث يضع مبدأ الفصل بين السلطات في الأنظمة الرئاسية النواب في موضع الدفاع عن المصالح الأكثر أنية ناخبيهم وما يحمله-هذا الدفاع-من فوائد وسلبيات)، ولكون أن مصالح بقاء النواب كنواب مرتبطة بشكل مباشر مع مصالح ناخبيهم فان الدفاع عن الخصوصية الجهوية سينعكس تأثيره على عمل مصالح ناخبيهم فان الدفاع عن الخصوصية الجهوية سينعكس تأثيره على عمل الحكومة والتقليل من فاعليتها السياسية في مجال السياسة العامة.

أما بالنسبة لسياسة التحالفات لتشكيل الحكومات فإنها تملك منطقها الخاص والذي يقوم على أساس قدرة الأحزاب السياسية على استغلال التقارب الأيديولوجي والسياسي فيما بينها لتحقيق الحد الأدنى من أهداف برامجهما السياسية. فلكون أن ظروف وصول هذه الأحزاب إلى السلطة لم تمنحهما الإمكانية للحصول على غالبية المقاعد البرلمانية التي تمكنهما من تحقيق جل أهداف برامجهما، فإن القبول بالحد الأدنى يمنحهم فرصة البقاء على الساحة السياسية والعمل من خلال السلطة على زيادة انتشارها الشعبي داخل المجتمع، وذلك من خلال اللعب على الشعور بالأمل بتحقيق كل الأهداف الذي يخالج صدور المنظمين إلى صفوفها أو المؤيدين لها، بالفوز يوما ما بكل المقاعد البرلمانية. ولا تعني سياسة التحالف بالضرورة الاتفاق مع المجموعات المؤطرة من الأحزاب السياسية فحسب، وإنما تعني أيضا الاتفاق مع أفراد مستقلين، وذلك من خلال قدرة الأحزاب السياسية على خلق الأمل أو تحقيقه لدى الأفراد عندما تقوم بتحقيق مصالحهم. و

يدفع هذا الأمر بالأفراد للانتماء إلى هذه الأحزاب والنضال من أجل وصولها إلى السلطة السياسية لكي تتمكن من تحقيق برامجها المطروحة. ويتم ذلك من خلال عملية التصويت لصالح هذه الأحزاب أثناء أوقات الانتخابات. والسؤال الذي يطرح هو كيف تتم عملية التحالف لتشكيل الحكومة ؟

إن المقصود بالتحالف وحسب تعريف كيلي اتفاق مجموعة من الأفراد أو مجموعات على:

أولا: مواصلة تحقيق أهداف مشتركة ومترابطة.

ثانيا: وضع الإمكانيات التي يمتلكونها بشكل مشترك بهدف تحقيق الهدف.

ثالثا: الترابط فيما بينهم وبشكل إرادي فيما يتعلق بتنفيذ الهدف والوسائل التي تساعد على تحقيقه.

رابعا: الاتفاق على توزيع الفوائد فيما بينهم بعد انجاز الهدف.

في الحقيقة أن تحليل ما ذكر أعلاه يبين لنا بإن هناك أساس لابد من توفره من اجل إنجاح أي تحالف و هذا الأساس هو:

أولا: وجود قيم متشابهة إلى حد ما في برامج المجموعات السياسية والاقتصادية.

ثانيا: وجود تفاوت نسبي في الحجم العددي لكل مجموعه مع وجود توافق أيديولوجي في منظورها السياسي. بمعنى أخر أن وجود تفاوت عددي نسبي بين المجموعات لا يشكل عقبة أمام التحالف، ولكن غياب التوافق الأيديولوجي، ومهما كانت نسبة التفاوت العددي قليلة فيما بينهم، فإن هذا الغياب يشكل عقبة أمام تشكيل الحكومات. إن ما يتسم به التحالف هو اتفاق المجموعات المتشابهة فيما بينها على تقاسم المنافع وبشكل يحقق لكل واحدة منها الحد الأدنى من العوائد، ولكن بشرط أن الثقل السياسي لكل طرف لابد أن يكون متساو مع الأخر. فإذا لم يتحقق هذا الشرط فأن هناك تحديدات تفرض تحقيق الحد الأدنى من العوائد والتي إذا لم تحترم، فأنها تقود إلى انهيار التحالف، ومثال على ذلك توزيع الحقائب الوزارية المهمة حسب قوة كل حزب وثقله

السياسي. وقد ينهار التحالف ليس فقط بسبب عدم احترام الأطراف المتحالفة لقاعدة تقسيم الفوائد، وإنما أيضا لزيادة عدد الأطراف المتحالفة، فكلما ازداد عدد الأعضاء المتحالفين، كلما ازدادت المشاكل والتعقيدات، وبالتالي ازدادت فرص انهيار التحالف. ويفسر انهيار التحالف في هذه الوضعية، بعدم قدرة المتحالفين على مواصلة سياسة المساومة فيما بينهم وبالخصوص في مجال تقسيم العوائد القابلة للتوزيع. ويفسر هذا الانهيار أيضا بتغير الظروف التي قادت إلى التحالف وتأثير هذا التغير على مصالح المجموعات في تبديل وتغيير من سياساتهم تجاه بعضهم للبعض.

في الواقع يأخذ تغير الظروف إشكالا متعددة مثل: زيادة أو نقصان قوة الموارد المادية والعددية لطرف ما واثر ذلك على إحداث الاختلاف في وجهات النظر حول قضايا معينة. أو يأخذ له شكل قيام انشقاق داخل حزب ما في التحالف وتغيير وجهة نظره السياسية باتجاه الأطراف المتحالفة وتغير نظرة هؤلاء باتجاه سلوكية المجموعة المنشقة. ولا يتوقف تغيير السلوكيات السياسية للأطراف المتحالفة الواحدة باتجاه الأخرى بسبب تغير الظروف الداخلية للمجتمع فقط، بل قد يكون نتيجة للتغيرات الدولية المحيطة بالمجتمع السياسي الداخلي. فعندما يطرأ تغيير نوعي في العلاقات الدولية أو ظهور أزمة دولية، فهناك إمكانية لتغيير سلوكيات الأحزاب المتحالفة في إطار الحكومة بهذه الأجواء حينما يتخذ قسما منها مواقف تتناقض والاتفاق الذي تم على ضوءه تشكيل الحكومة. وكنتيجة فالاختلافات في المواقف باتجاه القضايا الدولية إذا ما تعمقت، فان أثارها ستنعكس على الحكومة في فشلها مواصلة أداء عملها بفاعلية مما يقود إلى انهيار التحالف وسقوط الحكومة. إن تحليل سياسة التحالفات المذكورة.

تبين لنا :

أولا: من هي القوى المسيطرة: بمعنى من هي القوى التي تشارك في إجراءات تشكيل الحكومة.

ثانيا: التكوين: ويقصد فيه من هي القوى التي تشكل الحكومة وما هي صفات الوزارة الائتلافية.

ثالثا: التفاوض: ويعني به ماهية الإستراتيجية والتكتيك المستعمل من قبل القوى بهدف انجاز الاتفاقات الجماعية.

رابعا: المنافع: والمقصود بها الفوائد التي تحصل عليها القوى التي نجحت في التوصل إلى الاتفاق.

خامسا: الاستمرارية: وتعني، ما هي العوامل التي تساعد على استمرار التحالف الوزاري.

في الحقيقة تعكس سياسة التحالف لتشكيل الحكومة، كما يظهره لنا التحليل أعلاه، وجود موقف تصارعي بين مصالح مجموعات سياسية ذات إيديولوجيات المتباينة، حيث يعرقل هذا الصراع ألمصلحي تمكن قوة ما على السيطرة على السلطة السياسية بمفردها الأمر الذي يدفعها إلى الدخول في تحالفات مع قوى أخرى تتصف بمرونة سلوكها السياسي وقدرتها على المساومة وذلك من خلال:

أولا: استثمار إمكانياتهما المادية بهدف السيطرة على السلطة السياسية.

ثانيا: الاستفادة من موقعها الاستراتيجي داخل المجتمع.

ثالثا: الاستفادة من ظروف التفاوض بمعنى الاستفادة من الظروف المحيطة بالمجتمع أو من الظروف الداخلية.

إن الهدف النهائي من كل هذه الإجراءات هو تحويل التحالف الجزئي إن كان موجودا إلى تحالف أغلبية يستخدم كوسيلة من أجل الوصول إلى السلطة السياسية.

أن ما يشجع الأطراف على التفاوض والتحالف هو ذلك الشعور بالخوف من استمرار الصراع والتنافس فيما بينهم إلى درجة قد تقود ليس إلى تمزيق المجتمع بل إلى إنهاء وجودهم بسبب الصراع. وأن دل هذا السلوك على شيء فإنه يدل على أهمية وجود الشعور الغيري في تجاوزه للشعور ألمصلحي والذي يعود له الفضل لتجنب مواصلة التنافس الذي قد يقود إلى تمزق المجتمع وذلك حسب رأي كامسون Gamson. وتتحكم في الواقع ظروف البيئة السياسية وقواعد الثقافة السياسية في عملية التحالف. فإذا كان هناك إجماع من قبل كل الأطراف، أحزاب كانوا أو مواطنين، على قواعد اللعبة السياسية و

على دور ألأحزاب السياسية، فإنه من الممكن حصول الحكومة المؤتلفة على شرعيتها. يضاف إلى ذلك عامل قوة الاندماج الحزبي الذي يلعب دورا في التضامن الحزبي حيث يتحكم هو الأخر في سلوكية التحالف أو العكس. وحسب تحليل روبرت دال Robert Dahl هناك أربعة أنظمة سياسية تختلف الواحدة عن الأخرى في درجة قوة الاندماج الحزبي للأحزاب العاملة في إطار النظام السياسي القائم . وهذه الأنظمة هي:

١-نظام الحزبين حيث يتمتع كل حزب بدرجة كبيرة من الوحدة الداخلية كما هو الحال في بريطانيا.

٢-نظام الحزبين حيث يتمتع كل حزب بدرجة ضعيفة نسبيا من الوحدة الداخلية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.

٣-نظام تعددية الأحزاب حيث يتمتع كل حزب بدرجة كبيرة من الوحدة الداخلية مثل السويد والنرويج.

٤-نظام تعددية الأحزاب حيث يتمتع كل حزب بدرجة ضعيفة من الوحدة الداخلية مثل ايطاليا وفرنسا.

ففي النظام الأول يتنافس الحزبان على الأصوات من أجل الحصول على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية. و تتسم المنافسة بينهم في داخل البرلمان بشدة قوتها. وفي هذه الحالة لا يمكن أن يقوم تحالف بينهما إلا في حالات استثنائية جدا مثل ما حدث في تقارب وجهات النظر بين الحزبين أثناء الحرب العالمية الثانية. أما في النوع الثاني فتنافس الحزبين يتسم أيضا بالشدة إلا أنه من الممكن دخول بعض الأعضاء من حزب معين في تحالف مع الحزب الثاني، ويتم ذلك سواء داخل الكونجرس أو داخل مجلس الشيوخ وفي مجالات محددة مثل مجال التصويت على بعض الإجراءات التشريعية والمالية كما هو الحال في ما يخص الحرب الأمريكية في العراق. أما في النظامين الثالث والرابع فسياسة التحالفات تأخذ موقعها الطبيعي داخل هذين النظامين. فبسبب تنافس الأحزاب فيما بينهم وعدم قدرة أي حزب على الحصول على السلطة السياسية بمفرده بسبب عدم تمكنه من الحصول على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية، فهناك إمكانية للدخول في تحالف مع حزب أخر أو أحزاب ثانية بهدف الفوز بأكثر عدد ممكن من

الأصوات التي سوف تؤهلهم للحصول على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية ومن ثم تشكيل حكومة يتقاسم فيها أعضاء هذه الأحزاب الحقائب الوزارية فيما بينهم. وهناك ستة احتمالات للدخول في تحالفات تقود إلى تشكيل الحكومة منطلقين من فكرة قوة حزب ما والتي رمز لها بحرف وبرقم معين وهذه الاحتمالات هي:

١- إذا كانت قوة أ = ١، وقوة ب = ١، وقوة ج =١ فهذا يعني أن أ= ب = ج.

وفي هذه الحالة هناك إمكانية لتحالف بين طرفين ضد أخر لأن تساوي في مستويات القوى يفترض تحالف اثنين ضد الثالث إذا ما كان هناك تشابه في قيم أفكارهم السياسية ومواقفهم باتجاه قضايا الساعة. ولكون أن دافع الحصول على أكبر عدد من المقاعد يفرض نفسه أيضا، فإن التحالف بين طرفين ضد الطرف الثالث تصبح قضية رئيسية للحصول على السلطة والتمكن من تشكيل الحكومة.

٢-إذا كانت قوة أ = ٣، وقوة ب = ٢، وقوة ج = ٢. فهذا يعني أن أ أكبر من ب وإن ب يساوي ج، وإن أ أصغر من ب + ج. وتعني هذه الحالة وجود مجموعتين ضعيفتين تتنافسان ضد مجموعة تتسم بالقوة وتتطلب الضرورة وبشكل دائم دخول ب وج في تحالف ضد أ. ولا يمكن أن يتم العكس بمعنى تحالف أ و ب ضد ج أو أ و ج ضد ب لعدم حاجة أ لهذا التحالف بسبب تمتعه بالقوة.

٣-إذا كانت قوة أ = ١، وقوة ب =٢، وقوة ج = ٢، فهذا يعني أن أ أصغر من ب وان ب =ج، وفي هذه الحالة سيتم التحالف بين أ و ب ضد ج أو أ وج ضد ب.

٤- إذا كانت قوة أ = ٣، وقوة ب =١، وقوة ج =١ ففي هذه الحالة لا يمكن قيام تحالف بين ب و ج ضد أ لأن هذا الأخير يملك قوة جدا كبيرة. وحتى وأن كانت هناك إمكانية لقيام مثل هذا التحالف فإنها ستكون نادرة.

٥-إذا كانت قوة أ =٤ وقوة ب =٣، وقوة ج = ٢. فهذا يعني إن أ أكبر من ب وإن ب أكبر من ج، وعليه فإن قوة أ تكون أصغر من قوة كل من ب + ج متحدين. لذا فإن إمكانية التحالف ستتم بين أ

وج أو بين ب وج،لأن التحالف بين المجموعات القوية يكون أقل حدوثا من التحالف بين المجموعات المتفاوتة القوة.

٦-إذا كانت قوة أ =٤ وقوة ب =٢ وقوة ج =١ فيعني هذا أن أ يملك قوة اكبر من قوة ب وج ولكن مع فارق بين هذا الاحتمال وسابقه هو في كون أن ب أكبر من قوة ج وفي هذه الحالة ستكون قضية التحالفات نادرة بينهما.

يفترض من خلال هذه الاحتمالات الستة أن تصرف الأطراف السياسية في تحالفاتهما يكون بشكل عقلاني ويتبع قواعد نظرية اللعبة، والتي تعني، اللجوء إلى عقلانية الاختيارات بهدف الحصول على أكبر الفوائد أو إشباع أكثر المطالب إلحاحا. ولا يعني الحصول على أكبر المنافع تحقيق غالبية ما يراد تحقيقه بل الحصول على الحد الأدنى مما يمكن تحقيقه. أن الغاية من وراء اللجوء إلى هذه الطريقة في العمل،هو لتفادي المشاكل المعقدة أو لإيجاد الحلول لها. ولكون أن في أساس منطق هذه النظرية يفترض أن اللاعب يجهل ما سيقدم عليه غريمه من تصرفات،ولكن عند تصرفه، فإنه يأخذ بنظر الاعتبار الاحتمالات التي يمكن أن يلجأ إليها غريمه، لأن التغاضي عنها قد يؤدي إلى خسارته. لذلك وبناء على هذا المنطق فان قيام تحالفات سوف لا تتم بين الحالتين الرابعة والسادسة، بينما تعتبر التحالفات شيء ضروري جدا في جميع الحالات الأخرى، وذلك لأن جميع الأطراف يتصفون بضعف قوتهم. وفي الواقع أن الأخذ بالمبادرة في طرح مبدأ التفاوض والدعوى إلى قيام التحالفات وتحديد نوعيته هي من سلوكية هذه المجموعات. ويعود السبب وراء لجوءها إلى ذلك هو خوفها من فقدان موقعها على المسرح السياسي كمجموعة صغيرة، أو أن خسارتها المحتومة في الانتخابات، تجبرها على اللجوء إلى هذه الإستراتيجية بهدف المحافظة على هذا الوجود.وقد تثير هذه السياسة بعض التساؤلات فيما يخص طبيعتها باعتبارها تكتيك يستعمل من أجل التوافق مع الظرف السياسي والاقتصادي للمجتمع -وقد يكون هذا صحيحا-ولكن السؤال المهم والذي يطرح نفسه هو إلى أي حد سوف لن تتأثر المبادئ الأيديولوجية لهذه المجموعات بهذا التأقلم بتحول المبادئ الأساسية لتصبح مبادئ ثانوية؟

لقد أثبتت التجارب السياسية لبعض الأحزاب الشيوعية والاشتراكية الأوروبية إلى ترك هذه الأحزاب لمبادئ كان المرء يتصورها أنها كانت المحرك الرئيسي للشعور السياسي. فقد تنازلت هذه الأحزاب عن مبادئها بسبب وضعية الظروف وتغيرها داخل المجتمع. ونتيجة لذلك فإن كل اتجاهاتها السياسية قد تغيرت هي الأخرى-ولو إنها بقيت من الناحية النظرية تدعو لها-مما أعطى الانطباع على أنها أصبحت أحزاب وسط. ويمكن للمرء إيجاد تفسير لهذا التحول في محاولة هذه الأحزاب التماثل مع المؤسسات السياسية للنظام بدافع، الفوز بالسلطة والمساهمة في تشكيل الحكومة، أو بدافع الخوف من فقدان موقعها السياسي. ويلعب هذا التماثل دورا في التخفيف من عنف مبادئها لأن الاستمرار بالتأكيد على الأخذ بالمبادئ الأصلية وبدون القيام بتعديل فيها ومع تغير الظروف يعني انحسار قوتها. ولكن أن أهم نتيجة يمكن استخلاصها من هذا التحول هو أن التماثل مع المؤسسات هو تغيير معنى مفهوم الصراع الذي كان يعتبر المحرك لسلوكها ليأخذ له صورة خلاف.

وكما هو معلوم، وكما يثبته الواقع السياسي، فإن لكل خلاف حل، يمكن الوصول إليه عن طريق المساومة والتفاوض. لذلك فصيغة الوسط التي تتسم بها هذه الأحزاب فرضها العمل السياسي والتعامل مع النظام. لأنه من المستحسن لها اللجوء إلى هذا الأسلوب في التعامل السياسي بدلا من الاستمرار على التأكيد على العنف الذي سيولد عنفا معاكسا والنتيجة النهائية ستكون لا غالب ولا مغلوب، بل يمكن أن تؤدي وضعية العنف إلى فقدان ثقة الأفراد بها أو بالقواعد السياسية للثقافة المنظمة للمجتمع. ومع غياب هذه الثقة لا يمكن للنظام السياسي الحصول على الشرعية واستمرارية وجوده وسوف تنعكس نتائجها عليهم أيضا بفقدان المناصرين لهم. ولما كانت الشرعية تعبر على حد تعبير سيمور مارتين ليبست Seymour Martin Lipset (عن قدرة نظام على خلق الاعتقاد لدى الشعب بأن مؤسساته السياسية القائمة هي أحسن وسيلة للمجتمع) في بحثه عن التطور والتقدم، لذا فإن فشل النظام في تحقيق هذا الهدف من خلال حكومته، يعني أن المجتمع دخل في حالة عدم الاستقرارية السياسية التي قد تؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وقد تقود به إلى التخلف إذا ما قارن المجتمع نفسه مع مجتمعات أخرى. ولا يمكن لأي دولة في العالم أن تقبل بأن

يصل بها الحال إلى هذا المستوى وهي في خضم الصراع الدولي من أجل السيطرة على العولمة.

أن تركيز التحليلات المذكورة أعلاه المتعلقة بتشكيل الحكومة وبالخصوص الحكومات في الأنظمة البرلمانية على عدد الأحزاب وتقاسمهم للمقاعد في البرلمان وعلى تقارب إيديولوجياتها في تشكيل الحكومة، غير أن تطور الحياة السياسية ومنذ سنوات التسعينيات من القرن العشرين تميز بظهور أحزاب جديدة ولدت بسبب الأوضاع البيئية مثل أحزاب الخضر أو مع تحلل الأحزاب الشيوعية أو مع الحركات المناوئة للعولمة. وقد دخلت هذه الأحزاب والحركات في صراع مع الأحزاب القائمة واستطاعت أن تدخل في برلمانات بعض الدول. ومن بين نتائج هذا التطور الأخذ بصيغة الأغلبية النسبية في القوانين الانتخابية. وتعتبر هذه صيغة أكثر ديمقراطية من سابقتها، الأغلبية المطلقة أو الأغلبية البسيطة، لأنها تعكس بشكل أكبر تمثيل الواقع السياسي للحركات والتنظيمات السياسية. ولكن نتائج هذا التطور انعكس على تشكيل الحكومات أيضا: فإذا كانت سياسة الائتلاف تقررها مصالح الأحزاب الباحثة عن تحقيق الحد الأدنى من الفوائد، فغالبا ما قاد انقسام الأحزاب إلى هشاشة الحكومات التي شكلت وانهيارها. وغالبا ما كان وراء هذا الانهيار قضية صناعة السياسات العامة. فكما هو معروف أن القوانين الانتخابية التي تأخذ بصيغة الأغلبية المطلقة والبسيطة، فتشكيل الحكومة يقرره نواب البرلمان وبالتالي فسياسات الحكومة تعكس الاتجاهات السياسية لهم . أما القوانين الانتخابية التي تأخذ بصيغة الأغلبية النسبية، فالحكومة هي التي تقرر سياستها وأن ممارسة الوزراء رقابتهم على وزارتهم يكون بشكل فعلي، مما يقود إلى استقرارية الحكومة كما يذهب إلى ذلك كل من ميكائيل ليفير Michael Laver وكينيث شيبسل Kenneth A Shepsle.

في الواقع أن تقرير تشكيل الحكومة تحت صيغة الأغلبية النسبية يتم قبل وصول هذه الأحزاب إلى السلطة وذلك من خلال المفاوضات بين هذه الأحزاب قبل الانتخابات وليس من بعدها. وأن استمرارية الحكومة متوقف على إرادة هذه الأحزاب في مواصلة العمل سويا،لكون أن ائتلافهم قائم على مطالب سبق لهم تحديدها

وطرحها على الساحة السياسية وتم الاتفاق عليها من بعد. بمعنى أخر لا تتشكل الحكومة من داخل البرلمان وإنما جاء تشكيلها وليدة اتفاق مسبق بين هذه الأحزاب المؤتلفة على تقاسم الحقائب الوزارية وعلى السياسة العامة. وحتى ولو كان هذا الاتفاق قائما على مبدأ تحقيق الحد الأدنى من المنافع فأن اتفاقهم على تقاسم الحقائب الوزارية يشكل النقطة المثالية في تصرفهم. أن استقرارية الحكومة في هذه الصيغة، والتي يمكن وصفها بأنها حكومة الأقلية المؤتلفة، تبقى متوقفة، ليس فقط على الحوادث والقضايا التي تستجد خارج الاتفاق الذي تم التوصل إليه والتي قد تؤثر على صيغة الائتلاف في خلق الانشقاق داخل الائتلاف ،وإنما تتوقف أيضا على فاعلية استمرار المفاوضات فيما بينهم، سواء كان ذلك داخل الحكومة المشكلة أو مع المجموعات الحزبية المساندة لها، كما يذهب إلى ذلك كل من دانئيل ديرميلر Diermeler Danial وميرلو انتونيو Merlo Antonio، حيث تعتبر فاعلية هذه المفاوضات بالنسبة لهم،القاعدة الرئيسية التي تعتمد عليها الاستقرارية السياسية للحكومة. أن المقصود بالاستقرارية السياسية وحسب رأي جورج تسيبيلسس George Tsebelis قدرة (مقاومة السياسة العامة القائمة للتغيرات) المفروضة عليها سواء من الداخل بسبب تباين في مواقف الأحزاب المتآلفة أو من خارج المتمثلة بظروف البيئة الخارجية.

بشكل عام أن ألأرضية التي تقوم عليها هذه المفاوضات في كل أشكال صيغ الائتلاف تبقى في جوهرها مرتبطة بإجراءات صناعة السياسة، كما يذهب إلى ذلك جورج تسيبيلسس George Tsebelis، وتجد صناعة السياسة العامة هذه أهميتها بكونها الوسيلة التي من خلال تضع الأحزاب السياسية برامج إيديولوجياتهما وأفكارهما محل التطبيق. ونقلا عن انتوني داونس Anthony Downs(فإن الأحزاب تعد السياسات من أجل الفوز بالانتخابات وليس العكس، الفوز بالانتخابات من اجل وضع السياسات).وان إجراءات إعاقة تنفيذها يتم عبر طريق حق الفيتو الذي تتمتع به الأطراف السياسيين إذا كان مثل هذا الحق منصوص عليه دستوريا أو أن اللعبة السياسية بين الأحزاب هي التي تحدد طبيعته أو تحدده نوعية العلاقة بين الأغلبية والمجموعات المؤتلفة.

أن المقصود بحق الفيتو هو تدخل طرف لإعاقة مجريات الأمور دفاعا عن مصالحه عندما تسد كل طرق التفاوض أمامه. وكنتيجة فكلما كثر عدد الأطراف التي لها حق استخدام الفيتو كلما زادت درجة عدم استقرارية الحكومة بسبب المواقف السياسية المتضاربة بين،المجموعة التي تحتل مناصب وزارية وبين تلك التي خارج هذه المناصب: فإذا حاولت المجموعة الأولى المحافظة على استقلاليتها الذاتية التي يفرضها العمل الحكومي أمام الإصرار السياسي للمجموعة التي في الخارج، وإصرار المجموعة التي خارج الحكومة على مواقفها، برغبتها في الدفاع على مصداقية أهداف أفكارها أمام التغييرات التي يفرضها، أما عمل الحكومي أو ظروف البيئة الخارجية، يقود هذا الإصرار إلى انهيار الحكومة عندما تنسحب إحدى الأطراف من الائتلاف. وفي الحقيقة يكمن عجز الأحزاب السياسية عن مواصلة العمل سوية وراء هذا الفشل. فعدم قدرتهما على التنبؤ بأن آليات العمل الحكومي الائتلافي تفترض بأن على الوزير الالتزام باختصاصاته القانونية التي لا يمكن تجاوزها وان عليه أن يوفق بين أهداف السياسة العامة وبين ولاءه الحزبي فأن أي تجاوز لهذه المعادلة ستنعكس أثاره على استقرار العمل الحكومي. وفي رأي كل من ارثر لوبيا Arthur Lupia وكار ستروم Kaare Strom أن سياسة الائتلاف تواجه معضلتين، فعليها من جانب إرضاء الناخبين ومن جانب أخر، دعم الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الأطراف المؤتلفة وهذا الدعم لا يتم إلا عبر قدرة سياسة الائتلاف في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه وبشرط حصول موافقة المواطنين عليه. ولكن المشكلة التي تواجهها الحكومات الائتلافية هي في وضع هذه الاتفاقات محل التطبيق، فبين تحقيق المصالح الآنية وبين مستقبل الائتلاف الملزم، فأن سياسة استقرار الحكومة تبقى معتمدة على ترابط الاستراتجيات التي تم الاتفاق عليها بين الأحزاب المؤتلفة كما يذهب إلى ذلك غليوم هايرينجر Guillaume Haeringer .

خلاصة القول: أن تشكيل الحكومة وانهيارها يعتمد على طبيعة الأنظمة الانتخابية. فالأنظمة التي تأخذ بالأغلبية والتعدية الحزبية تلعب دورا في دعم الأحزاب الكبيرة التي غالبا ما تتشكل الحكومة من عناصر المنظمين لها خاصة إذا كانت هناك ثنائية حزبية. أما في حالة تجاوز هذه الثنائية وكان هناك مجموعة من الأحزاب الغير متكافئة

فالأحزاب في هذه الحالة تكون مجبرة على اللجوء إلى سياسة التحالفات من أجل تكوين الأغلبية التي تساعدها على تشكيل الحكومة وذلك قبل الانتخابات أو بعدها. أن الفرق بين الدخول في تحالفات قبل أو بعد الانتخابات يظهر في استقرارية الحكومة وانهيارها : ففي الحالة الأولى، أي قبل الانتخابات علم المواطن الناخب بإمكانية هذا التحالف في إسقاط الحكومة في السلطة، يلعب هذا الرأي في دعم مواقف الأحزاب المؤتلفة في تجاوز كل الحساسيات السياسية،لأن الهدف الرئيسي لديها هو استلامها للسلطة وتشكيل الحكومة الجديدة. في حين انه في حالة الائتلاف ما بعد الانتخابات فان خطورة انهيار الحكومة التي تتشكل تبقى متوقف على قدرة هذه الأحزاب على تقاسم المنافع والاستمرار على مواصلة الحوار فيما بينها. بعبارة أخرى أن رأي الناخب وليس فقط الأحزاب له دور في تشكيل الحكومة: فعندما تكون تحت يديه كل المعلومات المتعلقة بمواقف الأحزاب ووضعيتهم والإمكانيات المتاحة أمامهم في تشكيل الأغلبية البرلمانية (١)، فأن تدخله كناخب وكمشارك في صناعة القرار، لكون إيصال حزب ما أو ائتلاف معين إلى السلطة وتشكيل الحكومة، يتم عبر صوته . فيبين هذا التدخل أهمية المجتمع السياسي في الحياة السياسية للمجتمع. فما يقصد بالمجتمع السياسي ؟

الأحزاب السياسية،التنظيمات الضاغطة والمجتمع المدني والحركات الاجتماعية لا يشكل وجود الأفراد والجماعات المجتمع السياسي إلا إذا تضمن هذا الوجود على إرادة وأهداف جماعية في العيش سويا. ويعني القول بالإرادة والأهداف الجماعية وجود التنظيم الذي يقوم على تعددية المؤسسات التي يتحدد دورها في عملها على تحقيق إشباع مصالح الأفراد والجماعات. وعليه يمكن وصف المجتمع السياسي كمنصة مسرح يحتل الأفراد والجماعات مجاله بإشكال متعددة: أولا على شكل أحزاب سياسية وثانيا على شكل تنظيمات ضاغطة أو تنظيمات ذات مصالح خاصة وتشكل أساس المجتمع المدني وثالثا على شكل الحركات الاجتماعية.

أولا: الأحزاب السياسية

وكما سبق تحليله أعلاه فأن الحكومة هي نتاج علاقات التفاعلية التأثيرية بين الأفراد والجماعات وأن مجال التعبير عنها يتم

عبر تواجد الأحزاب السياسية،كمجموعات تمثيلية لمصالح متنوعة، مهمتها تحديدالأهداف وهيكلتها ووضع هرمية تنظيمية لغرض، ليس فقط تنظيم قيادتها بل أيضا، لوضع الاستراتيجيات لتحقيق هذه الأهداف. بمعنى أخر الحزب هو مجموعة منظمة من الأفراد الذين يتقاسمون فكر معين هدفهم الحصول على السلطة لفرض تنفيذ برامج أفكارهم بكل أوجهها. فهو إذن مجموعة منظمة إداريا بشكل هرمي يهدف لممارسة علاقات القوة بشكل أكثر فاعلية، من جانب ومن جانب أخر، إنه منظمة إقليمية بمعنى انتشاره على المجال السياسي للمجتمع بهدف التمكن من إيصال فكره إلى كل قطاعات المجتمع لتسهيل من عملية تعبئة مناصريه في الصراع من أجل السلطة. فالحزب حسب تعريف جوزيف لابالموبارا Joseph La Palombara ومايرون وينير Myron Weiner (تنظيم دائم ووجوده يتجاوز أعمار قياداته الحاليين، يقوم بعدة وظائف. فهو إلى جانب كونه آلة انتخابية وحلقات وندوات وهيئة للتنشئة ، يساهم في الإبداع-الفكري-وتعليم طرق ممارسة الشرعية وإيصال الأفكار بخصوص السلطة والتعامل معها). بعبارة أخرى يختلف الحزب عن أي تنظيم أخر من التنظيمات الاجتماعية في كونه منظمة دائمية لا يرتبط وجوده مع لحظة زمنية محددة لأن هدف قيامه هو الوصول إلى السلطة وهذا ما دفع بليون ايبستين Epstein Leon إلى اعتبار الحزب (كمجموعة تحاول انتخاب حكومة تحت اسمها) أو مع أحزاب ثانية.

في الواقع يعتبر الحزب الآلة التي تخلق النخبة وذلك من خلال ما تقوم فيه من عمليات لتعبئة المناصرين والمؤيدين والمستمعين بأفكاره أو شدهم وجذبه إلى عالم السياسة ليس فقط للمشاركة في شؤون العامة للمدينة بل وإعدادهم لاحتلال المناصب القيادية في الدولة. فالندوات التي يعقدها والحلقات الدراسية التي ينظمها في كل مجالات حياة المجتمع تضعه كواحد من بين الهيئات المسئولة في عملية التنشئة السياسية التي يحتاجها النظام لاستمرارية وجوده. وبالطبع هذا العمل يختلف من نظام إلى أخر وذلك للاختلاف في الطبيعة السوسيولوجية للحزب، بين حزب كادر أو حزب جماهيري. فما يتصف فيه الحزب الكادر هو كونه يركز على نوعية الأعضاء المنتمين بدلا من عددهم وعلى سهولة أسسه لكونه لا يركز على المركزية في عمله السياسي. لذلك فأن هذه الأحزاب تتسم بصفة

الارستقراطية والوليغارشية. أما الأحزاب الجماهيرية فهي بالعكس تركز على العدد وأن أسسها تقوم على هرمية التنظيمية وإنها تعتمد في نشاطاتها على عوائدها المالية الداخلية -الاشتراكات-أن هذا النوع الأخير من الأحزاب يتعرض ومنذ تغيرت السياسية الدولية-ذبول الإيديولوجية الماركسية والأحزاب القومية ذات الصفة الاشتراكية مثل حزب البعث-إلى التراجع لصالح الأحزاب الجديدة التي أخذت لها صورة تجمع بين المجموعات والأفراد هدفها الوحيد الحصول على السلطة السياسية، وذلك من خلال تبني كل الشعارات والمبادئ التي قد تكون في بعض الأحيان متناقضة مع وجودها أو مع الأفكار والمبادئ التي تنادي إليها.

أن هذا التغير دفع بالبعض إلى التأكيد على التحليلات التي سبق لبعض المفكرين عرضها بوصف الحزب كعبارة عن مشروع كأي مشروع اقتصادي يهدف لتحقيق مصالح القائمين عليه سواء كان الحزب جماهيريا أو كادرا.فبالنسبة لجوزيف شامبيتر Schumpeter Joseph انه (لا يمكن تصور الحزب كمجموعة تهدف إلى تحقيق الخير العام... وذلك من خلال تطبيق بعض المبادئ التي تم الاتفاق عليها فيما بينهم.... صحيح أن كل الأحزاب تملك مثل هذه المبادئ... والتي تساهم في نجاحها وأن حالها كحال بضائع المخازن التجارية التي تساهم في نجاحها. وبما أن وجود الماركات لا يمكن لها تقرير وجدود المخازن كذلك الحال بالنسبة للأحزاب فلا يمكن لمبادئها تقرير وجودها وعليه فان الحزب هو مجموعة من الأفراد الذين يخوضون صراع تنافسي من أجل السلطة) وما يعنيه هذا التنافس من سيطرة الرغبات ذاتية التي يراد إشباعها على مفهوم الخير العام. بعبارة أخرى إن الأفراد داخل هذه التنظيمات وبالخصوص القيادات تعمل كأي هيئة اقتصادية دوافعها الرئيسية تحقيق المنفعة والمصلحة الشخصية بالسيطرة على السوق السياسي ومصادره .وكما أن السوق التجاري هو المجال الذي يتم فيه تبادل البضائع والمنتجات. فالسوق السياسي هو أيضا ذلك المجال الذي يتم فيه تبادل المنتجات السياسية في مقابل،الدعم المادي والرمزي والأصوات الناخبين، وذلك على حد تعبير ميشيل اوفيرلي Michel Offerlé. وحتى بالنسبة للمنظمين إلى الأحزاب فأن عملهم الحزبي لا يهرب من كونه يأخذ له شكل مروجي لبضائع الحزبية في السوق التنافسية بين الأحزاب. فالعمل من أجل

نشر أفكار الحزب والعمل الدعائي له يمكن وضعه على نفس مستوى ترويج أصحاب السوق لبضائعهم وربط الزبائن معها. فالنسبة للأحزاب، فأن عرض المنتوج الفكري يتم بواسطة البرنامج الحزبي المعروض في السوق السياسي والعمل على خلق الطلب السياسي باللعب على ندرة الأشياء والإغراء وعلى حد تعبير الان كرينبلات Alan Greenblatt أن الأحزاب تأخذ بنظر الاعتبار كيف يخلق الولاء لماركة إنتاجهما بدلا من ماركة منافسهم.

في الواقع أن كون الأحزاب تأخذ لها صفة المشروع التجاري لا يمنع من أن أعمالها تذهب إلى تثقيف وأعلام المواطنين بالقضايا والمشاكل التي يعانون منها والحلول المقترحة لحلها مما يعطي للأحزاب ذلك الدور الاجتماعي في كونها أداة في الصراع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي قبل أن تكون أداة في تحقيق الاندماج الاجتماعي فلكونها تدافع عن أفكار تستمد من الواقع الاجتماعي فأن تحويل هذه الأفكار كأداة في الصراع من أجل السلطة يعني إنها تساهم في تأجيج الصراع الموجود على الساحة السياسية. وعادة ما تذهب نتائج هذا الصراع في صالح القيادات وذلك على شكلين: أما بشكل ايجابي حينما تتمكن من الحصول على السلطة بدعم المؤيدين لها أو بشكل سلبي في خسارتها عندما تقوم بتعبئة الشارع لمعركة جديدة. بمعنى أخر لا تخسر قيادات الأحزاب أي صراع لأنه في كلتا الحالتين هناك تقوية لقواعدها بشكل أو أخر. وهذه النتيجة هي وليدة الاتجاهات الوليغارشية -حكم الأقلية-التي تصيب الأحزاب ومهما كانت نوعيتها. فحسب تحليل روبيرتو ميشيل Roberto Michels أن احتلال القيادات مركز الصدارة داخل الحزب يسمح لها **أولا:** الحصول على السمعة الاجتماعية التي تلعب دورا في الحصول على شرعية تواجدهم في قمة الهرم الحزبي، **وثانيا:** التعرف على أراء المنتمين إلى صفوفهم مما يسهل عليهم العمل باتجاه إشباع مصالحهم والاستجابة لها، **وثالثا:** الاستفادة من هذا الموقع أيضا في استخدام وسائل الاتصالات الجماهيرية لجلب الأنظار من حولهم وللتلاعب بالرأي العام. ولكن لا يعني احتلال هذا الموقع وجود نخبة منحصرة بمجموعة معينة وصلت إلى هذه المواقع بفضل عوامل متعددة وظروف خاصة ترتبط بتكوين الأحزاب نفسها، بل أن هناك في بعض الأحيان انفتاحا نحو قواعد

الحزب لإيصالها إلى القمة .ولكن لا يغير هذا الوضع من قانون التواجد الاوليغارشي في داخل كل حزب، فلكون العمل الحزبي.

يفرض أن تكون هناك نوع من المركزية، حتى ولو كانت هذه الأحزاب ديمقراطية الاتجاهات، فهذه المركزية والوجود في القمة يفرض عليها أن تحصر سياسة اتخاذ القرار بيد مجموعة معينة وبالتالي هي التي تستفيد من كل الظروف المحيطة داخليا وخارجيا.

أن وضعية اوليغارشية القيادة داخل الأحزاب السياسية لا يمنع من القيام بدورها السياسي، وكما ذكر أعلاه فإنها تعتبر مدرسة لتثقيف المواطنين وهيئة من الهيئات المسئولة في عملية التنشئة السياسية. ويتحدد هذا الدور التثقيفي بثلاث وظائف:

فأولا: تقوم الأحزاب بعملية تأطير المواطنين ضمن إطار الحزب بهدف إيصال أفكارها، من جهة، وإيصال مطالب المواطنين إلى السلطة من جهة أخرى. بمعنى أنها، من جانب تعطي الشرعية للنظام القائم، لأنها تتعاون معه في تأطير عنف وغضب قواعدها باتجاه السلطة من خلال مؤسساتها ووجودها. يضاف إلى ذلك أنها تعتبر الناطق أو المتكلم الشرعي لمطالب المواطنين وفي إيصالها للسلطة، ولكن بعد معالجة هذه المطالب على ضوء أفكارها للتطابق معها.

ثانيا: تقوم بوظيفة تثقيف مناصريها ومؤيديها في إطار أفكارها السياسية. ولكن في الواقع لا تخرج عملية التثقيف عن كونها عملية تعبئة سياسية مما قد يقلل من أهمية صيغة التثقيف لصالح عملية التعبئة، والتي تعني هنا إعطاء الأولوية لمصالح الحزب على المصالح العامة، رغم أن هذه العملية تساهم ،كما ذكر أعلاه، في خلق القيادات الجديدة للنظام.

ثالثا: تقوم بمهمة تفعيل المشاعر العاطفية بشكل دائم وذلك لغرض تعميق روابطها مع قواعدها وبنفس الوقت يقود عملها هذا في الربط العاطفي للمواطنين بالنظام بشكل غير مباشر.

أن أهم نتيجة يمكن للمرء ذكرها في هذا الخصوص هي شرعية الأحزاب، فتمكن الأحزاب من العمل بحرية داخل الأنظمة السياسية بأدوارها المذكورة أعلاه، هو ليس فقط وليد صراعها مع

قيادات الحكم القمعي والانفرادي منذ وجودها على الساحة السياسية، بل أن تمتعها بالشرعية جاء كنتيجة كونها تساهم وتلتزم باللعبة السياسية التي وضعتها منذ الثورة الصناعية وصعود الطبقة البرجوازية واحتلالها للمسرح السياسي، لعبة ضرورية لها وللنظام السياسي. يضاف إلى ذلك دورها-أي الأحزاب-في التأثير على سلطة الدولة من خلال عاملين: عامل المساهمة في خلق القيادات السياسية،وعامل إيصال مطالب القاعدة إلى قمة الهرم السياسي، كما ذكر أعلاه. وكما يقول جاك لاكروي Jacques Lagroye أن مساهمتها في إعداد القيادات من خلال أعضاء المنتمين إلى صفوفها تضمن للنظام (.... بأن المرشح الذي سيحتل المنصب التي تطالب به سوف يمارس عمله على ضوء القواعد-التي ينص عليها النظام-... فالحزب يلتزم بدوره كضامن للولاء إلى المبادئ والممارسات) المتبعة.

في الواقع، من أجل أن يمارس الحزب نشاطاته المذكور أعلاه، لابد له من مصدر مالي توظف مصاريفه في اتجاهين:

الأول: ويذهب إلى إدارة الحزب بما فيه من مؤسسات وهيئات وعقد الندوات والحلقات الدراسية والنشاطات التي لها طابع دعائي.

الثاني: تمويل العمليات الانتخابية وما تتضمنها من نشاطات إعلامية. إذا كانت اشتراكات أعضاء الحزب-أحزاب جماهيرية-أو الهبات-أحزاب كوادر-كما هي الحال في الولايات المتحدة، هي الصيغة المعهود عليها في تكوين مالية الأحزاب، في المقابل يمنع قبول المساعدة المالية الأجنبية من أي جهة كانت. وفي حالة قبول هذه الصيغة، فغالبا ما تكون مقنن بقوانين البلد، وذلك لمنع وقوع هذه التنظيمات تحت سيطرة الجهات الأجنبية. ولكن في المقابل هناك مساعدة مالية أو مادية-تخصيص قاعات معينة لعقدة الاجتماعات أو تأجيرها بأثمان متواضعة مثلا-تخصصها السلطات السياسية لدعم نشاطات هذه التنظيمات. وكنتيجة لهذا الدعم فأن مواقف الأحزاب السياسية من السلطة تساهم في تعميق وزيادة شرعية السلطات السياسية بسبب تبعيتها المالية وعلى حد تعبير بيتر مايير Mair Peter إنها أصبحت هيئات شبه حكومية وأن القياديين في الأحزاب السياسية أصبحوا مجموعة مهنية تتمتع بنوع من الاستقلالية الذاتية عن قواعدها ولا تعني مهنيتهم توحدهم، فالصراع فيما بينهم هو أساس

حرفيتهم السياسية ولكون أن تعريف المجموعة السياسية قائم، وكما يقول جان ماري دينكوين Jean- Marie Denquin (على المنافسة من أجل ممارسة السلطة التي لا يمكن احتلالها في وقت واحد من قبل الجميع) (٢)،فقد انعكست مهنية القيادات الحزبية على علاقتهم مع المواطنين في تشكك هؤلاء اتجاههم والريبة من دوافعهم الحقيقية مما قاد إلى انخفاض عدد المنظمين للأحزاب والمتعاطفين مع أفكارها، من جهة، تزايد قوة سلطة الدولة ومؤسساتها في ارتكازها بشكل اكبر على قيادي الأحزاب من جهة أخرى.

في الواقع لا يعود سبب هذا التحول إلى التبعية المالية للأحزاب باتجاه السلطات السياسية فقط، بل يعود سبب ذلك أيضا إلى الأوضاع الاقتصادية والتغيرات العالمية وبالخصوص العولمة وتزايد الاتجاهات الفردية التي انعكست أثارها على عدم قدرة الأحزاب السياسية في معالجة الأمور وفشلها للتصدي لها حينما كان البعض منها في السلطة. وأمام استمرار هذا الفشل فالأنظمة الديمقراطية سوف تفقد قاعدة ارتكازها بسبب أن الضعف اقتصادي يعني فقدان الطبقة الوسطى تأثيرها وانعكاس هذا الأخير على قدرة الأحزاب في تعبئة المواطنين. ومع فقدان هذه الأخيرة للمناورة والتحرك، فأن مواقع المجموعات الراديكالية ستعزز وتنتظر اللحظة المناسبة للقضاء على الديمقراطية وإقامة أنظمتها الراديكالية. وأمام هذه المعضلة ومع المحافظة على التبعية المالية باتجاه السلطة، فأن تغير الأحزاب تكتيكها في العالم الغربي حاليا يذهب إلى فتح الباب بشكل أوسع على قواعدها، داخليا وذلك من خلال الديمقراطية الداخلية المباشرة أو الديمقراطية الاشراكية Démocratie participative، وخارجيا من خلال، وكما يقول كل من جوزيف كابيلا Joseph Capella وفينسان بريس Vincent Price وليلاش نير Lilach Nir (شبكات الانترنيت والتي تبدو أن تأثيرها بات يتوسع بحيث أصبحت محرك للنقاشات) في اختيار ليس فقط القيادات بل أيضا الخط السياسي الذي يجب إتباعه.

ثانيا: التنظيمات الضاغطة والمجتمع المدني

لا تقتصر مشاركة الأفراد والجماعات في العمل السياسي بالضرورة من خلال الأحزاب السياسية بل يمكن لهؤلاء إما تنظيم أنفسهم في أطار تنظيمي يمكن لهم من خلاله تحقيق المصالح

والأهداف المرغوب التوصل إليها من خلال هذه المشاركة، أو أنها تبقى محافظة على وضعها كتجمع بدون تنظيم ولكن بشرط أن يرتبط وضعها بديمومة وجودها وممارسة ضغطها بشكل دائم من خلال وضع جدول بالتظاهرات مثلا وتشخيص الأهداف والشعارات المحددة.والفرق بين هذه التنظيمات التي يمكن إطلاق عليها تسمية المجموعات الضاغطة أو التنظيمات ذات المصالح الخاصة وبين الأحزاب السياسية يكمن في أن القائمين على هذه التنظيمات لا يهدفون إلى الاستحواذ على السلطة بل إلى التأثير عليها بشكل فعلي من خلال ما يملكونه من مصادر التأثير المادية والمعنوية وحتى العددية. ولا يتحدد دورها في التأثير على السلطة فقط بل، وأيضا على الأحزاب السياسية المشتركة في السلطة، بهدف عرقلة مشاريع قوانين تتعارض ومصالحهم أو بإجبارها للأحزاب الغير موجودة في السلطة بتبني مواقفها قبل الانتخابات. بمعنى أخر أن المجموعات الضاغطة تتمتع باستقلاليتها الذاتية في التحرك وتعتبر هذه الاستقلالية الشرط الرئيسي للتعرف عليها. وعليه فأن إنشاء الأحزاب لمجموعات وهيئات ذات صفة مهنية-نقابة أو حركة أو جمعية-يراد منها التأثير على الرأي العام أو التأثير على شريحة اجتماعية معينة، لا يجعل من هذه المؤسسة جماعة ضاغطة لكونها تخضع بشكل مباشر أو غير مباشر إلى قرارات الحزب وتعاليمه، بل والأكثر من ذلك أنها ستعتبر تنظيم تابع للحزب. ولكن إذا عبرت النقابة أو أي تنظيم مهني عن وجودهما الاستقلالي ومارسا ضغوطهما على المشرع أو السلطة التنفيذية وعلى الأحزاب، ففي هذه الحالة يمكن الاعتراف بأنها تشكل مجموعة ضاغطة، خصوصا إذا ما ترافق ذلك مع ثقلها الاجتماعي، لكونها تمثل شريحة اجتماعية ذات وزن عددي، أو مالي لأنها تمثل أصحاب رؤوس الأموال مثلا. وعليه فيمكن القول في هذه الحالة بأن هذه التنظيمات تشكل مؤسسات المجتمع المدني تختلف فيما بينها من زاوية درجة تنظيمها واستقلاليتها ومجال نشاطاتها وفعالياتها.

أن شرعية وجود هذه التنظيمات تختلف من نظام سياسي إلى أخر وذلك تبعا للفلسفة السياسية التي يحملها النظام والتاريخ السياسي لهذا النظام. ففي الأنظمة التي تؤمن بالليبرالية السياسية والاقتصادية كفلسفة لإدارة المجتمع والدولة فغالبا ما ترتبط هذه الفلسفة مع التاريخ السياسي للمجتمع. فمثلا تمتع المنظمات الضاغطة في الولايات المتحدة

الأمريكية بشرعية وجودها هو وليد للظروف السياسية لهذا البلد الذي تبنى هذه الفلسفة كرد فعل لأوضاع المهاجرين سكان هذا البلد الذين هربوا من الظلم والقهر والسيطرة الاستبدادية في أوربا في حينها، وتبنوا أسلوب التشكيلات التنظيمية القاعدية بهدف تحقيق مصالح الجماعات والأفراد المنظمين لها، رافضين بذلك القبول بدولة قوية مركزية ذات سيطرة سياسية على غرار الأنظمة السياسية الأوربية التي تتصف بقوة وسيطرة الدولة المركزية فيها. وقد اعتبر هذا الشكل من التنظيم كوجه من أوجه الديمقراطية الأمريكية وتقليد من تقاليدها الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وارتبط مع مفهوم التعددية والذي ينطوي على مفهومين: المنافسة بين المجموعات من جهة والتعاون فيما بينها من جهة أخرى، على حد تعبير كل من اندريه ج بلينجير André-J Bélanger وفينسى لوميو Lemieux Vincent، ممل يؤدي بالضرورة إلى تغليب لغة المساومة على لغة الصراع. و تعكس لغة المساومة العلاقات الائتلافية بين المجموعات أما بشكل وقتي ومرحلي أو مصلحي. وتعني أيضا أن ليس هناك نخبوية في التعامل السياسي وإنما الأغلبية تضع نفسها في موقع أقلية للتأثير على السياسة وصناعة القرار كوحدات مستقلة تتمتع بحرية التحرك. وفي حالة غياب أو ضعف هذا التقليد في العالم الغربي الأوربي حيث تتصف الدولة بسيطرتها ومركزيتها، فأن وجود هذه التنظيمات وشرعيتها تراوح بين فكرة القبول الضعيف أو الرفض. ويعود سبب ذلك إلى فكرة عدم تجزئة المصالح بين خاص وعام. فوحدة المجتمع والاندماج السياسي،كفلسفة سياسية مرتبطة بالتاريخ السياسي لبلدان هذا العالم، هي أهم من أن تمزق بين مجموعات متصارعة ومتنفذة، لأن وجود المجتمع قائم على وحدة عناصره المكونة وفكرة المساواة بين الجميع. وإذا ما تواجدت مثل هذه التنظيمات اليوم فإنها لا تتكلم باسم مجموعة معينة مهنية كانت أو غير مهنية وإنما تتكلم باسم المصلحة العامة قبل كل شيء. إلى جانب هذا التفسير هناك من يضيف وجود عامل ثاني في تفسير هذا الاختلاف، فبالنسبة لدومنيك شانولو Dominique Chagnollau ، الذي يستند على تحليلات جبرائيل الموند Gabriel Almond، أن حصول هذه التنظيمات على شرعيتها يرتبط بالأرضية الثقافية الدينية: ففي الدول

(ذات التقاليد الكاثوليكية لا تتمتع هذه التنظيمات بالشرعية والأكثر من ذلك هناك نوع من الريبة باتجاه الثراء والملكية).

في الحقيقة أن هذا التفسير يرتبط بما ذكر أعلاه بخصوص الليبرالية والتاريخ السياسي. فكما هو معلوم أن الصراع بين البروتستانت والكاثوليك أن كانت جذوره دينية وفقهية، غير أن الاتجاهات الاقتصادية الليبرالية لعبت دورها في تعميق هذا الصراع. فمطالبة البروتستانت بحرية العمل والدعوة إلى تحقيق المنفعة والربا كاتجاهات اقتصادية جديدة دخلت في تناقض مع الفكر الاقتصادي الكاثوليكي الذي حرم اللجوء إلى المنفعة. فالأفراد حسب التقاليد البروتستانتية مسؤولين على أعمالهم ومهما كانت طبيعة هذه الأعمال ونجاحهم فيها يعتبر نعمة من الله. وكنتيجة لهذه المسؤولية فأن تنظيماتهم ومهما كانت طبيعتها هي ترجمة لإرادتهم وحريتهم. أما عن شرعيتها فإنها تستمد من توافقها مع أفكار هذه الثقافة، وبالتالي حتى الدولة لا تكون إلا انعكاسا لهذه الحرية، ودورها يتحدد في تذكير الأفراد والجماعات بهذه الحرية، أي إنها لا تتدخل في تأطير هذه الحرية بأي شكل كان لأن ولادة المجتمع كانت قبل ولادة الدولة. في الحقيقة يتوقف تحرك السياسي للمجموعات الضاغطة على:

أولا: طبيعة مصالحها الخاصة وطبيعة تنظيمها، بمعنى أن كانت تدافع عن مصالح اقتصادية أو ذات طبيعة عامة، حتى ولو كانت خاصة، أو أنها تدافع عن مبادئ معينة. وأما من ناحية التنظيم فانه يتعلق بطريقة اختيارها أو تجنيد المؤيدين لها وانفتاحها على الآخرين. وعليه فأن اختلاف طبيعة المصالح يفترض أن معالجة إشباع كل واحدة منها يختلف من واحدة للأخرى سواء كان ذلك من زاوية المطالبة بها أو في أسلوب مواجهة مواقف السلطة ضدها وفي طريقة تعبئة الناس من حولها. فمثلا إن كانت تدافع عن قضايا الشذوذ الجنسي فأن أسلوب التعامل مع السلطة يختلف فيما لو كانت تدافع عن حق المستهلكين وذلك من زاوية حساسية الموضوع الأول وارتباطه بأقلية من الناس، لذا فطرح قضاياها يعتمد على كيفية استخدام إستراتيجية إثارة الرأي العام باتجاهها والتكتيك الواجب إتباعه من أجل تصوير هذه المجموعات كأقلية مضطهدة. ومن الزاوية

التنظيمية فإنها تعتمد على المجموعات المدافعة على حقوق الإنسان،سواء كان ذلك عن طريق تجنيدهم لصالح مطالبها أو التقرب إليهم، مهما كانت وضعية هؤلاء، أعضاء حزبين كانوا أو أفراد عاديين. في حين أسلوبها يختلف إذا كانت تدافع عن المستهلكين. فيكفي عليها تقديم أبحاثها وطرحها على الرأي العام للتشهير بالنواقص والعيوب ولإعلام المستهلك بحقه في الدفاع عن نفسه من خلال الإجراءات القانونية التي تعلم المواطنين بها بهدف الأخذ بها.

ثانيا: يتوقف تحركها على العوامل الخارجية التي تسمح لها بالعمل والتحرك، وهذه العوامل هي: نظام الأحزاب والمؤسسات الدولة وقواعد اللعبة السياسية. ففيما يخص نظام الأحزاب، وكما يبدو للمرء، فأن الأحزاب السياسية والمجموعات الضاغطة تتشابه في كونها تكوينات تمثل مصالح معينة تضمنها في برامج محددة لتطرح أما على الناخبين لإقناعهم بها كما هو الحال مع الأحزاب، أو تبرمجها للدفاع عنها أمام السلطات السياسية كحالة المجموعات الضاغطة. وكنتيجة فأن العلاقات فيما بينها تتنوع بين التنافس والتعاون والتحالف. بعبارة ثانية أن تشابه السلوكيات في تحقيق أهداف معينة يفرض على هذه التكوينات أن تعيش فيما بينهما علاقات تأثيرية. وهذه الأخيرة تتوافق مع وضعية النظام السياسي الذي يسمح أو لا يسمح لممارسة هذه العلاقات، لكونه المنظم للعلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل المجتمع من خلال مؤسساته، مهما كانت لبرالية هذا النظام وطبيعته السياسية بكونه فيدرالي أو كونفيدرالي أو برلماني أو رئاسي. فالعلاقات بين طبيعة المؤسسات وبين وجود المجموعات هي في أساس القواعد للثقافة السياسية التي تحدد قواعد اللعبة السياسية فيما بينها. بعبارة ثانية أن وجود ونجاح عمل المجموعات الضاغطة يعتمد على وجود المؤسسات التي تحدد لها المجال الذي يمكن لها أن تتحرك فيه وذلك حسب قواعد أنتجتها علاقات القوة فيما بينهم. فغياب قواعد اللعبة السياسية يعني غياب الثقافة السياسية وغياب هذه الأخيرة يعني إننا أمام مؤسسات مركزية تمارس سلطتها على الجميع بدون أي تمييز أو إننا أمام سلطات تسمح بوجود

المجموعات الضاغط ولكن حسب معاييرها وقيمها. ويعني هذا أن الدولة في هذا النظام تدمج مصالح المجموعات ضمن إجراءات حكومية ليس كمطالب لمجموعات مستقلة وإنما كوسيلة (للتنسيق بين مصالح المجموعة. والإجراءات الشكلية للحكومة كما تقول بذلك اليين جريجزبي Ellen Grigsby. بعبارة ثانية أن غياب قواعد اللعبة السياسية للثقافة يعني غياب المجتمع المدني المستقل عن السلطة الذي يحول الحكومة وحسب منطق الليبرالي إلى حكومة ذات اتجاه نقابي أو تعاوني تتدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يتعارض مع مفهوم استقلالية المجموعات الضاغطة.

في الواقع يعتمد نجاح المجموعات الضاغطة في عملها في كسب شعبيتها على خبرتها في المناورة وتوطيد العلاقات مع من يملك سلطة القرار أو يساهم في صناعته. وتقوم إستراتيجية كسب الشعبية على قاعدتين: فأما أن تتم من خلال تزويد من يملك حق إصدار القرار أو من يشارك فيه بالدعم المادي المباشر، أو أن تتم من خلال الدعم غير المباشر مثل دعم الحملات الانتخابية وكما يقول فيليب برو Philippe Braud أن (مساهمة الاشتراكات والتسهيلات المادية المقدمة من قبل المجموعات الضاغطة للأحزاب تهدف الى ضمان الحملات الانتخابية) لهذه الأحزاب وعملها. وعليه وبسبب هذا الثقل التي تتمتع فيه فأن لجوء الأحزاب السياسية إليها ومحاباتها يهدف إلى تعزيز مواقف الأحزاب في صراعها السياسي وبنفس الوقت هذه المحاباة تمنح بالمقابل وزن اكبر للمنظمات الضاغطة. أن شعور المجموعات بثقل وزنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي تحول القائمين عليها إلى مجموعات مهنية على غرار الأحزاب السياسية يؤدي إلى فقدان فاعلية عملها نتيجة التداخلات التفاعلية المصلحية بينها وبين الأحزاب وقد يقود ذلك إلى فقدان استقلاليتها الذاتية إذا ما أخذت علاقاتها مع الأحزاب صفة الزبائنية، ليس فقط في تلك الأنظمة التي لا تزال مؤسساتها السياسية غير منظمة بشكل فعلي، وأن هناك تداخل قي الاختصاصات والصلاحيات علاوة على أن الثقافة السياسية لم تبرهن بعد على فاعلية قواعدها المنظمة للعبة السياسية، وإنما أيضا في الدول التي أخذت باللامركزية حيث أنعشت هذه الأخيرة الروح المحلية التي غالبا ما تكون متأثر بالشخصيات المحلية وفاعلية أعمالها

في المجال السياسي. يضاف إلى ذلك وكما يقول فرديرك لامبير Frédéric Lambert وساندرين لوفرانك Sandrine Lefranc (أنه ومنذ ذبول دور الإيديولوجيات السياسية والتجزء الاجتماعي... فهناك تجديد لظاهرة الشخصانية... التي تساهم في تقوية الممارسات الزبائنية . وفي الواقع وعلى الرغم من ديمقراطية النظام اللامركزي غير أن سيطرت الروح الزبائنية على العلاقات السياسية ستفسد اللعبة السياسية وسيتأثر حتى وجود المجتمع المدني بها حينما تصبح منظماته أدوات في لعبة سبق التحضير لها وتقود إلى (تغيير في عملية المشاركة) وذلك حسب تعبير دوكلاس شالمرس Douglas A Chalmers، خصوصا في تلك المجتمعات الحديثة العهد بالديمقراطية . يضاف إلى ذلك إذا ما علمنا ماذا تعني روح الزبائنية بكونها شبكة من علاقات التابعية والسيطرة القائمة على وجود رب عمل وزبون وتحددها مصالح الطرف المسيطر وتهدف لتحقيق غايات معينة من خلال آليات عملها التي تقوم على تقديم الرشاوى. فأن تأثير هذا التواجد وعلى هذه الشاكلة على السلطات السياسية التي إن سمحت لهذه المجموعات المشاركة معها في صناعة القرار بهدف التخفيف من مشاعر القمع التي قد تشعر بها هذه المجموعات لكون أن كل القرارات في تصورها هي قرارات قمة وليس للقاعدة من دخل فيها، فأن المشكلة التي ستظهر و ستثار هي كيف ستختار السلطة محاوريها أذا كانت علاقات الزبائنية هي المسيطرة وأن الشخصانية فاعلة في العلاقات الاجتماعية؟ أن مخاطبة السلطات السياسية لهذه المجموعات بشكل مباشر سيقود وحسب رأي جان ماري دونكان Jean-Marie Denquin إلى (أما أن تصبح هذه المجموعات صاحبة القرار الفعلي بدلا من المسؤولين السياسيين المنتخبين ديمقراطيا، وبالخصوص عندما تفشل الأحزاب السياسية والسلطات في تشخيص بعض المطالب داخل المجتمع. أو إنها ستغير من معنى الحوار ليأخذ له معنى التلاعب وذلك عندما تستخدمها السلطات السياسية في البحث عن التأييد لدعم قرارات تم التحضير لها مسبقا). ولا تتحدد مدى واقعية هذا التحليل فقط على الأنظمة حديثة العهد مع الديمقراطية بل أيضا يمكن أن تشمل حتى الدول المتقدمة وبالخصوص أثناء وقت الأزمات.

مشكلة المجتمع المدني في عالم الجنوب

سبق القول بأن تشكيل التنظيمات الضاغطة أو ذات المصالح الخاصة في العالم الغربي تم في أجواء النظام الليبرالي الذي يؤمن بحرية السوق وضمان حريات الأفراد والجماعات، وإنها تشكيلات تم خلقها بشكل أرادي ومنفصل عن أرادة السلطة السياسية هدفها هو تحقيق الموازنة بين، قوة سلطة الدولة وحكومتها، وتحقيق المصالح الخاصة للمنضمين إلى هذه التشكيلات. ولكونها في أساس تكوين المجتمع المدني فإنها تعكس وعلى حد تعبير لاري ديموند Larry Diamond (الأعمال الجماعية للمواطنين في المجال العام والتي تتضمن مصالحهم ومشاعرهم وأفكارهم وتبادل المعلومات وتحقيق المصالح الجماعية وتقديمها إلى السلطة لحث القائمين عليها بالأخذ بها-وبالنسبة له أن -المجتمع المدني هو حالة وسط بين المجال الخاص والدولة) بعبارة ثانية أن وسطية هذا المجتمع ما هو إلا نتيجة لوضعية منظماته، فوجودها يفترض أن تكون هناك قواعد منظمة تضمن عملها وفعالياتها. وهذا التنظيم لا يمكن أن يتحقق بدون وجود سلطة مقبولة ليس لمنحها إجازة عملها وإنما كما ذكر لضمان عملها، وهذه الأخيرة- أي السلطة- أيضا تحتاج إلى وجود هذه التنظيمات ليس فقط لموازنة قوتها، بل لما تقترح هذه المنظمات من مشاريع حيث يعني قبولها من قبل السلطة تمكن هذه الأخيرة على مواصلة الحصول على الدعم الضروري لشرعية وجودها.

ولكن وعلى الرغم من الاعتراف بأهمية دور هذا المجتمع غير أن مجال حدود تحركه يبقى متوقف على قوة سلطات الدولة وقوة وضعف مشاركة المواطنين، فإذا كانت الدولة قوية فإنها-وعلى حد قول كريس براون Chris Brown-ستخنق المجتمع المدني حال ولادته وإذا كانت منظمات المجتمع المدني أكثر قوة فستدخل في تنافس معها وسيطبقون النظام بدونها). وما يعنيه هذا القول هو أن الموازنة بين الاثنين مهمة جدا لأن الاختلاف بينهم يقود إلى حالتين:

أولا: أما إلى الفوضى السياسية،حالة ضعف بعض الأنظمة في عالم الجنوب حيث تقسم المجتمعات إلى مجموعات أثنية وقبلية وطائفية وتعلق كل فرد من أفراد المجموعة بخصوصيته وتوافق ذلك مع ضعف سلطات الدولة في تطبيق حاكميه

متوازنة، فأن تعددية التنظيمات وممارسة عملها من خلال تطبيق الديمقراطية سوف لن تكون غير أرضية لتمزيق وحدة المجتمع، لأن غرض وجودها ليس لموازنة قوة سلطات الدولة بل لفرض وجودها على حساب وجود الآخرين من خلال التأثير على سير عمل سلطات الدولة، وهو شكل يذهب عكس تعددية المجموعات والتنظيمات داخل المجتمع الأمريكي، إذا ما أخذ النموذج الأمريكي كمثال،حيث تعتبر تنظيمات المجتمع المدني كوسائل أو كجسور للاتصال بين الدولة والمواطنين وتتسم مشاركتها في كل الأنشطة المجتمعية،كخدمة لتحقيق إشباع المصالح الخاصة للمواطنين ولموازنة قوة الدولة وفي إنعاش عملية الديمقراطية.

ثانيا: أما أذا كانت سلطات الدولة قوية وهناك شكوك تدور حول مواقف منظمات المجتمع المدني بسبب دعمها المالي الخارجي أو بسبب أفكارها فان النتائج تختلف من الواحدة للأخرى:

١- ففيما يخص مصادر دعمها المالي الخارجي فان تقيم هذا الدعم ينظر إليه بشكل سلبي حيث توصف هذه المجموعات كمجموعات تتعامل مع الخارج وعلى حساب مصالح المجتمع السياسي الداخلي. وعليه فان دور المنظمات الضاغطة وذات المصالح سيكون ضعيف لكون أن ربط وجود دعمها المالي الخارجي واستقلالية الدولة يثير شعور نزعة ضد الاستعمار لدى القطاعات الشعبية حيث ما زالت السلطة السياسية مدفوعة بتخوفها على وجودها السلطوي تلعب دورها في أثارة هذه المشاعر من خلال منطلقات ومعطيات دعايتها السياسية. وعلى الرغم من وجود تطبيقات للديمقراطية في بعض أنظمة هذه الدول،إلا أن وجود هذه الأخيرة- أي الديمقراطية-يتسم بصيغتها الشكلية كمؤسسات تفتقد إلى روح الديمقراطية والمراقبة الشعبية، مما يزيد في درجة ريبة القطاعات الشعبية تجاه الدعم الأجنبي الذي يرى فيه بأنه يخدم بالدرجة مصالح المانحين الأجانب أكثر من تحقيق الإشباع للمصالح المحلية.

٢- أما فيما يخص أفكار ثقافتها فالمشكلة تكمن في هذه الحالة ليس في ضعف هذه التنظيمات وإنما في محاولة القائمين عليها تطبيق

مفهوم المجتمع المدني كما هو عليه في العالم الغربي كمفهوم عالمي على واقع عالم الجنوب دون الأخذ بنظر الاعتبار تاريخ وقيم ثقافات مجتمعهم وتطوره وعلاقته بالليبرالية الاقتصادية والمرحلة الانتقالية التي تمر بها هذه المجتمعات من كونها أنظمة كانت قائمة على سيطرة الدولة والسلطة على كل النشاطات من جهة، ولخصوصية المرحلة الحالية في الأخذ بالتطبيقات الديمقراطية من جهة أخرى. ففي غالبية مجتمعات عالم الجنوب يتصف النظام الاقتصادي المطبق في كونه أما اقتصاد تدخلي للدولة في الشؤون الاقتصادية أو ذو نهج نقابي تعاوني، بمعنى أن السلطة تنظم وتراقب وتحمي كل المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية داخل المجتمع. وأن مثل هذا الواقع يقيد من حرية الليبرالية في الانتشار، سواء كان ذلك كنشاط اقتصادي أو ثقافي أو سياسي، ويعيق من تطورها.فتطبيق مفهوم المجتمع المدني كصيغة قابلة للتطبيق بسبب عالمية الفكرة وبدون ملائمة مفهومها مع الواقع خصوصا مع وجود الضعف في تكوين وإنشاء المنظمات الضاغطة وذات المصالح من جانب ومن جانب أخر نخبوية الطرح الفكري لحامليه، يعني القفز على الحواجز وسياسة حرق المراحل التي ستعمق من مشكلة تواجد هذه التنظيمات وليس في انتشارها. ويعود سبب ذلك إلى أن تسارع الأفكار الذي تلجأ إلى بثه هذه المنظمات من خلال الانترنيت ومواقعه من جانب ومن جانب أخر ضغط نتائج التطبيقات الليبرالية المرافقة للعولمة على الجانب الاقتصادي في زيادة حجم درجات الفقر مقابل تبلور الأقلية المستفيدة كاوليغارشية اقتصادية، فتنعكس هذه الممارسات على سياسة السلطات السياسية في صعوبة الاستجابة بفعالية على كل المطالب المطروحة من قبل المجتمع المدني عند صناعة القرار السياسي، خاصة إذا ما حاولت السلطات إعادة سيطرتها على المستوى الوطني والمحلي أمام تزايد التذمر والتوتر داخل المجتمع نتيجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السيئة لوضع حد لتراجع، إلى ما يشير إليه هوارد ج. فيردا Howard J Wiarda (درجة تعبئة الطبقة السفلى-في مشاركتها-لصالح الطبقة الوسطى والنخبة) في سيطرتها على قيادة المجتمع المدني. ويعني تراجع مشاركة الطبقات الدنيا في العمل لتطوير وثائق العلاقات الاجتماعية داخل

المجتمع المدني، توقف عملية تحريض هذه المجموعات بالاهتمام بمصيرها وذلك من خلال عملية تنشئتها وتعليمها بهدف خلق الروح الغيرية لدى المواطنين في تفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وكما تقول آن بيرجيتا يونك Anne Birgitta Yeung (أن العلاقات بين الروح الغيرية والمجتمع المدني تتصف بكونها عملية موجة فالأشكال المختلفة من الغيرية تنمي المجتمع المدني والمشاركة في فعاليات المجتمع المدني تنمي الروح الغيرية وقيمها)(٢). وعليه فان توقف إجراءات التعليم والتنشئة من شانها دفع المجتمع نحو التعلق بالتنظيمات القاعدية بكل أشكالها أو في تزايد الميل لدى السلطات السياسية لعرقلة عمل المجتمع المدني لصالح وجودها، مع فارق بسيط بمقارنة مواقفها الحالية بمواقفها المسيطرة السابقة قبل الانفتاح على المجتمع،أي الالتزام الاسمي بأهمية وجود المجتمع المدني ولكن حسب منظورها الاجتماعي والاقتصادي.

والمفهوم (الذي تم ظهوره في المجتمعات الغربية من زاوية الاختلافات الثقافية والمعطيات السياسية) وذلك حسب رأي ديفيد لويس David Lewis. وهذا ما يمكن ملاحظته في عديد من دول الإفريقية حيث تسمح السلطات لفعاليات المجتمع المدني بالتعبير عن وجودها كوسيلة بيد السلطة للحصول على الشرعية وللتخفيف من حدة الضغط المجموعاتالنخبوية عليها .وبشكل عام تواجه منظمات المجتمع المدني في عالم الجنوب المشاكل التالية:

أولا: أن فكرة الانتماء إلى تنظيمات المجتمع المدني كفكرة حديثة العهد في التاريخ السياسي لهذه البلدان، أصبحت تقليعة تمارسها المجموعات النخبوية كوسيلة للظهور الاجتماعي وكتعويض عن عدم قدرتها في الولوج إلى السلطة السياسية بسبب انحصار هذه الأخيرة على مجموعات معينة. والقول بأنها تقليعة يعني عدم وجود اقتناع كامل بضرورة وجودها على الساحة بل أن الظروف الدولية هي التي أوجدت الفكرة وليست كونها تعبير عن تطور ذاتي ثقافي وسياسي رغم كل جهود المقاومة الداخلية للقوى المعارضة للسلطة بالمطالبة في فسح المجال للتعبير عن نشاطاتها.

ثانيا: أن وجود هذه التنظيمات سوف لن يحل محل السلطة ولا الأحزاب السياسية وأن نشاطاتها في تنمية الديمقراطية تبقى قضية نسبية لأن وكما يقول دوغلاس شالميرس Douglas Chalmers هذا التطور (متوقف على الطبيعة السياسية للنظام والبيئة خصوصا إذا علمنا بأن وجود المجتمع المدني يفترض وجود دولة ضعيفة مقابل مجتمع قوي الأواصر والحال في عالم الجنوب تتميز الدولة بقوتها وضعف قوة المجتمع المدني أن لم نقل غيابه في بعض المجتمعات، حالة المجتمع العربي والإسلامي.

ثالثا: والأكثر أهمية والأكثر خطورة هو تصور البعض في دول عالم الجنوب بأن فكرة المجتمع المدني كفكرة إصلاحية ستذبل. وعلى غرار ما حدث مع مجموعة من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي أخذت بها في السابق أنظمة عالم الجنوب وتحت ضغط عملية التحديث ولم تعط غير نتائج جزئيه مثل الإصلاح الزراعي وتأمين البنوك والشركات، فأن ذبول هذه الفكرة سيتم مع مرور الزمن بعد زوال الضغط الدولي أو أن نتائجها المتوقعة ستفقد ايجابيتها مع التداخل العميق للمصالح بين عالم الشمال والجنوب والذي يفترض إشباعها، في عالم مليء بمخاطر التهديد بعدم الاستقرارية السياسية، دعم نوع من الأنظمة القائمة على تحديد الحريات أو تقنينها بشكل يوفر للمصالح الغربية، وجود سلطة قادرة بالقيام بمهمة المحافظة على استمرارها في الوجود ضد كل التهديدات المستقبلية، وذلك بدمج المجموعات المعارضة الموجودة على الساحة السياسية في بلدان هذا العالم بالسلطة التي ستتولى مهام تحقيق الحد الأدنى من الحريات العامة وفي إطار نظام ديمقراطي يتصف بمؤسساته الشكلية. ويعني هذا التصرف فقدان منظمات المجتمع المدني لكل دعم خارجي كان أو داخلي. وهذا ما يمكن أن استنتاجه من قول هوارد ج. فيردا Howard J Wiarda بأن الدولة ذات (الصفة النقابية والمهنية Corporatism-التي كانت سائدة وإلى فتره قريبة في عالم الجنوب-تحاول إعادة تحديد حدود منظمات المجتمع المدني ومراقبتها وعرضها للتعاون معها)، وكل ذلك بهدف تأكيد نفسها على حساب قوة المجتمع المدني. بعبارة ثانية أن إمكانية خفوت نجم المجتمع المدني في

عالم الجنوب سيعود ليس فقط إلى نقل فكرة وجدت في أحضان ثقافة مجتمع معين ولعبت في ظهورها عوامل بيئة هذا المجتمع المتمثلة باستقلالية الفرد والمجموعات الذاتية وتحت ظروف ليبرالية اقتصادية وضعف فعاليات سلطات الدولة في الشؤون العامة، بل إلى الضعف الكائن في تكوينات وجوده: فبسبب عدم وضوح فكرة المجتمع المدني بشكل واضح لتداخل المنطق السياسي الحديث في العمل السياسي القائم على الانفتاح على الأخر، ومنطق الروح التقليدية داخل المجتمعات السياسية في عالم الجنوب الذي يؤكد على دعم المواقف الطائفية والقومية والقبلية، فأن تأثير هذا المزج على تنظيماته الاجتماعية يشل نتائج كل واحد منها عمل الأخر ليس فقط بسبب تضارب المصالح بين خاص وعام، بل بسبب أن هذا التمسك بمنطق روح الثقافة التقليدية ،ينزع عن التنظيمات المجتمع المدني، صفة التي يفترض بها أن تكون ،غير تمثيلية للأسس الاجتماعية من هذا النوع، لتعارض بين هدف مفهوم فكرة المجتمع المدني الذي يذهب إلى المشاركة الفعالة في عملية تحديث المجتمع وتطبيق الديمقراطية، مع هدف هذا التمثيل المبني على هذا الأساس في كونه يثبت الفواصل الاجتماعية بدلا من تحريرها. ويكفي للمرء ملاحظة أسلوب تنشئتها لمجاميعها لمعرفة إلى أي حد يتعارض وجود التنظيمات التقليدية مع أهداف فكرة المجتمع المدني، في كون جل نشاطات تنشئة أعضائها لا يتم فقط عبر قيم ثقافتها التقليدية وإنما تساهم من خلال هذه العملية في نشر وتثبيت الثقافة التقليدية. وتنعكس نتائج أثار هذا المزج أيضا على التعامل مع السلطة التي تجد في هذه الوضعية الظرف الذي يسمح لها بالتدخل في تحديد حدود هذه التنظيمات باسم فرض النظام وعرض نفسها للتعاون معها، هذا إذا كلن هناك نوع من المقاومة من قبل تنظيمات المجتمع المدني باتجاه السلطة تم تبلورها من خلال الضغوط البيئة الخارجية التي أجبرت الأنظمة في عالم الجنوب على الأخذ بفكرة المجتمع المدني.

قد يرى البعض بان ثمة ضغوط داخلية تتمثل بتطور الشعور السياسي لدى قواعد اجتماعية معينة، تلعب دور في بزوغ تنظيمات

المجتمع المدني. ففي الواقع أن تأثيرها يبقى نسبي،لأن وحتى ولو كانت هناك ضغوط من هذا النوع فهي في أساسها لم تخرج من كونها تقليد مارسته المجموعات النخبوية في محاولتها التماثل مع قيم ثقافة مجتمع أخر بهدف تثبيت نخبويتها من جانب ومن جانب أخر كأسلوب للضغط على السلطات من أجل الحصول على الشرعية وجودها. وعليه فانه يمكن الجزم بأن مستقبل هذا المجتمع متوقف على قدرته في تصليد قواعده في مقابل السلطات السياسية ولا يتم له تحقيق ذلك إلا من خلال قدرة المجموعات النخبوية بالتنازل عن نخبويتها من جهة ومن جهة أخرى على قدرتها في تفعيل المشاعر الغيرية على حساب المصالح الضيقة التي تتحكم الآن في سلوكيتها السياسية وعلى قدرتها في مواجهة التحديات الجديدة التي يتعرض لها المجتمع.

ثالثا: الحركات السياسية والاجتماعية الجديدة في العالم

لقد تزايدت منذ السنوات الستينات من القرن العشرين ومع مطلع القرن الجديدالحركات السياسية والاجتماعية في العالم وخاصة في العالم الغربي. وتعني كلمة التزايد وجود هذه الحركات سابقا ولكن ترافق هذا التزايد مع اتصاف الحركات الجديدة بخصوصيتها عما سبقها حيث ظهرت وتعددت في عالم يتصف بديمقراطية أنظمته السياسية ودولة الرفاهية التي قامت على تحقيق الازدهار الاقتصادي وتوزيع العوائد المالية والاجتماعية وتثبيت الأمن، حيث يفترض أن كل هذه الظروف تلعب دورا في عدم انتشار التذمر بين القطاعات الشعبية كما هو الحال في المجتمعات التي لم تأخذ بالديمقراطية نظاما لإدارة السلطة السياسية. ولكن وجود الديمقراطية في العالم الغربي إن لعب دورا مهما في امتصاص النقمة داخل المجتمع وتوظيف التذمر إذا ظهر في عملية التعاقب على السلطة من خلال وجود الأحزاب السياسية أو في الانضمام إلى جمعيات تدافع عن مصالح المتضررين إلى جانب دور الدولة في محاولتها لضمان الأجور والعمل على زيادة الازدهار الاقتصادي، فأن هذا التصرف إذا لعب دورا في تأطير السلوك السياسي من جهة ومن جهة أخرى منح للسلطة السياسية درجات عليا من الشرعية. ولكن الشعور بالتذمر من الأوضاع المختلفة التي عمت المجتمعات الغربية قاد إلى ظهور الحركات السياسية والاجتماعية المعارضة الجديدة وفي بعض الأحيان المتمردة على

الساحة السياسية. فإلى جانب استمرار الحركات السابقة مثل الدفاع عن حقوق المرآة والحركات الطلابية والبيئية أو ضد الحروب على الساحة السياسية، فأن ظهور حركات جديدة على هذه الساحة بدء يلفت نظر المحللين والباحثين في مجالات علم الاجتماع وعلم السياسة. ومثال على ذلك الحركات المدافعة على حقوق المهاجرين أو تلك التي تدافع عن حقوق أصحاب الشذوذ الجنسي أو في المطالبة بغذاء سليم خالي من الأسمدة الكيماوية أو تلك الحركات المناهضة للعولمة، فما هي أسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة؟ ولكن قبل الإجابة على هذا السؤال لابد الوقوف أولا عند معنى الحركات السياسية والاجتماعية وعلاقتها بالصراع الاجتماعي ؟

هناك صعوبة في تعريف الحركات السياسية والاجتماعية ويعود سبب ذلك لعدم وضوح الطبيعة السوسيولوجية لهذه الحركات بسبب تداخل عوامل تكوينها وأهدافها وعلاقتها مع معنى الصراع الاجتماعي الذي يأخذ له معنيين حسب كونه صراع اجتماعي رئيسي أو صراعات اجتماعية ثانوية. فالأول يشير إلى صراع بين الفاعلين الاجتماعين بخصوص عمل وأهداف المنظمة الاجتماعية كالمشاريع الاقتصادية والمصانع، منظورا إليها من زاوية كيفية عمل المنظمة بتوزيع العوائد المادية-الأجور-مثلا أو تنظيم أعمال المنظمة واتجاهاتها السياسية .في حين يقصد بالصراعات الاجتماعية كل الصراعات الجانبية التي لها علاقة بالخلافات داخل المجتمع مثل الصراعات الدينية أو القومية أو اللغوية التي لها علاقة بوضعية المجتمع ككل، حيث يعبر عنها عن طريق الإضرابات أو المظاهرات بكل أشكالها أو عن طريق المقاطعة. وعليه فأن الفرق بين المعنيين يكمن بأن الأول يتعلق بطريقة العمل وتنظيمه بينما يتعلق الثاني بالخلافات داخل المجتمع وأسبابها، داخلية كانت هذه الأسباب أم خارجية. وعليه فان ما يستخلص من وجود الصراع ليس فقط تأثيره بشكل كبير على عمل التنظيم استناد إلى حجم القائمين به أو إلى علاقته بإحدى أهداف التنظيم-مثل الصراع الاجتماعي من أجل زيادة الأجور، بل ترابط دلالة وجوده مع وجود الحركة الاجتماعية بسبب عملية التعبئة حول أسباب قيام الصراع وتأثير هذا التحرك في عملية التغيير الاجتماعي داخل المجتمع، سواء إن فهم هذا التغيير من زاوية عدم فاعلية النظام القائم أو عجزه في الاستجابة إلى المطالب المطروحة، أو إذا ما نظر

إليه كتعبير عن صيرورة السيطرة والصراع الطبقي داخل المجتمع خصوصا إذا ما ربطت هذه الصيرورة بأهداف جديدة. فالتحرك الجماعي من اجل التغير يعني **أولا:** أن هناك مصالح وأهداف يتقاسمها أفراد المجموعة تكمن وراء تحركهم الاجتماعي والسياسي. وهذا ما يذهب إليه اريك نوفو Erik Neveu في قوله بأن الحركة الاجتماعية هي مجموعة من الأفراد (تربطهم مطالب مشتركة يعبرون عنها بطرق معروفة مثل الإضرابات والتظاهرات). **وثانيا:** يعكس وجود هذه المصالح وهذه الأهداف تقاسم المشاعر بين أفراد المجموعة في مقابل مجموعة منافسة ثانية حيث يضفي عليها هذا التنافس صورة الوحدة المعارضة لإعمال وأهداف المجموعة المنافسة. **وثالثا:** أن القول بأنها تشكل وحدة يعني أن التنظيم هو الأساس الذي يفرق هذه المجموعة عن أي مجموعة ثانية تتشكل تحت ظروف معينة وتنضمر بمجرد زوال هذه الظروف. وكنتيجة فأن هناك من ركز على العمل الجماعي للمجموعة كمعيار للتعرف على هذه الحركات. فبالنسبة لسدني تاروSidney Tarrow مثلا أن (التحدي الجماعي للسلطة وللنخبة من قبل مجموعة باسم أهدافها المشتركة وتضامنها) يعتبر معيار التعرف على هذه المجموعة ويفرزها عن تلك التنظيمات القائمة والموجودة داخل المجتمع. بعبارة ثانية أن ما يحدد وجود المجموعة كحركة ليس عملها الجماعي فقط بل لابد ملازمة هذا العمل بفكرة تحدي المجموعة لأوامر السلطة حيث يعني التحدي هنا ليس فقط مقاومة السلطة بل محاولة إحلال برامج المجموعة محل برامج السلطة. ويعني هذا أن هناك أفكار مرافقة لهذه المقاومة تتضمن مشاريع لها أهدافها وتتعارض وسياسة السلطة السياسية. فمقاومة بدون أهداف سرعان ما تذبل أو يقضى عليها بمجرد ممارسة القوة ضدها. ولكن مرافقة هذه المقاومة بأفكار تهدف تحقيق برامج معينة أو سياسات محددة يعني الدخول في صراع مع السلطة بهدف تحقيق هذه الأهداف، وهذا ما يعطي لهذه الحركات أهميتها السياسية والاجتماعية.

يضاف إلى ذلك أن القول بالتحدي يعني أيضا أنه لابد من وجود تضامن وتنظيم بين أفراد المجموعة هدفه ليس فقط منح المجموعة القوة التي يفترض الحصول عليها في مواجهة السلطة بل يعني التضامن والتنظيم هنا تلك القدرة التفاعلية بين الأفراد على ضمان استمرارية وجود المجموعة أمام قوة السلطة وهذا ما ذهب إليه

كل من ج كريك جينكينز J. Craig Jenkins وكلانديرمانس بيرت Klandermans Bert حيث عرفوا الحركة الاجتماعية (بأنها تعبر عن سلسلة من العلاقات التفاعلية المستمرة بين الدولة والمجموعات المتحدية. ويفهم من معنى سلسة العلاقات التفاعلية المستمرة بأن أي وجود للمجموعة إن لم يكن مستمر فهو لا ينضوي تحت اسم الحركة الاجتماعية لأن استمرارها يعني تحديها للسلطة الدولة وللنظام من أجل فرض تصورها الجديد للحياة السياسية وهذا ما ذهب إليه بلومير هيربيرت Blumer Herbert في تعريفه للحركة الاجتماعية في قوله بأنها (مشروع جماعي يهدف إلى إنشاء طريقة جديدة للحياة.... وتجد أسس دوافع تحرك-المنظمين لها-في عدم قدرتهم على إشباع مصالحهم من الحياة الحالية من جانب ومن جانب أخر في أملهم ورغبتهم في تحقيق الخطة الجديدة أو النظام الجديد للحياة) الذي وضعوه لأنفسهم.

في الواقع أن التأكيد على فكرة التحدي والتنظيم تشير إلى أن وراء ظهور الحركات السياسية والاجتماعية في مجتمع ما تكمن ظروف واقع هذا المجتمع. فتطور هذه التنظيمات يعكس ذلك الصراع الذي يدب في داخل المجتمع بين عناصر غير متكافئة اقتصاديا وفكريا بسبب النمط الاقتصادي والسياسي المطبق الذي قاد إلى خلق عناصر مهمشة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا نظمت نفسها كمجموعات لمعارضة سياسة الحكومة في محاولتها لتغيير هذا الواقع. وكما يقول ماك ادم دوك McAdam Doug تعبر (الحركة الاجتماعية عن جهود مجموعة منظمة من المهمشيين في محاولتهم أما مقاومة أسس المجتمع أو في تنميته باللجوء إلى أشكال غير مؤسسية من المشاركة السياسية، مما يدفع السلطات السياسية باستخدام العنف ضدها مبررة ذلك بحجة المحافظة على الأمن والنظام ضد عناصر متطرفة. أن عدم لجوء الحركة الاجتماعية إلى الوسائل المؤسسية المعترف بها مثل الأحزاب السياسية والمجموعات الضاغطة يعود إلى كون إن هذه المؤسسات العاملة داخل النظام السياسي غير قادرة على تحقيق مطالبهم بسبب علاقاتها المتداخلة مع السلطة وتقاسمهم للمصالح المتشابهة الأمر الذي قاد هذه الحركات اللجوء إلى الوسائل الأكثر إثارة وتأثيرا على الآخرين لتسليط الضوء عليها، باحتلال الشارع والقيام بإعمال تخرج عن نطاق ما هو معهود ومتعارف عليه داخل المجتمع. قاد هذا الأمر

بالبعض لوصف هذه الحركات بكونها مجموعات غير عقلانية وغير مستقرة مقارنة مع تلك التنظيمات السياسية القائمة والمتعاونة مع النظام وذلك بسبب أسلوب عملها وتفكيرها وبلجوئها في الدفاع عن نفسها إلى العنف المضاد ضد عنف السلطة السياسية .وفي نفس السياق الذي يركز على فكرة التحدي والعمل الجماعي يذهب كل من اندرية ج بيلانجير André-J Bélanger وفينسان لوميو Vincent Lemieux إلى تعريف الحركة الاجتماعية (كمجموعة أشخاص يتقاسمون فيما بينهم إيمانهم في موضوع معين وبهدف اجتماعي وفي انخراطهم المتعمد في النضال من أجل تحقيق) هذا الهدف. وفي الواقع يعكس انخراطهم المتعمد في خوض الصراع إرادتهم في خوض معركة غير متكافئة مع القوى التي تعارضها. ولا يدل هذا التصرف على عفوية وإنما على عقلانية عمل قام بدراية حساب العوامل السلبية والايجابية الناتجة عن تصرفهم المتحدي وفي ظل ظروف واقع مجتمع معين.

أن تغير النظرة حول طبيعة عمل هذه التنظيمات يعتبر شيئا جديدا في العالم السياسي.

فليس لكونها مجموعات محبطة اقتصاديا وسياسيا يعني بالضرورة عدم عقلانيتها وتخلفها الفكري. ففي أغلب الحالات تعبر هذه المجموعات على تطور فكري نوعي سابق لوقته في مقارنتها مع التنظيمات المتعاونة مع النظام أو التي تعيش في كنفه بسبب عقلانيتها وسعة فكرها وذلك فيما يخص المشاكل الجديدة للعالم السياسي، مما قاد بالبعض إلى تغيير نظرة وأسلوب التعاطي مع مقولاتها ورفض إطلاق تسمية المجموعات المتطرفة عليها. فمثلا سدني تارو Sidney Tarrow ينظر إلى هذه الحركات (ليس كمجموعات متطرفة بل كتعبير عن تحدي جماعي-للمجموعة-قائم على شعور بالتضامن الاجتماعي). أما بالنسبة إلى اريك نوفو Erik Neveu الذي حاول تعريف الحركة الاجتماعية من خلال انتماء أعضاءها إلى نفس التكوين الاجتماعي ولهم نفس المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية،فأن تحركهم الجماعي يهدف إلى تحقيق هويتهم الخاصة، وذلك بالضرب على العالم الرمزي الذي ساهم في ظهور وجودهم مثل الدفاع عن بيئة سليمة. بمعنى أخر يجب وضع العمل المشترك لكل حركة في سياق العالم الرمزي الذي تدافع عنه والذي هو في أساس

سبب وجودها والذي لم يأخذ له هذه الصفة إلا لكونها تعارض شيئا ما، سلطة مثلا أو أصحاب قرار. وتأخذ هذه المعارضة صفتها السياسية لأن خطابها موجه إلى سلطة سياسية. وحتى ولو كان هذا الخطاب غير موجه لها، إلا إن حجم تعبئة المناصرين لها والأشكال التي يتبنونها في التعبير عن هذا الخطاب، يؤثر بالضرورة على السلطة السياسية التي لا يمكن لها الاستمرار في السكوت عنه لأنه يثير القلاقل التي قد تؤثر على الأمن والنظام وبالتالي سوف يؤثر على شرعية القائمين على السلطة. وعليه فلابد من أخذ الإجراءات الكفيلة، أما للاستجابة لها أو لقمعها. ومثال على ذلك الاضطرابات والجلوس الجماعي ومنع سير القطارات الحاملة للنفايات المواد اليورانيوم التي تقوم بها مجموعات الدفاع عن البيئة،وأن كانت موجهة ضد الشركات التي تقوم بهذه العمليات،غير أن تأثير هذه التظاهرات على الأمن والمخاطر التي يمكن أن تحدث في حالة تجاوز ما هو مقبول، تجبر السلطة السياسية على اتخاذ بإجراءات احترازية ضد هذه المجموعات أو إجراءات أمنية ضدها. والسؤال الذي يطرح هو لماذا يتظاهر الأفراد؟

لقد تعددت التفسيرات المعطاة للإجابة على هذا التساؤل فهناك من حاول إعطاء تفسير لها من خلال التركيز على التحليل الماركسي وآخرين نظروا إلى هذا التصرف من زاوية نفسية وهناك من انطلق من المعطيات الاقتصادية. ففي مجال التحليل الماركسي فأن ماركس لم يأخذ بنظر الاعتبار في تحليله للصراع الطبقي تكوين الحركات الاجتماعية لأن تحليله انصب فقط على فكرة الصراع الطبقي بين الطبقة العمالية والبرجوازية كانعكاس للأرضية الاستغلالية الاقتصادية للرأسمال التي يعبر عنها من خلال الشعور بالوعي الطبقي للبروليتارية الذي هو في أساس تكوين الطبقة. فبالنسبة له أن الصراع الاجتماعي في داخل المجتمع ما هو إلا انعكاس للصراع الطبقي بين المكونات الطبقية للمجتمع. أن حصر هذا التحليل بهذه الشاكلة حرم المؤمنين به إعطاء تفسير للحركات الاجتماعية التي ليس لها علاقة مع مفهوم الطبقة، كما في حالة حركة الشاذين جنسيا أو تلك التي تنادي ببيئة سليمة أو حركة المطالبين بسكن. فالأولى مثلا هي تعبير عن الدفاع عن حق الاختلاف في الهوية والثانية تفتقد الأرضية الاقتصادية لكون أن المنضمين إليها ينحدرون من كل المصادر المتنوعة اقتصاديا

داخل المجتمع وكذلك الحال بالنسبة للثالثة، فغالبية المنضمين إلى هذه الحركة تجد جذورها بين المجموعات المتوسطة وبين المثقفين. فلا الأولى ولا الثانية ولا الثالثة هي تعبير عن صراع طبقي لغياب الشعور الطبقي والذي يعبر عنه بوجود الثقافة الطبقية لكون هذه الأخيرة هي الدليل على وجود الطبقة فغيابها يعني غياب الطبقة. وعليه فبالنسبة للأولى فأن تذمر واحتجاجات المنضمين إلى صفوفها يعكس بحثهم عن هوية بسبب علاقات التميز ضدها حيث يجد جذور شعورها بالاختلاف على مستوى الشعور الطبقي أي كل ما يتعلق بالمجال العاطفي أي بعبارة ثانية لا طبقية هذه المجموعة تظهر من خلال غياب ثقافتها الطبقية فمجمل تصرفاتها تعكس ردود فعلهم ضد مشاعر الكراهية والتكبر والتعالي الممارس ضدها من قبل الآخرين. وفيما يخص مجموعات البيئة فان مشاعر التخوف من تدهور الأوضاع البيئية سواء كان الفرد عاملا أو صاحب ملكية خاصة هي وراء تصرفهم أي هنا مرة ثانية غياب طبقية هذه المجموعات يدل عنه غياب ثقافتها الطبقية وهذا ما يظهره الواقع من خلال الانتماءات الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة لهذه المجموعة. أما فيما يتعلق بالمجموعات المنادية بالسكن الصالح وتوفيره، فأن مشاعر التعاطف مع المجموعات المهمشة تجد جذورها لدى هذه المجموعة المدافعة،أما في تأثير التعاليم الدينية أو في مشاعر الغيرية لدى الإنسان هي تشكل هذه المشاعر دوافع وراء تصرفهم وتحركهم الاجتماعي والسياسي.

أن هذا النقص في التحليل الماركسي دفع ببعض المحدثين في هذا الفكر إلى ملئ هذا الفراغ في إعطاء تفسير لتواجد وانبعاث الحركات الاجتماعية بالتركيز على دور العامل الثقافي والمجتمعي بدلا من التركيز فقط على عامل الصراع الطبقي حيث اعتبرت أن كل الاعتراضات والمعارضة لكل ما يصدر من قبل السلطة يجب النظر إليها كصراع ضد نتائج السلطة وليس السلطة ذاتها .بعبارة أخرى، بدلا من انتقاد أسس السلطة وجوهر وجودها الطبقي والسيطرة عليها من اجل تغيير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية يركز التحليل الجديد على طريقة إيجاد وسيلة للتعايش معها من خلال اللجوء إلى العوامل الثقافية والمجتمعية دون التطرق إلى تغيير العلاقات الطبقية داخل المجتمع . وهذا رأي ميشيل فوكو Michel Foucault الذي يرى في الحركات الاجتماعية كصراعات مواجهة (لا يتحدد-مجالها-في دولة

واحدة.. ولا بنوع معين من سلطة حكومية... وهدف الصراعات معها يكمن في نتاج السلطة نفسها كما هي عليها... إنها صراعات من أجل إثبات حق الاختلاف وذلك من خلال محاربة كل ما يعزل الفرد... ويجبره على الانطواء على نفسه... إنها صراعات ليس ضد أو مع الفرد وإنما هي معارضة ضد ما يسمى بالحاكمية عن طريق الانفرادية) أو ما يسمى بالمجتمع الانضباطي والذي يعني خضوع الأفراد والجماعات إلى قواعد تفرضها السلطة في تخطيط كل مجالات الحياة وعلى حساب حرية الفرد. وكما يبدو واضحا أن في أساس هذا التغير في التحليل يكمن تطور المجتمع الغربي الذي استطاع خلال قرن من الزمن من التطبيقات الرأسمالية ونظامها الديمقراطي في برجزة القطاعات العمالية وتوحيد الأنماط الحياتية للجميع،الأمر الذي قاد إلى ظهور الحركات المنادية بالاختلاف كوسيلة لمواجهة السلطة. بعبارة ثانية يكمن وراء هذا التحرك الاجتماعي نمطية أسس الحياة والتقليل من مجال الحرية وخاصة في الوقت الحاضر من عولمة العالم وما تفرضه من أنماط سلوكية وما تقترحه من عقلية موحدة مستمدة من ثقافة محددة.

أما من رأى في الأوضاع النفسية أسبابا للتحرك الاجتماعي فهناك تيد روبيرت كور Ted Robert Gurr الذي يذهب في كتابه لماذا يتمرد الأفراد Why men rebel إلى القول بأن ما يحرك تصرف الفرد هي تلك العلاقة التي يقيمها بين (قيمة ما يتوقعه وقيمة قدراته بمعنى أخر أن قيمة ما يتوقعه الفرد نتيجة عمل ما يقوم به مقارنة مع قيمة قدراته على انجاز هذا العمل هو وراء تحركه. فإذا كان ما يتوقعه من تقيم لعمله اقل من قيمة قدرته على ما قام فيه فان ذلك يقود إلى الإحباط الذي يدفع به إلى القيام بإعمال عنيفة يعبر بها عن طريقة تمرده. وعليه فبالنسبة لهذا الباحث أن الإحباط يشكل دافع وراء تمرد الأفراد ضد السلطة عندما يعتقدون أن من خلال هذا التصرف سوف يمكن لهم (التخفيف من حدة استياءهم) نتيجة تصورهم بأن القدرات التي يملكوها لا توازن ما يتم تقيمه من قبل الآخرين بمعنى أخر مادام الفرد يشعر بأن الأخر-سواء كان سلطة أو تنظيم اقتصادي أو اجتماعي- ينظر إليه أو يقيمه بشكل متدني لا يتوافق مع ما يملكه من قدرات وخبرات فأن رفضه للأخر وتمرده عليه يعتبر

وسيلة للتخفيف من حدة هذه المشاعر. وعليه مادام الإحباط قائم فان العنف هو نتيجة مرافقة له.

هناك من يعتقد بان المظالم الاجتماعي للمجموعة داخل المجتمع أن لم تستطع السلطة أو أي منظمة ثانية التصدي لها في إيجاد الحلول القادرة على محو كل إحباط، فأن هذه المجموعة تعتقد أن لدى تنظيم الحركات الاجتماعية القدرة على تحقيق الإشباع أو إسماع صوتها للجميع. وهذه هي فكرة آمي ج بيندر Amy J Binder بمعنى أخر أن وراء تحرك الأفراد في الانضمام إلى الحركة الاجتماعية تكمن مظالمهم التي يرون بأن في انضمامهم إليها يمكن أن يحققوا ما يصبوه. وهذا التصرف هو شيء طبيعي لان في تصور الناس أن العمل الجماعي له دائما صفته الايجابية بسبب ما يملكه من قدرة الضغط قادرة على تغيير الأوضاع مقارنة بالعمل الانفرادي. ولكن رغم هذه الصفة فانه ليس بالضرورة أن يقوم الفرد بالانتماء إلى الحركة. فقد يحدث أن يتعاطف الفرد مع المجموعة لكونه يشعر بنفس المظالم دون الانضواء تحت رايتها. ولا يدل هذا التصرف على لا غيرية الفرد بل يدل على عقلانية الفرد في حساباته التي يضعها بين عوائد يمكن أن يجنيها من فكرة الانضواء وتكاليف هذا الانضواء. فارتباط أي فرد ومهما كان وضعه الاجتماعي والاقتصادي في تحرك ما يضع في عينيه هذه المعادلة: ما هي العوائد التي سوف يجنيها من خلال الارتباط وكم سوف يكلفه من جهد ومال ووقت. ولكن عدم الانخراط وعلى رغم تقاسم نفس المظالم يفسر بانتظار الفرد تلك العوائد دون الانضمام في الحركة وهذا ما يسميه منكور اولسن Mancur Olson بالمرور المتخفي. وعليه فان ما يمكن استنتاجه من هذا التصرف هو أن تحقيق المصالح الاقتصادية وبشكل عقلاني هو وراء التحرك الاجتماعي أو الانضمام إليها.

ولكن كيف يمكن وصف هذه الحركات الجديدة؟ هناك عدة خصوصيات لهذه الحركات فهي وكما لاحظنا لا تنتمي إلى طبقة معينة وليس لها جذور طبقي. **وثانيا:** تتصف في غالبيتها بأنها متعددة الأفكار أي ليس هناك فكرة واحدة تسيطر على الحركة وذلك بسبب تعددية الجذور الطبقية لها. **وثالثا:** هناك تقسيم واضح بين العمل الجماعي والعمل الفردي حيث هناك سيطرة جماعية في التحرك. **ورابعا:** تنوع

الحركات حيث ليس هناك حركة واحدة مسيطرة على الساحة السياسية بل هناك تعددية التنظيمات. **وخامسا:** وهو أهم شيء، تعبر كل هذه الحركات على شكوكها اتجاه النظام الديمقراطي القائم وذلك لعجزه عن الاستجابة للحاجيات الجديدة داخل المجتمع . **وسادسا:** أغلب هذه الحركات يقوم عملها على اللامركزية.

نظريات العلاقات الدولية والعولمة

يقصد بمفهوم العلاقات الدولية ذلك التبادل بين دول ذات سيادة أو بين الأمم المتواجدة في إطار النظام الدولي الذي يشمل، إلى جانب وجود الدولة،كل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وحركات التحرر الوطني والقوى الفاعلة الاقتصادية مثل الشركات المتعددة الجنسية. بعبارة ثانية، تعكس العلاقات الدولية تلك العوامل المؤثرة على الحياة الدولية والتي تترجم إلى الواقع باختلاف السياسات الخارجية. وهذه العوامل هي: العامل الإنسانية والسكانية والعامل المادي والتكنولوجي والعامل الثقافي المتمثل بالاديولوجيات والثقافات، حيث تتصف هذه العوامل بتداخلها وتفاعلها مع الوسط البيئي لكل طرف من أطراف النظام الدولي والتي تقود إلى تنوع هذه السياسات التي تعكس الاختلافات في مستويات القوة كنتيجة لامتلاك طرف من الأطراف إمكانيات أكبر من الأخر في المجالات المتعددة التي تساهم في تنمية قوته. وما يفهم من هذا التوضيح أن العلاقات الدولية تتميز بكونها علاقات قوة هي تلك التي تعني قدرة الأطراف الدولية على خلق مجالات التأثير لصالحها Influence spacesأو المحافظة على قوتها Preservation of Power ، سواء كان ذلك عن طريق القوة المادية بما يسمى القوة الصلبة The hard power، حسب مصطلح جوزيف نـــي والتي تعني اللجوء إلى قوة الإجبار العسكرية، أو عن طريق السياسي والدبلوماسي بما يسمى بالقوة الناعمة The soft power والتي تعني محاولة تحقيق الأهداف المرغوب بها عن طريق اللجوء إلى وسائل الإقناع بدلا عن القوة العسكرية. أو في اللجوء إلى جمع القوتين معا تحت اسم القوة الذكية smart power والتي تعني اللجوء إلى القوتين معا أي إلى التخويف والإقناع في فرض شروط احد الأطراف على الأخر أو في تغيير سياسته. ولكن وكما يلاحظ أن ليس كل الأطراف

الدولية تتمتع بهذه الخصوصية. فمجال القوة يبقى محصورا بيد الدولة رغم اعتقاد البعض بأن الشركات المتعددة الجنسيات هي الأخرى تملك هذه القدرة بسبب العنف التي تستعمله للحفاظ على مصالحها والأمثلة كثيرة على ذلك بدء من قضية تأميم البترول في إيران في زمان مصدق وانتهاء مع الانقلاب في شيلي عام١٩٧٣. أن تحليل عنف هذه المؤسسات يبين بوضوح استخدام هذه المؤسسات لقوة الدولة والحكومة في تحقيق أهدافها وليس في امتلاكها القوة لان تبقى هذه الأخيرة كصفة مرادفة لوجود الدولة، بدليل أن حتى الاندماج الإقليمي بين الدول في إطار منظمة معينة مثل منظمة الاتحاد الأوربي لا يلغي قوة الدولة، بل يدعمها ،كما يذهب إلى ذلك الآن ميلورد Millward Alan بقوله (أن التنازل عن سيادة الدولة بعد عام ١٩٥٠ شكل واحد من جوانب النجاح في إعادة تأكيد الدولة القومية كوسيلة أساسية لتنظيم الكيان الأوروبي. ولهذا السبب تبقى الدولة محافظة على مركزية موقعها في النظام الدولي وذلك منذ معاهدة ويستفاليا التي وقعت عام ١٦٤٨ بين القوى المتصارعة وأنهت بذلك حرب الثلاثين سنة وحرب الثمانين سنة بين البروتستانت والكاثوليك ووضعت القواعد الجديدة لما عرف فيما بعد بالنظام الدولي القائم على سيادة الدول القومية المستقلة وعدم خرق هذه السيادة واحترامها، وصولا إلى النظام الدولي المعاصر الذي تم تركيز قواعده مع حصول أكثر الدول التي كانت خاضعة للاستعمار على استقلالها خلال فترة الحرب الباردة. فقد بقى هذا النظام محافظا على خصوصيته باحتلال الدولة مركز الصدارة في العلاقات الدولية، وبالأخص مع انتهاء الحرب العالمية الأولى حيث أخذت العلاقات الدولية بعدا جديد عندما اعتبرت كنظام قائم على معطيات نظرية بهدف **أولا:** لتميزها عن المظاهر الدولية التي يعج المجتمع الدولي بها **وثانيا:** لتفسيرها. وأن هذه المركزية للدولة لم تتغير حتى مع عولمة العالم.

في الواقع يمكن رصد جذور معطيات النظرية للعلاقات الدولية عند الإغريق وبالخصوص في كتاب تاريخ الحرب البيلوبونيز Peloponnesian War بين أثينا وإسبارطة التي ذكرها المؤرخ الإغريقي تيوسيديدس Thucydides الذي لم يحاول فقط ذكر وتسجيل حوادث هذه الحرب، بل قام بتنظير مجريات هذه الحرب في إعطاء تفسير وتحليل للمعطيات العسكرية والسلمية للمجموعات

المتحاربة. وقد كانت هذه التحليلات وراء الاتجاهات النظرية المعاصر في تفسير مجالات القوة والحرب والسلام والأمن القومي للدول من بعد. ويمكن التركيز على أهم نظريتين من بين مجموعة من النظريات وهي: النظرية الواقعية،النظرية الليبرالية أو المثالية مع تطور معطيات كل نظرية من هذه النظريات لموافقتها للتطور السياسي الحديث للنظام الدولي مع القرن الواحد والعشرين .فما هي فحوى هذه النظريات وما هي العولمة:

أولا: النظرية الواقعية

قبل تحديد ماهية أفكار هذه النظرية لابد من التذكير بان هذه النظرية تنطلق من الواقع الإنساني الذي تتحكم به مجموعة من القوانين الطبيعية التي لا يمكن تغييرها إلا إذا أخذ بنظر الاعتبار المحددات التي تحدد مجالات هذه القوانين، ومن بين هذه المحددات الدولة وأمنها وقوتها التي يساهم في وجودها تداخل العامل العسكري والاقتصادي والتكنولوجي والسكاني. وتؤخذ هذه القوة كمعيار يتحدد على ضوءه قياس قدرة الدولة على المحافظة أو الدفاع عن مصالحها الحيوية. بمعنى أخر أن احتكار القوة بيد الدولة فقط-بمعنى لا يقاسمها في ذلك قوة أخرى مثل وجود منظمة ما- يحدد مجالات المصالح الحيوية للبلد، لأنه مادامت الدولة قوية فان إمكانية المحافظة على مصالحها ستكون مضمونة. وعليه تعتبر الدولة حسب هذه النظرية الهيئة الوحيدة المؤثرة في العلاقات الدولية لكونها (ذات طبيعة وحدوية وعقلانية لأنها تهدف وبشكل مستمر إلى المحافظة، وبأقصى حد،على مصالحها القومية، مما يدفعها وبشكل مستمر إلى اللجوء للقوة بغية المحافظة على الأمن والقضايا السياسية التي تشكلان أهداف الرئيسية للسياسة الخارجية. بعبارة ثانية إذا كان وراء بحث الدولة عن القوة تكمن فكرة تخوفها على مصالحها القومية التي تدفعها إلى تقوية ترسانتها العسكرية، فمعنى ذلك ستكون القوة هي بحد ذاتها ، بالنسبة للدولة، هدف ووسيلة في نفس الوقت.

ففي رأي الداعين إلى هذه النظرية أن العالم يعيش حالة الفوضى السياسية بسبب غياب (السلطة المنفذة والضامنة لامتثال سلوك-الدول-للقواعد المنظمة). بعبارة ثانية أن غياب الحاكمية الدولية التي تملك بيدها بنفس الوقت القوة العسكرية والسياسية الكفيلة بتنظيم

العالم وفرض قوانينها يقود بالدول إلى البحث عن كل الإمكانيات المتاحة لديها في تنمية قوتها الضاربة عسكريا واقتصاديا كهدف وكوسيلة للدفاع عن نفسها. ولهذا السبب يقيم جون هال John A Hall هذه النظرية بأنها (أكثر نظرية قوة وأناقة للسلم والحرب) في عالم يتميز ببيئة فوضوية. في الواقع تكمن جذور هذا الرأي في فلسفة كل من ميكافيل و هوبز في فكرة الدفاع عن النفس في ظل سيطرة قانون الغاب،حيث يمكن اعتبارهم من بين الداعين إلى هذه النظرية. فبالنسبة للأول أن ظروف تكوين الدولة القومية التي عاصرت الأزمة الأخلاقية التي عانى منها النظام السياسي الأوربي عند انهيار النظام الإقطاعي الكنسي وبزوغ عصر النهضة، فأن رفض هذا التكوين الجديد-الدولة القومية-لأي سلطة أعلى من سلطتها، كان من نتائجه انتشار العداء بين الدول بسبب التنافس على الحصول على القوة والسلطان وغياب النظام قانوني لتنظيم العلاقات فيما بينها، الأمر الذي قاد إلى تركيز الدولة على حقها الطبيعي في تنمية قوتها في مواجهة التهديد الكامن من وجود عدة دول تنافسها في نفس الأهداف. فالنسبة لميكافيل يجب على الدولة-الممثلة بالنسبة له بالأمير-أن لا ترتبط مع أي دولة أخرى بعلاقة صداقة وإنما يجب عليها البحث بشكل مستمر على الإمكانيات في تحقيق المصلحة الحيوية التي هي معيار الرابطة بين الدول بمعنى أخر ليس للدولة من صديق وإنما لديها مصالح وأن رغبة التملك شيئا طبيعي فعلى كل دولة القيام بعمل للوصول إلى تحقيق هذا التملك.

أما بالنسبة لهوبز وفي كتابه التنين Leviathan ومنطلقا من فكرته-التي ذكرت سابقا-بأن المجتمعات الإنسانية في حالتها الطبيعية تعيش حالة الفوضى حيث يسيطر فيها قانون الغاب وأن غاية كل فرد من أفراد هذه المجتمعات هي الدفاع عن نفسه باللجوء إلى القوة، فالطريق الوحيد للتخلص من هذه الوضعية هو في اتفاق الجميع على عقد عهد بينهم يتنازلون فيه إلى الأمير عن حقوقهم بمقابل ضمان أمنهم، هذه القاعدة لا يمكن أن تخلق لها نفس الآثار في مجتمع الدولي لأن حرص كل دولة على سيادتها يدفعها للجوء إلى البحث عن القوة لضمان أمنها. فبالنسبة له أن المجتمع الدولي مجبر على اللجوء إلى القوة مادامت حالة الفوضى قائمة وعدم الثقة منتشر بين الجميع والنتيجة فأن الحرب بين الدول تعتبر حالة طبيعية. وحسب رأيه (أن

الملوك والشخصيات الماسكة بالسلطة وبسبب استقلالياتهم فإنهم في حالة مستمرة من الشكوك-بالغير-وفي وضعية مقاتلين وأسلحتهم مصوبة باتجاه الآخرين.. ومدافعهم متواجدة على حدود بلدانهم وجواسيسهم يتجسسون عند جيرانهم وكل هذه الأوضاع تشكل جزء من الاستعدادات الحربية). لقد أثرت هذه الأفكار وبشكل كبير على مفكرين ومنظرين في القرن العشرين مثل هانس مورجينثو Hans J Morgenthau الذي أكد على أن الواقعية تعتقد (بأن العالم لا يتصف بالكمال ... بسبب القوى المكونة للطبيعة الإنسانية وبهدف أن يكون العالم متسم بهذه الصفة لابد العمل مع هذه القوى وليس ضدها. أن المصالح المتعارضة والصراعات فيما بينها هي صفة مرتبطة بهذا العالم. وعليه فلا يمكن للمبادئ الأخلاقية أن تحقق كل-ما تصبو إليه- ومن المستحسن العمل على التوصل إلى نوع من التوازن الوقتي بين هذه المصالح والوصول إلى التسوية غير المستقر للصراعات). ومن بين منظري هذا الاتجاه أيضا هناك هيدلي بول Hedley Bull الذي أكد من جانبه على الطبيعة الفوضوية للعلاقات الدولية منطلقا من فكرة سيادة الدولة التي تتحرك بحرية على ضوء مصالحها الخاصة وبشكل أناني ولا تخضع إلى أي سلطة أعلى منها،وإذا كان هناك نظام ينظم هذه العلاقات، فأن ذلك من خلق الدول أنفسها ولا يعود إلى عامل أخر. فالدولة برضاها تختار الانضمام تحت راية تنظيم معين تساهم هي فيه وضع قواعده. وعليه فان ما يمكن استنتاجه من هذا التأكيد هو أن صراع القوى هو وراء تنظيم العلاقات الدولية،وأن كان هناك لجوء إلى بعض المبادئ الأخلاقية فوراء ذلك تكمن القواعد العرفية التي تتمسك بها قيادات السلطات السياسية، حالة التحالف دولة مع دولة أخرى .بمعنى أخر ليس هناك في الواقع مبادئ عليا تحدد من سلوكية الدول وتدفعها بالتمسك بهذه القواعد، بل أن ضرورة ضمان الوجود هي وراء تحالفها بهدف زيادة قوتها. وكما يقول كولين دووك Colin Dueeck (كون النظام الدولي نظام فوضوي حيث احتمال انفجار الصراعات العنيفة شيء محتمل حدوثه بشكل دائم، فأن الدولة من أجل المحافظة على بقاءها فإنها مجبرة على الاعتماد على قوتها المادية بشكل منفرد أو مع التحالف مع الآخرين). أن الشيء الملاحظ في تحليلات هيدلي بول والذي يختلف عن غيره من المدافعين عن الاتجاهات النظرية للمدرسة الواقعية، هو أخذه بنظر الاعتبار الجانب

الأخلاقي رغم كونه ارجع ذلك إلى العرف، هذا التأكيد هو في الحقيقة نتيجة لتلك التاليفة التي جمع فيها هذا المفكر بين الأفكار الكلاسيكية لدى كل من ماكيفيل وهوبس وبين أراء هوكو كروسيوس Hugo Grotius المعاصر لهوبس والمتعلقة بأسس القانون الدولي والتي دعا فيها إلى عقد المعاهدات الدولية القائمة على أسس القانون الطبيعي لضمان حرية الملاحة والتبادل التجاري. ففي كتابه قانون الحرب والسلام يدعم هوكو إلى فكرة أن الحرب لا يمكن اعتبارها الشكل الوحيد لتنمية قوة الدول، وذلك من خلال محاولاتها الحصول على أقاليم دول ثانية، فحرية التجارة وتنمية الاقتصاد تنميان هذه أيضا علاقات القوة بين الدول. بعبارة ثانية أن العلاقات السياسية لها القدرة على تنمية قوة الدول من خلال علاقاتها التجارية. ويبدو أن فكرة كارل فون كلوسفتيز Carl Von Clausewitz القائلة بان الحرب ما هي إلا وسيلة ثانية للسياسة ولكن بأسلوب ثاني تجد جذورها لدى هوكو كروسيوس ،حيث تعني هذه الفكرة بأن ما يراد تحقيقه عن طريق القوة بسبب كونه غير مضمون لأن عدم اليقين بسبب صعوبة تقدير ما هو غير منظور وردود فعله هي أكبر من عقلانية أي قرار عسكري، لذلك فان استغلال العوامل الاقتصادية والاجتماعية هي التي تحدد القدرات العسكرية لبلد ما، فالمحافظة عليها-أي على العوامل الاقتصادية والاجتماعية-هو الهدف الأساسي للسياسة، بمعنى اللجوء إلى الدبلوماسية لتحقيق ما لم تستطع الحرب تحقيقه.

أن ما يمكن للمرء استخلاصه مما ذكر أعلاه أن العالم يعيش فوضى سياسية بسبب غياب حكومة عالمية تنظم العلاقات بين الدول، والتي هي بحد ذاتها تعود لوجود الاختلافات بين الدول كنتيجة للتنافس فيما بينهم بسبب غيرة كل دولة على سيادتها والتخوف من فقدان استقلاليتها، حيث يدفعها هذا التخوف إلى تقوية قواها العسكرية والسياسية، والتي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التمكن من استغلال القدرات الاقتصادية، التي تدفع فكرة التحكم بها إلى التفكير بغزو دول أخرى تحت غطاء ضمان الأمن القومي للدولة ضد مخاطر التهديد الموجهة إليها من قبل دول ثانية، لكونها تهدد مصالحها الحيوية. والنتيجة النهائية لوضعية أزمة الأمن هذه فأن تقوية كل دولة لأسس قواها العسكرية والاقتصادية تهدف للوصول إلى حالة التوازن بين القوى لغرض منع التهديد بالغزو، هذا من جانب، ومن جانب أخر

دخول بعض الدول بشكل طوعي في الاتفاقيات والمعاهدات يهدف لتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من مصالح، في تبني هذه الدول إستراتيجية الانضمام إلى حظيرة الدول القوية لدعم توازن القوى وكوسيلة، ليس فقط لضمان أمنها القومي، بل والأكثر من ذلك للمحافظة على وجود الدولة، لما لهذا التحالف من عوائد ايجابية على استمرار وجود الدولة .فهدف وجود التحالف هو لغرض منع قيام أي دولة بتهديد السلام من أجل الحصول على منافع خاصة بها، وهذه هي فكرة كينيث والتز Kenneth Waltz الذي بلور معطيات فكرته من خلال الصراع الإيديولوجي بين الشرق والغرب أثناء الحرب الباردة حيث يعتبر إستراتيجية توازن القوى كبديل لغياب الحكومة العالمية. غير أنه أضاف بعض التعديلات على فكرته بعد انتهاء الحرب الباردة بحيث عرفت نظريته اليوم باسم النظرية الواقعية الجديدة أو ما يسمى بالنظرية الهيكلية، والذي يؤكد فيها على أنه يجب النظر إلى العلاقات التفاعلية بين الدول على أساس أنها تشكل نظام ثابت وملزم، وتؤثر هذه الصفات على الدول. بمعنى أن الدول تصبح تابعة لهذا النظام وليس العكس. أما بخصوص سياسة توازن القوى ففي منظوره أن استقرارية السلام لا تتم إلا من خلال مجموعة صغيرة من القوى المالكة للقوة. أن التغيير في مفهوم الصراع الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسيطرة العولمة،لم يؤثر على مركزية الدولة. فبسبب إمكانيات التي تتمتع بها الدولة والتي لا يمكن منافستها من قبل أي قوة ثانية،فأن التعددية القطبية التي حلت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لم تفلح إلى تحقيق السلام وقيام التنظيم الدولي القادر على فرض إرادته وذلك بسبب أن (التنافس بين تعددية القطبية هي اعقد من الثنائية القطبية وذلك لصعوبة المقارنة بين إمكانيات الدول وتقدير تماسك التحالف. وعليه فمع تواجد التعددية القطبية فانه لا يمكن الكلام،حسب رأي كينيث والتز،عن العلاقات الدولية بل من الأفضل تسميتها (بسياسات القوى أو عولمة السياسات والتي تقترح أن تبدل الأهداف المتعلقة بالمصالح الخاصة للدول فيما يخص أمنها بنوع أخر من السياسات أو حتى في غياب هذه السياسات. في الحقيقة هناك نتيجتين يمكن استخلاصهما من خلال أفكار كينيث والتز: الأولى وتتعلق بمصداقية أفكاره حول السلام بين الأمم. فبفضل إستراتيجية الردع الذرية التي عاشها العالم خلال الحرب الباردة بين المعسكر الاشتراكي

والمعسكر الغربي، تمكن العالم أن يعيش ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ولحد الساعة حالة السلام الدولي بين الأمم رغم الصراعات الجانبية بين دول مرتبطة بإحدى القوتين غير أن عدم تجاوز الخطوط الحمراء مكن للقوتين العالميتين ضمان هذا السلام. وثانيا تثبت مجريات الأزمة المالية التي يعيشها العالم ومنذ نهاية نفس المصدر أعلاه.

٢٠٠٨ على أن العولمة والتي تعني تنازل الدول عن بعض من امتيازاتها السيادية لصالح التبادل التجاري العالمي ومؤسساته عبر القومية وكبداية لنهاية مركزية الدولة في النظام الدولي وأولوية أمنها، فشلت في معالجة هذه الأزمة، وأن دور الدولة مازال محافظا على مركزيته في معالجات القضايا الدولية وخاصة منها المالية.

ثانيا: النظرية المثالية أو الليبرالية

على عكس النظرية الواقعية، تركز منطلقات هذه النظرية على مفهوم الحرية التي تجد جذورها في طبيعة الإنسان المسالمة التي ترفض العنف وتنحو نحو التعاون وتقاسم المصالح. بمعنى أخر، اعتبار الحرية كقاعدة تستند عليها هذه النظرية ليس في تحليل العلاقات بين الأفراد والمجموعات فقط، بل وأيضا بين الدول،انطلاقا من فكرة أن الحالة الطبيعية للمجتمع تتصف بكونها حالة وئام بين أفراد المجتمع .معطيات وجدت أرضيتها في أفكار أرسطو التي تفترض بأن الإنسان كما هو حيوان اجتماعي فهو أيضا حيوان سياسي. في الواقع أن القول بأن الفرد الحر هو ذلك الفرد الذي يتمتع باستقلالية وعقلانية ويتقاسم مع الآخرين معطيات القانون الطبيعي الذي يشكل أعلى قانون في المجتمع، يعني أن الفرد في بحثه عن إشباع حاجياته يقوم وبصورة غير شعورية إشباع حاجيات الآخرين في نفس الوقت،لأن المنافسة فيما بين الأفراد تعني تبادل المصالح وليس صراع المصالح، بسبب طبيعة الإنسان الميالة نحو التعاون،فتقود هذه الوضعية إلى التوازن والتقدم داخل المجتمع. وبهدف الوصول إلى نتائج ايجابية لهذا التعامل وضمان استمراره ضد احتمالات سيطرة الأنانية التي تقود إلى الفوضى، فالدولة المنظمة للقواعد القانونية تعتبر ليس فقط شيء أساسي، بل أيضا ضروري لخدمة المصلحة العامة للجميع، وليس هناك دولة قادرة على تحقيق هذا الهدف إلا الدولة الديمقراطية ذات

الأساس الرأسمالي .وكذلك الحال مع الدول التي تدفع حاجة البحث عن مصالحهم إلى البحث عن السلام وهذا لا يتحقق إلا عن طريق خلق التعاون المتبادل بين الجميع. (فقيام النظام الدولي على قواعد الديمقراطية من سيطرة القانون واحترام الحريات الإنسانية والمساواة بين المواطنين أمام القانون،سيكون هذا النظام أكثر سلمية لأنه يعكس إرادة الجميع.

في الواقع تجد كل هذه الأفكار جذورها لدى كل من جون لوك John Locke وادم سميث Adam Smith وجيرمي بينثام Jeremy. Bentham فانتشار هذا النوع من الدول في نظر منظري هذه النظرية هو الشكل الوحيد القادر على ضمان الحرية والاستقرار السياسي من جهة ومن جهة أخرى ضمان الأمن والسلام الدائم في العالم. وعلى العكس من الرأي القائل باستحالة تنازل الدولة عن سيادتها،بالنسبة لمعطيات النظرية الليبرالية فأن احتمالات هذا التنازل ممكنة إذا كانت كل الدول تتصف بكونها سياسيا،دول ذات أنظمة ديمقراطية واقتصاديا دول رأسمالية. بمعنى أخر لكونها ديمقراطية ورأسمالية فأن تداخل العلاقات الدولية هي نتيجة للتبادل الاقتصادي والتجاري الحر الذي يساهم في خلق المساواة في الحقوق بين الدول ويعرقل من قيام النزاعات الدولية التي تقود إلى الحروب. ولكن ومن أجل أن تخلق هذه الظروف فلابد من حماية الأمن الإنساني-حماية حقوق الإنسان- والمحافظة عليها ليس كجزء من الأمن الحكومي وإنما، كجزء من الأمن العالمي الذي يعتبر وجوده عامل مهم في زيادة حجم التبادل الاقتصادي والتجاري بين الدول. فكلما كانت مجالات الأمن الدولي مضمونة كلما زادت درجات التبادل التجاري والاقتصادي بين الدول. وهذا هو رأي مائيكل رينيرMichael Renner .ومن هنا تأتي أهمية وجود التنظيمات الدولية،لدى النظرية الليبرالية، في لعب دورها في تخفيف حدة الصراعات والنزعات الدولية بتقوية قواعد التعاون الدولي بين أطراف النظام الدولي من خلال الاتفاقيات الدولية، ثنائية كانت أو متعددة الأطراف، شكلية الصيغة أو غير شكلية. كيف يتم ذلك ؟

أن التداخل التفاعلي الرأسمالي بين الدول وانتشار النظام الديمقراطي، إن ساهما في خلق أجواء التعاون وبإضعاف محددات السيادة والحدود بين الدول، فإنها تساهم في نظر منظري هذه النظرية

فـي التخفيـف مـن التسـابق علـى التسـلح ونزعـه. فبفضـل التـدخل الاقتصـادي والتأكيد علـى مبـادئ الفلسفة الليبراليـة الداعيـة إلـى السلم والخير العام والسعادة، فأن وجود التهديد كأمر واقع يزول من الساحة الدوليـة،لأن تقاسم المصـالح القائمـة علـى الموازنـة بين التكلفـة بالعمل بتحقيـق المصـالح بشـكل انفـرادي وبـين مردوديـة نفس العمـل بالعمـل بشكل جماعي،تجعل هذه الموازنـة مصير كل دولـة مرتبطـة بمصـير الثانيـة لأن عوائـدالعمل الجمـاعي هـي أكبـر مـن العمـل الفـردي. وهـذه الوضعية تسـهل إجراءات قيام الحكومـة العالميـة أو علـى الأقل إيجـاد النظـام الدولي المنـدمج. والمقصـود بهذه الفكرة هو أن قبـول الليبراليـة بوجود الدولة كعامل مؤثر في العلاقات الدوليـة، فـأن وجـود التنظيمـات الدولية حكومية وغير حكوميـة لهـا وقعها هـي الأخرى علـى العلاقـات الدولية في تعاونها لضمان الأمن الجماعي وتثبيت دعائم السلام. فعندما تشعر كل الأطراف المتفاعلة بأن علاقاتهم المتداخلة هي لصالح الجميع فمن مصلحة الجميع العمل جميعا ضد احتمال خطورة تهديد الأمن من إحدى الأطراف. وعليه وعلى عكس اعتقاد أصـحاب النظريـة الواقعيـة فـي دور الدولـة فـي الحفـاظ علـى الأمـن، فـي رأي أنصـار النظريـة الليبراليـة، سيقع علـى كاهل التنظيمـات الدوليـة ومؤسساتها القيام بهذه الوظيفة: فبسبب كون المجتمع الدولي يتكون من مجموعة من العلاقات الرابطة بين الأفراد والأفكار والتنظيمات والتي تتجاوز بحدودها حدود الدول والتـي تكمن وراءهـا تعدديـة المصـالح وتنوعهـا لـدى كـل واحـدة منها، لذلك لم يعد (المجتمع الدولي دوليا وإنما عبر دولـي) تتقاطع بـه العلاقات بين الأمم. بعبارة ثانية أنه أصبح مجتمع عبر الأمم. وهذا مـا يمكـن استخلاصـه مـن رأي كـل مـن جوزيـف نـي Joseph Nye وروبـرت كيوهـان Robert Keohane حيث يؤكد أن علـى أن ضـعف القوة العسكرية كأداة سياسية وتنـامي التبعيـة المتبادلـة بين الدول تحت شكل مركب للتبعيـة المتبادلـة complex interdependence يقود إلـى التعاون المشترك فيما بينها وإلى خلق المؤسسات الدولية التي ستتجاوز مجـالات تأثيرهـا تلـك التـي كانـت مخصصـة تقليـديا ومصـنفة ضـمن صلاحية الدولة، ويمكن أخذ منظمـة الاتحـاد الأوربـي كمثـال علـى هذا التطور.

في الواقع أن تبلور هذه الأفكار قاد بمؤيدي النظرية الليبرالية إلى القول بـأن العـالم الذي نظمتـه معاهدة ويستفاليا لم يعد قـادرا علـى

تنظيم حياة المجتمع الدولي مع دخول المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات والتبعية المتداخلة والمتبادلة بين الدول على الساحة الدولية كأشخاص في القانون الدولي وانمنطق النظرية الواقعية لم يعد قادرا على تفسير الحياة الدولية بشكل منفرد وبالخصوص مع انتهاء الحرب الباردة والتي تتركز كما ذكر سابقا على القوة العسكرية-القوة الصلبة-وعليه فلابد من صيغة أخرى لا تنافس القوة الصلبة وإنما لجعل هذه القوة أكثر تقبلا، ومن هنا ولدت فكرة القوة الناعمة كما طرحها جوزيف ني Joseph Nye والتي حاول روبرت كيوهان Robert Keohane، أن يعطيها اسم الليبرالية الجديدة التي تجمع بين منطلقات الواقعية بخصوص الدولة وقوتها ومركب التبعية المتبادلة complex interdependece، كتأليفه تتركز على إمكانية اتخاذ العالم شكل جديد يجمع بين استقرارية التعاون الدولي مع أخذ بنظر الاعتبار أهمية مفهوم القوة والمصالح الذاتية لكل بلد. بمعنى أخر الاستمرار في دعم نشاطات المنظمات الدولية والتعاون فيما بين الدول مع المحافظة على قوة وهيمنة دول معينة. وقد أثارت هذه الفكرة ردود فعل كل من مؤيدي النظريتين الواقعية والليبرالية منها. فبالنسبة للواقعين (أن هذه النظرية لم تقدم البراهين وبشكل نهائي على قدرة المنظمات الدولية في منع اندلاع الحرب بين الدول، هذا من جهة ومن جهة أخرى، يرى الليبراليين فيها تراجعا وليس كفكرة تقدمية لأنها تقوم على فكرة المساومة مع مالكي القوة والسلطان) كما يقول بذلك جيرار دوسوي Gérard Dussouy.

في الحقيقة أن هناك نوع من الصحة في هذه الانتقادات المقدمة، فلكون أن النظامالدولي الحالي يفتقد إلى القوة الحقيقية لمنع اندلاع الحرب لأن استخدام القوة يبقى على المستوى الدولي بيد الدول الكبرى المالكة لحق قرار النقض في مجلس الأمن. يضاف إلى ذلك ارتباط الدول أخرى باتفاقيات دفاعية وإستراتيجية مع بعض من هذه الدول، فانه من المستحيل وفي هذه الحالة القول، أن المنظمة الدولية قادرة على منع دولة ما من إعلان الحرب على دولة أخرى، إذا رأت أن مصالحها مهددة لأنها تستند على دعم الدولة الضامنة لوجودها لقرارها هذا. وكمثال على ذلك حالة إسرائيل وعلاقتها مع الولايات المتحدة وعدم تطبيقها لقرارات الأمم المتحدة ولمجلس الأمن. هذا من جهة ومن جهة أخرى، أن تمتع دولة كبيرة بقدرات إستراتيجية عظيمة

كالولايات المتحدة ومحاولتها عدم الوقوع مرة ثانية في وضعية كالتي عاش العالم خلال الحرب الباردة لما عرف بثنائية القطبية،يدفعها إلى اتخاذ استراتيجيات تهدف إلى منع كل محاولة جديدة لإرجاع الأمور إلى ما كانت عليه تحت ظروف الحرب الباردة، بمعنى القبول بقوة جديدة تقاسمها الهيمنة، الأمر الذي قاد بها إلى التشبث بسياساتها أو حتى اللجوء إلى السياسات الاحترازية القائمة على مبدأ الحرب الوقائية أو الردع الوقائي. أن هذه الوضعية، أن منحت هذه الدول-وذلك حسب منظورها-نوع من الشرعية، فإنها إنما تعبر عن عدم ثقتها بدور المنظمات الدولية وقدرتها على منع مثل هذه الاحتمالية-منع ظهور صراع القوى المهيمنة- أو في قدرتها على تحقيق السلام، بدون أن تكون هي صاحبة القرار في ذلك. فالقبول بهذه الوضعية لا يعني فقط اعتراف صريح بفوضوية النظام الدولي،التي ترفض النظرية الليبرالية حقيقة وجوده، بل إنها تساهم في إعادة خلقه ليس في اعترافها بأهمية هيمنة قوة معينة بل بقبولها بأخذ الالتزام بقواعد التنظيم الدولي كوسيلة لتحقيق المصالح الحيوية وتثبيت مجالات التأثير والمحافظة على القوة وعلى حساب التنظيم نفسه. أن موقف كهذا لا يسيء إلى سمعة الدولة، وخاصة في أوقات الأزمات فحسب، بل يضعف أيضا مقولات النظرية الليبرالية نفسها الداعية إلى الالتزام بقواعد التنظيم الدولي. أن نتائج التناقض في المواقف بين دعم عمل النظام الدولي وبين المحافظة على قيادة هذا النظام قاد بجوزيف ني إلى طرح فكرة القوة الناعمة power Soft كإستراتيجية لضمان المصالح الحيوية الأمريكية بعد غزو الولايات المتحدة للعراق بالاعتماد على قدرة ثقافة البلد والأهداف السامية لسياستها التي تنادي بها في إغراء دول الأخرى للانحياز إلى جانبها وذلك بهدف تحقيق المصالح الحيوية للطرفين من دون اللجوء إلى القوة العسكرية والمالية كوسيلة لإعادة ثقة العالم بها. فالقوة الناعمة تعني بالنسبة له القدرة على الحصول ما تريده دولة ما من خلال الإغراء بدلا من الإكراه ويمكن تنمية ذلك من خلال العلاقات مع الحليف والمساعدات الاقتصادية والتبادل الثقافي. والنتيجة التي يمكن التوصل إليها من خلال هذا الأسلوب في التعامل الدولي هو زيادة علاقات الثقة بين الدول.

أن مساهمة الدول في التنظيم الدولي ساعد الكثير منها على نشر قيم إيديولوجيتها ومن بينها فكرة الديمقراطية والرخاء الاقتصادي

.ويعود نجاح هذا الانتشار إلى وجود الصراع بين القطبين أثناء فترة الحرب الباردة والعمليات الاغرائية الإيديولوجية التي واكبت هذا الصراع. ولكن ومنذ أن تفكك أحد الأقطاب وانتهى تأثيره السياسي والاقتصادي،أبرز الطرف الثاني في موقع المسيطر. لقد أفرزت هذه السيطرة نتائج خطيرة ارتبط وجودها بصفة هيمنة هذا القطب الوحيد وتمثلت بأن فكرة ديمقرطة العالم تمر ليس عبر قنوات التعاون والتحالف والأغراء، بل عن طريق هدم كل ما كان قائم ومعروف بالقوة وإعادة رسم خريطة العالم على الشكل التي يتوافق مع لمصالح الحيوية لهذا القوة المهيمنة وتثبيت الأحادية Unilateralism في صيغتها العسكرية والاقتصادية. وقد كانت النظرية الواقعية وراء تلك الأفكار وما طرح في وقتها عن ما يسمى بمشروع الأوسط الكبير. أن فشل هذه النظرية في خلق هذا العالم الديمقراطي يعود سببه إلى افتقاد الأفكار النظرية الواقعية للمعرفة في مجال معطيات الواقع السياسي والثقافي لهذا العالم. ومن نتائج ذلك، فشل الغزو الأمريكي للعراق في تجسيد قيم الثقافة الأمريكية الديمقراطية، لربط مفهوم الحرية بالتعذيب، الذي أثر على السمعة الدولية للولايات المتحدة،من جهة ومن جهة ثانية، تهديم معنى الدولة كما تفهمها هذه النظرية كقاعدة رئيسية ليس فقط في العلاقات الدولية وإنما على المستوى الداخلي في إقامة بناء دولة القانون التي لابد منها لتشييد صرح الديمقراطية. وكرد فعل على ذلك برزت إلى الوجود فكرة كيفية استخدام القوة الذكية كإستراتيجية للتعامل الدولي في عالم القرن الواحد والعشرين، تبنتها النظرية الليبرالية الجديدة،وذلك منذ عام ٢٠٠٤. ففي مقالة لها بعنوان القوة الذكية Smart power في مجلة الشؤون الخارجية Foreign affairs طرحت سوزان نوسيل Suzanne Nossel فكرة أن أحادية العمل في عالم تتقاطع فيه العلاقات المتنوعة بين الدول، بسبب تصور الدولة أن قوتها تضاهي كل القوى العالمية ،يقود إلى عزل الدولة عن العالم المحيط بها وزيادة درجات عدم الثقة بمواقفها. وأن المحافظة والدفاع عن مصالح الولايات المتحدة لا يتم إلا عبر قبولها مشاركة القوى الدولية الأخرى معها يضاف إلى ذلك الاستفادة من عمل المنظمات الدولية لتحقيق هذه الأهداف. وأن على الليبرالية الجديدة الاستفادة من فرصة الأزمات الدولية الحالية في إعادة بناء دولة القانون والتطور الاقتصادي الضروريين لإقامة المجتمع الديمقراطي . وعلى حد تعبير

وزيرة الخارجية الأمريكية الجديدة هيلاري كلينتون التي طرحت فكرتها ومنظورها للعلاقات الدولية، فأن هذه الأهداف لا تتحقق إلا من خلال (اللجوء إلى القوة الذكية وستكون الدبلوماسية طليعة السياسة الخارجية... وهذه القوة ستراعي مواقف أصدقاءنا وأعداؤنا بنفس الوقت لغرض تقوية تحالفاتنا السابقة وعقد الجديدة منها).

وكما يبدو أن القوة الذكية ستكون العقيدة الجديدة لتفسير العلاقات الدولية، ولكنه وأن أريد لهذه العقيدة أن تشكل قطيعة مع معطيات أحادية الطرف التي سيطرت مع بداية القرن الحالي، لكونها تشكل منعطف في العلاقات الدولية من زاوية تركيزها على فكرة التعاون الدولي وإعادة إحياء فكرة أهمية تعددية الأطراف في هذا المجال، فأن دور الدبلوماسية لا يشكل شيئا جديدا في العلاقات الدولية، فلقد كانت هذه الوسيلة إحدى دعائم العمل السياسي بين الدول منذ القدم، ولكن الشيء الجديد وراء التأكيد على هذه الصيغتين في العمل السياسي الدولي، هو التخوف من ظهور قوى إقليمية صاعدة في عالم الجنوب تخلق علاقات جديدة للصراعات كنتيجة للمنافسة الدولية حول مصادر الطاقة والبيئة والمياه يفترض على العالم الغربي التصدي لها، أما عن طريق تحييدها من خلال المعاهدات والاتفاقيات أو عن طريق إحياء التحالفات الغربية لمواجهة خطر فقدان العالم الغربي لمبادرات القوة. بعبارة ثانية ستخلق طبيعة العولمة علاقات دولية ذات طبيعة جديدة، لكون أن العوامل المؤثرة في خلقها ليست تلك التي تعارف عليها العالم لحد هذه الساعة، وكنتيجة وكما يقول فرنسوا هيزبورك François Heisbou(أن عالمنا هذا سوف لا يكون أقل قسوة من سابقه ولكن قسوته ستكون غير واضحة المعالم، لذلك فأن معرفة سمك هذا العالم وقيادته ستكون من بين التحديات التي ستواجه مجتمعاتنا وتفرض على قياداتها التعامل معها. ومن أجل ذلك يجب على الولايات المتحدة-كرائدة وكقوة عالمية-أن تتبنى سياسة تقوم على الاستمرار (باستخدام العصا الطويلة مع اللجوء إلى الحديث الناعم) كأسلوب في التعامل السياسي الدولي وهذا ما ينصح بالأخذ به فرانسيس فوكاياما Francis Fukuyama

العولمة وأهدافها

تعرف العولمة بكونها تلك الإجراءات الهادفة إلى تكثيف العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على المستوى العالمي والتي تترجم إلى الواقع بذلك الانفصال العميق بين المكان والزمان. بمعنى أخر أن الواقع الجغرافي للفرد في مجتمع ما لم يعد مؤطرا بإطار حدوده الجغرافية، وإنما أصبح عرضة للتغير، بسبب تأثير الزمن وتغيراته،الذي يفجر من الداخل كل خصوصية لهذا الواقع، فالفرد لم يعد يعيش زمنه المرتبط بواقعه الجغرافي بل أنه أصبح يعيش الزمن العالمي الذي يخرق الحدود بتقليصه الفواصل الجغرافية والثقافية. فبفضل التكنولوجية الإعلامية وتأثيراتها في خلق الحدث وبثه على المستوى العالمي تجبر هذه التكنولوجية على استسلام الفرد لتقبل الحدث سلبيا كان أو ايجابيا وبشكل يسرق معه خصوصيته، أي هويته التي لعب العامل الجغرافي والثقافي في تكوينها، وكما تقول جزيل جيسكلاك Gisèle Szezyglak (أن العولمة لم تؤثر فقط على الأسواق الكبيرة بين الدول.... بل إنها تؤثر أيضا على طريقة حياتنا بتغير وبعمق عمل المجتمع).

في الواقع إذا كان المجتمع البشري قد عاش مثل هذا التداخل طوال وجوده والذي يفسر بقاءه كمجتمع متميز بصيرورة البقاء التي تفرض عليه التداخل مع الآخرين والتعاون معهم، إلا أن بقاء المجتمعات ظل محددا بحدودها والتي هي وراء خصوصية كل جزء منه. أن دخول العالم اليوم في هذه المرحلة الجديدة لم يكن كصدفة أوجبتها ظروف التطور، بل يكمن وراء هذه الظاهرة، إذا اعتبرنا العولمة كظاهرة، ليس فقط التقدم التكنولوجي، بل والأكثر من ذلك، تلك الإرادة لقوى تمكنت من تملك القوة المادية بكل أنواعها ومنحتها تلك النظرة بأنها تملك رسالة تاريخية تؤهلها لقيادة العالم إلى المستقبل الذي يضمن لها الاستمرار بالموقع القيادي هذا. وهنا لابد الوقوف قليلا لمعرفة تطور تلك القوى والهدف من وراء التعلق بالعولمة وما تحتويه من أفكار ومفاهيم.

كما هو معروف أن العولمة لم تظهر إلى الوجود إلا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. ولا يعني هذا أنه لم تكن هناك قبل هذه الفترة مؤشرات تذهب إلى دعم الاتجاه نحو تفجير الحدود الجغرافية للمجتمعات الإنسانية بتجاوز سيادة الدول. فتطور الشركات المتعددة

الجنسيات في هذه المرحلة نجح في إرساء قواعد بناء هذه العولمة، عندما تمكنت هذه الشركات من السيطرة على أهم المراكز الاقتصادية في العالم وضمان توجيهها من بعد. ولم يكن هذا التطور وليد الصدفة، بل كان له علاقة مع التطور السياسي للقوى المالكة لهذه الشركات،التي طورت مفاهيمها السياسية انطلاقا من تجربتها السياسية والدوافع المحركة لسلوكيتها السياسية، والتي وضعتها ضمن إستراتيجيه تباطأت في تطبيقها نتيجة، وجود سياسات مخالفة لها وظروف واقع دولي عرقل تسريع تنفيذ أهدافها. غير أن اختلاف الأوضاع الدولية بغياب نظام القطبية عجل في التسريع من انتشار العولمة.والأسئلة التي تطرح هي أولا كيف استطاعت هذه القوى وبالخصوص الولايات المتحدة التمكن من السيطرة على العالم ،ليس فقط بعولمتها للعالم، بل بربطها هذه العولمة بمفهوم الديمقراطية؟ وثانيا ما المقصود من وراء ذلك ؟ وثالثا كيف يمكن للقيادات السياسية للدول التعامل مع مفاهيمها ؟

في الواقع وبدون الخوض في تاريخ الولايات الأمريكية ،فأن الأدبيات السياسية الأمريكية ،تؤكد على أنه منذ أن تشكلت الولايات المتحدة وهي في محاولات للبحث عن وضعية تستطيع من خلالها ضمان وجودها الحيوي، وبالخصوص نمطها الخاص في الحياة الذي يدعو إلى حرية الفرد واستقلاليته كجزء من استقلاليتها السياسية، وبعدم الوقوع تحت تأثير أي قوة تجبرها على أن تغير من أسلوبها في الحياة. بعبارة أخرى أن جل عملها السياسي من خلال الاستراتيجيات التي تضعها هو البحث عن، طريق ترفض به كل فكرة تدعو إلى توازن القوى، لأن هذه الأخيرة تعني بالنسبة لها تقليل من تحديد مجال تحركها السياسي الذي يفرض عليها،إذا ما قبلت بذلك، أما إلى التنازل عن أهداف وضعتها لنفسها وتحلم في تحقيقها،أو أنها تعني بالنسبة لها اتخاذ إجراءات لا ترغب اتخاذها لتعارضها مع مبادئ إيديولوجيتها، إجراءات تأخذ لها إشكال قرارات سياسية تذهب إلى، وحسب تحليلات مايكل ليند Michael Lind ، أما إلى تحولها من دولة الحريات إلى دوله عسكريةGarrison State للتصدي للتهديدات الخارجية، الأمر الذي سيدفعها لتعليق الحريات المدنية، أو دولة خاضعة Tributary State لقوى التأثير الخارجي، وما تعنيه من الالتزام بالحريات الداخلية، ولكن على حساب سيادة البلد، بالتضحية بهذه الأخيرة، أو شكل مجتمع الحصن Castle society، التي يقبل المواطنين على

التضحية بحرياتهم الشخصية والسيادة الوطنية، لحساب الضمان الشخصي والأمن.

أن هذا التخوف من الوصول إلى مثل هذه الاحتمالات ،دفع بمالكي القرار السياسي ومنذ وجود الولايات المتحدة،باللجوء إلى الأخذ بسياسة التوسع الجغرافي كوسيل تضمن لهم المحافظة على الوجود. وبفضل هذه السياسة أصبحت قوة إقليمية بعدما سيطرت على كل المجال الحيوي المحيط من حولها، في بداية الأمر ومع تطورها الاقتصادي والتكنولوجي، أخذت شكلها الحالي كقوة عبر إقليمية ومهيمنة. وفي الواقع لا يكمن وراء هذا الهدف،طموحها بان تكون قوة عبر إقليمية فقط، وإنما هدفها، وكما يذهب إليه روبرت جيلبين Robert Gilpin، في (خلق نظام دولي ثابت يحفظ الأمن والمصالح الاقتصادية والأيديولوجية) للولايات المتحدة. أن إقامة هذا النظام سوف يفتح الأبواب أمام التدخل الأمريكي داخل أسواق الدول التي تتقاسم معها نفس القيم، أو أنها تقبل بالقيم الأيديولوجية الأمريكية .وحسب رأي توني سميث Tony Smith فأن سياسة الأبواب المفتوحة Open Door أو النظام الدولي ترتكز على قاعدتين وهي: (باب الاقتصاد المفتوح-دعم النظام الاقتصادي الدولي-وباب السياسة المفتوحة-نشر الديمقراطية والليبرالية خارج الحدود). ومن خلال هذه الإستراتيجية حاولت وتحاول الولايات المتحدة جعل نفسها كقوة استقرار دولية جغرافية سياسية، منطلقة من مبدأ أن الانفتاح الاقتصادي للدول على نفسها يمنع قيام الحروب، وأن تقاسم الجميع للمبادئ الديمقراطية يسهل في عملية تفهم البعض للأخر. لذلك فان دعمها للنظام الدولي الاقتصادي و للديمقراطية الليبرالية ، يسهم في تثبيت هذا الاستقرار والسلام العالمي .وحسب قول كريستوفر لاين Christopher Layne، فمن اجل أن (.. تصبح أمريكا قوة مهيمنة فلابد أن تكون الأبواب المفتوحة الاقتصادية والسياسية الأمريكية، أهدافها الأيديولوجية المرغوب تحقيقها).

في الواقع أن فكرة الانفتاح الاقتصادي وتقاسم قيم الديمقراطية في منع اندلاع الحروب تستند على ثلاثة قواعد فهناك:

أولا: المشاركة السياسية للمواطنين ومقارناتهم للنتائج السلبية والايجابية للتكلفة المادية والبشرية لاندلاع الحروب وانعكاسات

تأثيراتها على الخير العام للمواطنين،حيث تمنع المقارنة بين الاختيارات الحلول العنيفة كوسيلة من اجل حل المشاكل الدولية وبين الحلول السلمية وتكلفة كل واحدة منها، تمنع هذه المقارنة أصحاب القرار السياسي اللجوء إلى الخيارات العنيفة وتجبرهم على الالتزام بإرادة المواطنين.

ثانيا: تلعب التعقيدات المرتبطة باتخاذ القرار السياسي، بسبب الصلاحيات الممنوحة للسلطات السياسية في الأنظمة الديمقراطية القائمة على فكرة الفصل بين السلطات وأثرها على القضايا الحيوية، دورا في الأخذ بالقرارات الصعبة كإعلان الحرب: أن اختلاف الصلاحيات المخولة للسلطات لها دور في تحديد مجال حرية تحرك من بيده حق إصدار القرار باتخاذه قرار كقرار الإعلان الحرب بدون موافقة الرأي العام والرجوع إليه لتوضيح أهداف قراره.

ثالثا: أهمية الثقافة السياسية الديمقراطية التي تذهب إلى إيجاد الحلول السلمية عن طريق المفاوضات بدلا من اللجوء إلى العنف كوسيلة لحل المشاكل الدولية. وكما يعتقد البعض بأن الديمقراطيات لا تهاجم بعضها البعض، وإنها تقدم أفضل الشركاء في مجالي التجارة والدبلوماسية. وأن هناك الكثير من السياسيين والباحثين في مجال السياسة يضعون ثقتهم في ذلك الاعتقاد بان الديمقراطية الليبرالية تحمل معها على الأقل ثلاث مزايا: الحرية والازدهار والسلام.

أن هذه القواعد الثلاث التي تستند عليها سياسة الانفتاح الاقتصادي وتقاسم القيم الديمقراطية لتبرير شرعية لأهداف المطروحة، تؤكد على نقطة مهمة وهي، إن الفشل في الوصول إلى الحلول السلمية في العلاقات الدولية والتي تنعكس أثارها على عملية التوسع الاقتصادي وعلى نشر القيم الديمقراطية، تعني فشل الدبلوماسية الدولية، خصوصا وأن الاتجاه العام في الأنظمة الديمقراطية يذهب إلى المحافظة على الأوضاع الراهنة، لكون أن التغير السريع والمفاجئ له تأثير على العملية الاقتصادية وعلى النظام الدولي الاقتصادي. ولكن واقعية هذه المبادئ تبقى مرتبطة بقوة الدول ذات السيطرة وبظروف الوضع الدولي وبكيفية قراءة صاحب القرار للواقع السياسي الدولي و تأثير هذا الأخير على المصالح الحيوية لبلاده، قراءة تتناغم بشكل رئيسي مع أرضيته النفسية وتكوينها. إن

شواهد الواقع السياسي الدولي تبرهن على أن قضية الالتزام بالقواعد الثلاثة المذكورة أعلاه تبقى قضية نسبية ولا يمنع وجودها صاحب القرار من التلاعب بها بإصدار قرار ما، إذا ما توافقت ظروف التغيير السياسي الدولي ومصالحه السياسية لتحقيق أهداف معينة. وانطلاقا من هذه الملاحظة فان تغير الأوضاع الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وحيدة على المسرح السياسي، دفع بها إلى التصور بأنها القوة الوحيدة القادرة على تحقيق أهداف سياسة الانفتاح الاقتصادي ونشر القيم الديمقراطية وخاصة بعد التطور الكبير في مجال تكنولوجية الإعلام. تصور بني على فكرة الاعتقاد بأنها تملك رسالة خاصة في هذا العالم أو انه قدر مكتوب لها بأن يكون لها دور في الشؤون العالمية، وما على الآخرين إلا الانصياع لها، حيث تتمثل رسالتها هذه، بفكرة نشر السلام والديمقراطية بالاستناد على النظام الاقتصادي الليبرالي، (أن منطق القوة العالمية للولايات المتحدة المسيطرة تجبر الدول والشعوب على مشاركتها ما تتصوره كحركة عالمية باتجاه قيادتها ومبادئها. وبهدف تحقيق هذه الرسالة فهناك مدرستين تتنازعان كيفية انجاز ذلك، فهناك أولا مدرسة الصليبيين-نسبة للحملات الصليبية-بمعنى القيام بحملة حيث تذهب إلى التأكيد على ضرورة نشر الديمقراطية حتى ولو اضطرت إلى استخدام القوة، لأن استخدام هذه الأخيرة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وتغير أنظمتها يذهب إلى (المحافظة على الديمقراطية أو لتنميتها) تصور لا يتعارض فقط مع مبدأ الرئيس الأمريكي ويلسن في حق الشعوب بتقرير مصيرها، لأن استخدام القوة ومهما كانت الأهداف السامية وراءها، تعني استعمار وسيطرة، بل أيضا يتناسى أولوية التطور الاقتصادي في عملية أقامة النظام الديمقراطي. وكما يقول أندرياس شودلير Andreas Schedler (أن حظوظ قيام الديمقراطية أو تثبيتها يتوقف على ترجمة التطور الاقتصادي إلى واقع فعلي وليس فقط على استخدام القوة لتثبيتها. وهناك مدرسة ثانية يطلق عليها اسم مدرسة التعاقب تدعو إلى ضرورة أن تظهر أمريكا نفسها للعالم كنموذج للأفكار الليبرالية يفترض التماثل معها وتنحي بمنطقها عن المقولات التي تدعي بان سياساتها الدولية تتضمن على رسالة خاصة أو قدر مكتوب.في الواقع أن نشر الديمقراطية عن طريق القوة أو عن

طريق التماثل تستند فيه كلتا المدرستين على تبريرات أفرزتها عوامل ثلاث مهدت الطريق لطرح أفكارهما وهذه العوامل هي:

أولا: التغيير الدولي العالمي في موازين القوى وترابط ذلك مع توسع أفكار الليبرالية الجديدة.

ثانيا: تمكن المجتمع المدني من تقوية قواعد وجوده مقابل سيطرة الدولة وأجهزتها وتداخل ذلك مع توسع الحركات والمنظمات الغير الحكومية المدافعة عن الحريات العامة.

ثالثا: تعطل وتفسخ أواصر ترابط الأنظمة الديكتاتورية بقواعدها التي أوجدتها، زبائنية كانت أو حزبية، بسبب الخرق المستمر لحقوق الإنسان وفساد الأجهزة الحكومية.

في الحقيقة وعلى الرغم من مثالية منطلقات المدرستين إلا أن استخدامها في الواقع يذهب إلى تحقيق الدعم للسياسات الداخلية لصانعي القرار في الولايات المتحدة أكثر من كونه محاولة فعلية لنشرها .وان تم نشرها فهي تخرج من كونها مثالية سياسية لتصبح أداة ووسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية لتحقيق مصالحها الاقتصادية. وهذا ما دفع بكولين ديوك Colin Dueeck إلى وصف السياسة الأمريكية في هذا الخصوص بقوله (انه مما لاشك فيه أن بحث الولايات المتحدة الأمريكية-في مجال الأهداف الليبرالية العالمية-يمكن وصفه بالمنافق وشكلي ويخدم منفعتها الخاصة، وأن الأهداف المثالية في السياسة الأمريكية ليس لها أهمية... أن صانعي السياسة يستخدمون رموز الثقافة بهدف الحصول على شرعية وجودهم... وأن الإشارة إلى مثالية مشتركة تخدم كشكل من إشكال التواصل بين صانعي السياسة والشعب) لا غير. في الواقع وعلى رغم من هذا الانتقاد الموجه للسلوك السياسي لصانعي القرار إلا أن استمرار التأكيد على سمو مثالية الأهداف الليبرالية الأمريكية التي أخذت لها شكل عقيدة، قاد بها في عالم متغير، من زاوية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، إلى خلق نوع من النرجسية في مقابل الآخرين ورفض لوجود الأخر إن لم يكن الأخر جزء منها وفي خدمتها، أن تحليل سلوكية الأخر ورد فعله ضد هذه النرجسية، تظهر أن في رفضه لعملية تأطيره بإطار قيم عقيدة هذه النرجسية تكمن تلك المشاعر الرافضة للوجود الأمريكي وأسلوبها في عولمة العالم حسب منظورها، حيث ترى المجموعات الرافضة أن

المحاولات الأمريكية في عولمة العالم تهدف إلى إعادة ترسيم العالم بين مركز يملك المعرفة ومحيط في خدمة هذا المركز.وهذا ما يمكن استنتاجه من قول زبينيو بريززينسكي Zbigniew Brezezinski حينما يتكلم عن الدور القيادي الأمريكي في قوله بان على (أمريكا تحديد أهداف المجتمع الدولي) والتي على ضوءها يجب أن يسير العالم. و حسب رأي فرانسيس فوكاياما Francis Fukuyama فان ذلك يعود إلى سببين: عملي وأخلاقي. **فالأول:** يتعلق بكونها هي (التي لعبت دور في خلق النظام الدولي العولمي وهي المستفيدة بالدرجة الأولى منه .....- والثاني: لكونها-تملك القدرة على حماية الدول الضعيفة-لأنها دولة مهيمنة-فأن عليها المسؤولية بالالتزام بذلك وليس لكون الأمم المتحدة تطالب بذلك). وعليه وكما يبدو واضحا أن مستقبل العولمة يبقى متوقفا على قدرة الولايات المتحدة على الاستمرار في الدفاع عن النظام الاقتصادي الدولي بدعمها للمؤسسات الدولية وطرحها جانبا تلك الإستراتيجية القائمة فقط على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.